الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية



الدكتورة

رواء زكي يونس الطويل

أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد

مركز الدراسات الاقليمية

جامعة الموصل/العراق



الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية

الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية

الدكتورة

د.رواء زكي يونس الطويل

أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد

مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل / العراق

الطبعة الأولى

2011م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2010/7/2426)

373.53063

الطويل، رواء زكي

الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية/ رواء زكي الطويل.- عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

(   ) ص.

ر.أ. : (2010/7/2426)

الواصفات: / الاقتصاد الدولي//العلاقات الدولية//العراق//تركيا//

- أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن
E-mail : Zahran.publishers@gmail.com
www.darzahran.net

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله

المحتويات

الفصل الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

الفصل الرابع

تطور القطاع الصناعي التركي

الفصل الخامس

الابعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

الفصل السادس

التعاون الاقتصادي العراقي التركي

الفصل السابع

التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركية العراقية

الفصل الثامن

التطورات في العلاقات العراقية –التركية بعد 2003

القضايا الحاضرة الغائبة

مقدمة

لم تشهد العلاقات العراقية التركية قفزة نوعية كتلك التي شهدتها سنة 2009 حيث ارتقت إلى مستوى جيد، ولم يقتصر تحسن العلاقات على مجال معين بل شمل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية وتفرعات تلك العلاقات من توافقات دبلوماسية واتفاقيات وزيارات ومبادرات.

ولعل أخير تلك التطورات وليس آخرها تعيين الرئيس التركي عبد الله غول للسيد إرشاد هورموزلو مستشارا للرئيس التركي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان المنطقة، فالسيد هورموزلو من مواليد كركوك عام 1943 وخريج كلية الحقوق جامعة بغداد.

ان هذا هو مؤشر يمتاز عن غيره من المؤشرات من حيث كونه يعكس حسن نية الجانب التركي تجاه العراق والرغبة الحقيقية في التقارب رغم أن موقف الجانب التركي حاليا أقوى من موقف العراق من حيث السياسة الخارجية، والاستقرار الأمني والاقتصادي ومن حيث السيادة . إن هذه الانتقالة السريعة من مرحلة تأزم العلاقات فيما يخص التوتر على الحدود العراقية التركية إلى مرحلة من العلاقات رفيعة المستوى إن دلّ على شيء فإنما يدل على مقدار الجهود المبذولة من قبل المعنيين من كلا الطرفي ووقوف الجانبين على الأسباب الحقيقية للتوترات ووضع حلول صحيحة وناجعة لتلك التوترات، وسرعة التنفيذ بدافع الرغبات الحقيقية والنوايا الصادقة.

أما عن انعكاسات هذا التحسن على الشعبين فهو مما يدعو إلى الاطمئنان بأن تكون العلاقات مع بقية دول الجوار والدول الإقليمية كما هي مع الجارة تركيا. فالتهديد الذي كان يشعر به العراق لحدوده الشمالية وسيادة وكرامة

أراضيه في أقصى الشمال قد زال مع توقيع الاتفاقية الأمنية والتوصل إلى حلول مشتركة، واتفاق الجانبين على كون الـ pkk منظمة إرهابية. وعلى صعيد آخر فإن الاتفاقيات الاقتصادية وربط الشركات التركية بالعراقية مباشرة والتبادل التجاري كل ذلك سوف ينعكس إيجابا على اقتصاد البلدين على مستوى الاستثمار عالي المستوى أو على مستوى الاستهلاك الفردي،تاريخيا العلاقات العراقية –التركية اتسمت بالطبيعية، حيث انّها لم تكن على مستوى عال من المتانة والقوة ولم تصلّ كذلك في اي مرحلة من مراحل الى حالات التوتر القصوى.

رغم المشاكل الّتى واجهت وتواجه هذه العلاقات من بينها مشكلة المياه والقضية الكردية التى بقيت دون حل جذري سواء في العراق او تركيا، مع الفارق في ابعاد القضية في الدولتين، فتداعيات هذه القضية ادت الى ابرام اتفاقية بين الجانبين في عهد النظام السابق تسمح بدخول قوات الطرفين بمسافة كيلومترات الى اراضي كلتا الدولتين .

تنبع اهمية الدراسة من ان العلاقات بين الجانبين اتخذت طابع طي المشاكل ووضعها جانبا باستثناء القضية الكردية ذلك لاسباب وعوامل تعود الى اوضاع العراق الداخلية وسياسته الخارجية التي تبنت قضايا اكثرا وسخونة منها علاقاته مع ايران ومشاكل الخليج .لذا فان العراق لم يستطع ومنذ تاسيسه القيام بمفاوضات حقيقية ومستفيضة وفعالة مع تركيا لوضع الحلول المناسبة للمشاكل المذكورة انفاً.

الذي طال اربعة قرون، ونظرنا نحو العلاقات التي سادت بين الدولتين وصولاً الى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين واحتلال العراق الكويت يوم 2 آب 1990، اذ لعبت آنقرة دوراً ملحوظاً ضمن التحالف

المناهض للعراق، عندما تدفقت قوات ضخمة تابعة لدول حلف NATO على الأرض التركية متمركزة في معسكرات قريبة من الحدود مع العراق، بينما تحشدت بضع مئات من طائرات الحلف في قاعدة انجرليك الجوية التركية، وأجرت آلاف الطلعات لقصف العراق طيلة أيام الحرب 17/1-28/2/1991، والتي أدت-ضمن مواقف عديدة في جبهات الحرب الاخرى الى انسحاب القوات العسكرية العراقية من الكويت بقيت تركيا على موقفها الاستراتيجي المؤيد لقوى التحالف بعد 1991 . وفتحت بقاعها لقوات عسكرية مشتركة تحت قيادة أمريكية، سامحة لها ولطائراتها بالتوغل نحو أعماق شمالي العراق بغية انشاء منطقة آمنة للأكراد العراقيين لحمايتهم من السلطة المركزية في بغداد وباشراف الأمم المتحدة، ولغاية اندلاع الحرب الاخيرة التي شنت على العراق عام 2003.

تفترض الدراسة ان الاتفاقية العراقية التركية التي تم التوقيع عليها بين المالكي ونظيره التركي اردوغان ستنعكس ايجابا على العلاقات السياسية مع كل دول الجوار وتمثل بوابة جديدة للعلاقات بين العراق وتركيا.

لقد بلورت العلاقات بين تركيا والعراق العديد من التوترات خلال السنوات الأخيرة، ولم يدر في بال الساسة الاتراك ومنظريهم الاستراتيجيين خلال ايام الحرب 20/3-9/4/2003 أن القوات الامريكية والبريطانية ستتمكن من إحتلال هذا البلد، وان عشرات الالوف من جنود القوات البرية الامريكية وبضع مئات من الطائرات المقاتلة هجوم ارضي والهليكوبترات المسلحة ستكون على مقربة من حدودها وأجوائها الوطنية، مما يمكن أن تقلب موازينها الاستراتيجية في أكثر من منحى، وقد تؤثر على مواقفها في الحاضر القائم والمستقبل المنظور.

إن رفض الجمعية الوطنية التركية البرلمان التركي في الأول من شهر مارس 2003 السماح بمكوث وبمرور ال ـ 62000 جندي أميركي بقصد الهجوم على العراق من الشمال كان غير متوقع، ظاهريا، للعلاقات التركية ـ الأميركية. وهناك مؤشرات عديدة تسمح بفهم مكنون ذلك الرفض. فبالإضافة إلى خطر زيادة العزلة الإقليمية لتركيا في حال أنها كانت قد سمحت بانتشار الجنود الأميركيين على أرضها، لم تشأ الحكومة التركية أيضا السير في الاتجاه المعاكس لناخبيها.

إن مختلف استطلاعات الرأي كانت تدل آنذاك على أن أغلبية الرأي العام التركي كان ضد الحرب. كذلك كانت المكانة القانونية لشمال العراق تمثّل أحد النقاط الأساسية للمفاوضات التركية ـ الأميركية خلال شهر شباط 2003. إن المطلب الأساسي للعسكريين الأتراك الذي اصطدم برفض حاسم من قبل واشنطن كان يخص تدخّلهم في شمال العراق لثلاثة أسباب على الأقل.السبب الأول هو خلق منطقة عازلة ترمي إلى كبح حركة pkk حزب العمال الكردستاني الذي لجأ حوالي 5000 من مقاتليه إلى الجهة الأخرى من الحدود. والسب الثاني هو منع إعلان قيام دولة كردية عند الإطاحة بالنظام العراقي مما كان سوف ينعش تطلعات القوميين الأكراد في تركيا لنيل الاستقلال الذاتي. وثالثا كان هناك قسم من العسكريين الأتراك تغريهم فكرة إقامة دولة تركمانية مدعومة من أنقرة. بالتالي كان ينبغي استخدام تركمانيي العراق الذين تقدّر تركيا عددهم بـ 5 ,2 ملايين نسمة، بينما الرقم المتداول المقبول عامة هو 500000 نسمة.

تهدف الدراسة الى التعريف بالاقتصاد التركي ثم دراسة مستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء المصالح المشتركة، حيث إن العراق بشكل

عام يحرص على ان يقيم علاقات جيدة مع دول الجوار والسياسة العراقية تتجه الان لتحقيق افضل علاقات مع هذه الدول وبالنسبة لتركيا هي دولة ديمقراطية وكان لها دور في تشجيع الدخول في العملية السياسة وكذلك فان علاقاتها جيدة مع جميع المكونات العراقية.

الفصل الاول
الملامح الاساسية للاقتصاد التركي

المبحث الاول: التطور التاريخي للاقتصاد التركي
المبحث الثاني: تجارة تركيا الخارجية

المبحث الاول

التطور التاريخي للاقتصاد التركي

تبنى الاقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية اكثر من ست خطط خمسية للتنمية الاقتصادية 1963 –1994، اتبع في الاولى 1963–1967 والثانية منها 1968–1972 سياسة انغلاق وتدخل حكومي في المجالات الاقتصادية المختلفة، الصناعة، والزراعة، التجارة الخارجية .....الخ، فوضعت الحواجز الكمركية، ومنحت الحماية للصناعة، وقيدت حركة رؤوس الاموال، وتم تبني سياسة احلال الاستيرادات . وقد حققت تركيا في بداية السبعينات نموا اقتصاديا سريعا، وبمعدل تضخم متواضع وفائض في الحساب الجاري الا ان ازمة النفط الاولى ادت الى تدهور في شروط التبادل التجاري ضد صالح تركيا مما انعكس ذلك بانتقال فائض الحساب الجاري الى عجز بلغ 3, 3 مليار دولار عام 1977 بما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية مقترنة بالركود في الصادرات وفي تحويلات العمال. اصبحت تركيا نتيجة ذلك دولة مقترضة، وبرزت فيها ازمة الديون بوضوح عام 1977 محدثة حالة عدم توازن في ميزان المدفوعات والذي بلغ –8 .1 مليار دولار .

وفي بداية الثمانينات جاء البرنامج الاقتصادي الجديد، سياسات التكييف الهيكلي، وهذا البرنامج يقوم على نهج متطلع الى الخارج ومتجه الى اقتصاد السوق مبتعدا عن الاستراتيجية السابقة الا وهي تدخل الدولة المتجهة الى الداخل . واشتمل هذا البرنامج على عدة سياسات اقتصادية، وتعديلات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية، حيث اكد البرنامج على ليبرالية التجارة الخارجية واتباع سياسة تشجيع الصادرات وتخفيف القيود على الاستيرادات واطلاق سعر الصرف الرسمي وانتعاش مناخ الاستثمارات الاجنبية واجرى

تعديل اخر في عام 1984 وتم انشاء مناطق التجارة الحرة واعفيت معظم الاستيرادات من التراخيص ومع نهاية عام 1985 الغيت القيود الكمية وخفضت اسعار التعريفات . ولقد كان لهذا البرنامج انعكاس كبير على تحسين الظروف الاقتصادية في تركيا، الا ان الظروف الخارجية لاقتصاد تركيا لم تكن ملائمة بعض الشيء لسياسات التكييف الهيكلي، كما ان المشكلة السياسية التي واجهتها هذه السياسات، هي تفاقم حدة الديون الخارجية والتي بلغت42 مليار دولار عام 1990 بعد ان كانت 19 مليار عام 1979 فضلا عن الفوائد المترتبة على هذه الديون . وبذلك تركت آثار سلبية قوية على النمو الاقتصادي التركي حيث كان لقيد العملة الصعبة اهمية واضحة في تشخيص الخطط الخمسية الثلاثة الاخيرة 1979-1994 .

في بداية التسعينات وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي كان له اثر كبير على الاقتصاد التركي، ازدادت المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي وتوالت الحكومات التركية الحاكمة والتي لم تتخذ برامج واجراءات قوية لوقف حالة المديونية الخارجية والداخلية بل ازدادت هذه المديونية الى 104 مليار دولار عام 2001، وغالبا ماكانت هذه الديون لاتذهب للاغراض الاستثمارية وانما لاغراض اخرى فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم مما ادى ذلك الى حدوث ازمات اقتصادية كبيرة في تركيا في مطلع هذا القرن كانت اولها في تشرين الثاني عام 2000 ثم في شباط 2001 ولقد هزت هذه الازمات الاقتصاد التركي، وبدأت بعد ذلك الحكومة التركية اتخاذ اجراءات عديدة وقاسية من اجل وقف هذه الازمات ومحاولة تجاوزها . ولفهم كل هذه التطورات لابد من ان نتوقف قليلا عند الملامح الاساسية العامة للاقتصاد التركي ثم نتناول بعد ذلك واقع التجارة الخارجية التركية وظروف

نشوء الازمة الاقتصادية واسبابها . ونتعرض كذلك لواقع التعاون الاقتصادي التركي مع العراق .

شهد قطاع التصنيع في تركيا نموا كبيرا منذ عام 1950 لكن في اوائل عقد التسعينات شكلت الزراعة تقريبا نصف قوة العمل، وكان لنفوذ الحكومة دورا كبيرا على الاقتصاد التركي وتملك العديد من الصناعات المهمة . في منتصف التسعينات عانى الاقتصاد من عجز ميزاني كبير حيث ارتفع معدل التضخم السنوي الى 150 ٪ واستجابة لذلك قامت الحكومة على الفور باجراء سياسة التقشف التي شملت تعجيل عملية برنامج الخصخصة وزيادة سعر السلع المنتجة او المباعة من قبل مؤسسات حكومية .

الناتج القومي : اجمالي الناتج المحلي لتركيا GDP لعام 1999 كان 185.7بليون دولار مايقارب 24٪ من GDP اسهم به قطاع الصناعة و16 ٪ وقطاع الزراعة و60٪ من قبل الحكومة والخدمات الخاصة .

العمل : قوة العمل المحلية التركية شملت 30.6 مليون من الاشخاص العاملين عام 1999 ومن بين هؤلاء 43 ٪ تم تشغيلهم في الزراعة، والغابات وصيد الاسماك 34 ٪ يعملون في قطاع الصناعات 22 ٪ يعملون في الصناعة، وفي اوائل عقد التسعينات حوالي 1.3 مليون تركي يعملون في الخارج خصوصا في المانيا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وتبلغ التحويلات السنوية من العمال المهاجرين حوالي 3.1مليون دولار، اما منظمات العمل الرئيسية هي اتحاد غرف نقابات العمال التركية وتضم حوالي1.7 مليون عضو واتحاد نقابات العمال في تركيا .

الزراعة : منذ عام 1950 كان الناتج الزراعي في تركيا قد ازداد عبر استخدام المزيد من الالات والمكننة والاسمدة ويعتبر البلد واحد من اقل البلدان في العالم لم يكتفي ذاتيا في المواد الغذائية الرئيسة . ان التنوع في المناخ في تركيا يسمح بانتاج محاصيل خاصة عديدة مثل الشاي، وفي عام 2000 الانتاج الرئيسي من المحاصيل شمل3 .30 مليون طن من الحبوب مثل الحنطة والشعير والرز والذرة 8 .21 مليون طن من الخضراوات مثل البطيخ والطماطة والبصل والباذنجان والملفوف3 .5 مليون طن من المحاصيل الجذرية مثل السكر والبطاطا 4 .10 مليون طن من الفواكه مثل الكروم والتفاح والزيتون والحمضيات والبندق، 088 .737 طن من الزيوت والقطن والتبغ هي من المحاصيل الرئيسة في التصدير . الرعي على الحقول والمزارع يشمل2 .11 مليون من الماشية من بينها 000 ,650 من الحمير، 2 .30 مليون من الاغنام 4 ,8 مليون من الماعز -,194 من الجاموس و172 مليون من الدواجن .

الغابات وصيد الاسماك : على الرغم من ان 12 ٪ من مساحة تركيا تصنف بانها تقع ضمن الغابات فان الاخشاب هي غير مهمة نسبيا حيث تشكل القيمة التجارية 1/ 3 من الغابات في عام 1997 3 .19 مليون قدم3 يتم تقطيعها من الاخشاب فقط حوالي 1/ 8 يتم تحويلها الى نشارة الخشب والبقية يستخدم على شكل وقود .

معادن : تحتل تركيا مكانا مهما في انتاج المعادن، وهي من البلدان الرئيسة في العالم في انتاج الكروم وتم استخراج 7 .1 مليون طن في عام 1996 صادرات معدنية اخرى (كالفحم والنفط من الاراضي) يستخدم بالدرجة الاساس لتلبية الحاجات المحلية وفي عام 1997 انتجت تركيا 7 .24 مليون برميل من البترول 253 مليون م3 (9-8 بليون قدم3) من الغاز الطبيعي و6 .56 مليون طن متري من الفحم . ان معظم الفحم هو من الدرجة الواطئة

الكلنيت / الفحم الحجري)على الرغم من كميات قليلة من الفحم ذي الدرجة العالية يتم استخراجه . منتجات معدنية اخرى تضم البوكسيت، خام الحديد او المنغنيز، القصدير، الزنك، حجر الكحل، الكبريت معادن اخرى يتم انتاجها وهي حجر الغليون (حجر رغون البحر) ويستخدم لصنع السكاير (الغليون).

المصنوعات : تعتبر تركيا من الدول الرائدة في المنتجات المصنعة في اوائل عقد التسعينات وتشمل المنسوجات والاطعمة المعلبة وتكرير النفط ومنتجات البترول والحديد والصلب والمواد الكيمياوية . وهذه الصناعات في استنبول وازمير وبورصة وهي مراكز صناعية مهمة .

الطاقة : انتجت تركيا 111.5بليون كيلو واط بالساعة من الكهرباء في عام 1999، المشاريع الحرارية التي تقوم بحرق وقود الفحم الحجري انتجت 61٪ من الكهرباء و39 ٪ من مشاريع الطاقة الكهرومائية وتضم مشروع عملاق على نهر الفرات بالقرب من ايلازيغ Elazig، تركيا الان في طريقها لبناء مشروع عملاق للطاقة الكهرومائية اطلقت عليه مشروع جنوب شرق الاناضول GAP والمشروع يضم 22 سدا و19 محطة للطاقة على طول نهر الفرات ومن المؤمل انجازه عام 2005 ومن بين السدود العملاقة لهذا المشروع هو سد اتاتورك الذي تم انجازه عام 1990 .

النقد والصيرفة : الوحدة النقدية لتركيا هي الليرة التركية التي تقسم الى 100 قرش (418.783) ليرة تركية تساوي دولار امريكي واحد كمعدل لاسعار علم 1999 البنك المركزي لجمهورية تركيا تاسس عام 1930 وهو البنك الذي اصدر العملة . لدى البلد ايضا العديد من البنوك المعنية بالتنمية الاقتصادية مثل البنك الزراعي للجمهورية التركية تاسس عام 1863

ومصارف تجارية عديدة . المركز الرئيسي للتبادل بالعملات في تركيا موجود في استنبول .

التجارة الخارجية : كلفة الاستيرادات السنوية لتركيا هي اعلى بكثير من الارباح المتحققة من الصادرات ففي عام 1999 بلغ اجمالي الاستيرادات , 41 مليون دولار والصادرات 8 .28 بليون دولار , الصادرات الرئيسة كانت المنسوجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية والتبغ ومنتجات البترول والاستيرادات الرئيسة كانت الالات والنفط الخام ومركبات النقل (الحمل) والحديد والفولاذ والمنتجات الكيميائية. دخل كبير يشتق من السياحة في تركيا ففي عام 1999 حوالي 9 .6مليون اجنبي انفق مايقارب 8 .1مليون دولار في البلد . الشركاء الرئيسيون في التجارة بالنسبة للصادرات هم المانيا (حوالي 1 / 4 من كل المشتريات) والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وايطاليا. المصادر الرئيسة للواردات هي المانيا وايطاليا والولايات المتحدة وتعتبر تركيا عضو مشارك في الاتحاد الاوربي .

النقل : لدى تركيا 607 .8 كم (348 .5ميل) من خطوط سكك الحديد كلها تعمل من خلال شركة خطوط السكك الحديد في الجمهورية التركية والبلاد هي ايضا تقوم بتسديد خدمات 397 .382 كم (610 .237ميل) من الطرق في عام 1999 هناك 63 شاحنة نقل المسافرين تعمل بالخدمة تغطي حاجة 000 .1 مواطن الموانئ الرئيسة في تركيا هي اسطنبول وازمير وموانئ اخرى مهمة تضم طرابزون وكيرسون (كيرصون) وسامسون على البحر الاسود والاسكندرونة وميرسين في الجنوب الخطوط الجوية الوطنية والخطوط الجوية التركية تقدم خدمات محلية وخارجية والمطارات الدولية الرئيسة موجودة في اسطنبول وانقرة وادنه وازمير.

السياحة: تشكل السياحة احد اهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا، ضمن برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي، اذ بلغت عائدات تركيا من السياحة (12.409) مليار دولار امريكي عام 2001، منها (8.6) مليار دولار جاءت من انفاق السياح في تركيا و(2.18) مليار دولار من رحلات لقضاء العطلات والاستراحات الترفيهية، و(1.6) مليار دولار من سلع تم شراؤها من تركيا لبيعها في الخارج . وقد ارتفع عدد زوار تركيا من (1.5) مليون زائر عام 1979 الى اكثر من (10.5) مليون زائر في العام الماضي 2001، وسيرتفع عدد السياح الزائرين لتركيا الى اكثر من (25) مليون سائح في السنوات العشر القادمة . وتعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب، اذ تحتل المرتبة الثالثة لدول الجذب السياحي في العالم . بعد روسيا والصين . ويستوعب قطاع السياحة (870) الف شخص يعملون في قطاعات مختلفة ترتبط مباشرة بخدمات صناعة السياحة في تركيا .

ومن الجدير بالذكر ان قطاع السياحة في تركيا، قد تعرض الى بعض الانتكاسات والتراجع لاسيما بعد العدوان الثلاثيني على العراق، وخصوصا في الفترات التي تزيد الولايات المتحدة الامريكية، من شدة التصعيد العسكري ضد العراق، فيعزف الكثير من السواح، عن زيارة تركيا لغرض السياحة، خوفا من تعرضهم لبعض المخاطر الناجمة عن أي عدوان عسكري امريكي ضد العراق . وتشعر تركيا بالقلق ازاء قطاع السياحة وخوفها من تدهوره، لاسيما وانه يعد مصدرا رئيسا لدعم اقتصادها المنهار، لذلك يدلي بعض المسؤولين الاتراك في وزارة السياحة التركية، بين الحين والاخر، تصريحات تهدف الى طمانة السياح والقيام بحملات اعلامية ودعائية للغرض ذاته، لاسيما في الفترات التي تزيد فيها الولايات المتحدة الامريكية، من لهجتها العدائية ضد العراق .

جدول –1–

التطور التاريخي للاقتصاد التركي

لسنوات	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (بليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من (GDP) (الف دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (بليون دولار)	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	خدمات الدين الخارجي (مليار دولار)	القوى العاملة (مليون عامل)
1980	46.1	70.9	105.7	97.00	19086	1.050	17.182
1981	47.2	66.5	160.2	337.51	19196	1.728	17.621
1982	48.3	64.4	213.6	167.00	19679	2.291	18.086
1983	49.5	61.5	266.0	102.74	20289	2.308	17.773
1984	50.7	59.9	3170	271.36	21573	2.263	18.016
1985	51.9	67.2	563.8	234.49	35983	3.524	18.269
1986	53.1	75.6	748.7	364.00	32789	3.377	18.512
1987	54.2	86.9	930.8	655.24	40932	4.623	18.804
1988	55.2	90.1	1107	820.52	39592	6.148	19.085
1989	56.5	107.0	4.213	1.511.94	41253	6.096	19.070
1990	57.6	150.6	2750	1.861.16	41903	6.480	18.697
1991	58.7	150.8	2700	1.967.26	104.81	6.977	21.438
1992	59.8	158.9	2800	1.819.96	177.7	7.465	21.503
1993	60.9	179.4	3050	2.063.39	311.3	6.991	21.469
1994	62.0	129.7	2100	1.477.61	903.48	7.609	22.158
1995	63.1	169.3	2890	2.938.32	1421.2	8.979	22.673
1996	64.1	181.1	3020	3.835.97	79.336	11.418	23.919
1997	65.1	189.2	3045	1.678.21	84.194	112.418	22.448
1998	66.2	199.6	3100	1.646.44	96.386	16.513	23.415
1999	67.3	183.8	2950	1.699.57	102.987	18.316	23.779
2000	68.3	147.6	2918	3.477.42	118.568		22.031
2001	69.3	184.2	2100	2.725.28	113.651	24.623	22.269
2003	71.3	239.7	3361	1.207.99	145.350	27.772	23.640
2004	71.9	294.9	4076	49.000.000	161.748	29.912	24.289

Source:1. Turkey Economy Static and analysis 1997 , Ankara,Republic of Turkey.2. Statistical year book of Turkey, prime Ministry state institute of statistics , 1981, 1997, 1999.

3.هاشم محمد الزيباري، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوروبي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 ـ 2004)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2006.

المبحث الثاني

تجارة تركيا الخارجية

تحتل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي مكانة مهمة، فهي احد النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، وقد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية . ويظهر جدول رقم (2) اجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة 1980 – 1998 فقد بلغت حوالي 8 .10مليون دولار عام 1980 واصبحت 4 .19بليون دولار عام 1985 وفي عام 1996 وصلت الى 9 .65 بليون دولار وبلغت الزيادة السنوية 68 .2 بليون دولار كما يظهر في المعادلة التالية

$$T = 4.66 + 2.68\ T$$

حيث ان:

T= اجمالي التجارة الخارجية التركية بالبليون دولار .

T= عنصر الزمن.

وترجع هذه الزيادة الى التحويلات الاقتصادية العديدة التي شهدتها تركيا بسبب التغيرات في حركة التصنيع وستراتيجية التنمية الاقتصادية التي اصبح القطاع الزراعي مساندا للقطاع الصناعي .

1. الصادرات الاجمالية

بلغت عام 1980 (2.9) بليون دولار ازدادت الى (7.96) بليون دولار عام 1985 ثم (23.1) بليون دولار عام 1996 وكانت قيمة الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة (1.07) بليون دولار كما تبينه المعادلة التالية :

$$EX = 1.64 + 1.07 \quad T$$

$T=2.9 \quad 18.09 \qquad R^2 = 95.9 \qquad \bar{R}^2 = 95.6$

$D.W = 2.07$

حيث ان

EX = الصادرات الكلية

T= الزمن

وقد اثبت الاقتصاديون الدور الايجابي للصادرات من خلال اثرها على اعادة توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعا يخدم مختلف ميادين الاقتصاد، فالصادرات ماكنة النمو الاقتصادي. Engine of growth في البلدان النامية[1] :

جدول رقم -2-
تجارة تركيا الخارجية

السنوات	الصادرات	نسبة التغير٪	الاستيرادات	نسبة التغير٪	الفائض	العجز	القيمة	نسبة الصادرات الى الاستيرادات (٪)	معدلات النمو (٪)
1980	2.9	-	7.9	-	-	4.99-	10.8	36.8	1.1 -
1981	4.7	61.6	8.9	13.0	-	4.230-	13.6	52.6	4.2
1982	5.8	22.2	8.8	1.0 -	-	3.097-	14.6	65	4.6
1983	5.7	0.3 -	9.2	4.4	-	3.507-	14.9	62	3.3
1984	5.2	24.5	10.8	16.5	-	3.623 -	17.9	66.3	5.9
1985	7.9	11.6	11.3	5.5	-	3.385 -	19.3	70.2	5.1
1986	7.5	6.3 -	11.1	2.1 -	-	3.648 -	18.6	67.1	8.1
1987	10.2	36.7	14.2	27.5	-	3.968 -	24.3	72	9.8
1988	11.7	14.4	14.3	1.3	-	2.673 -	26.0	81.4	1.5
1989	11.6	0.3 -	15.8	10.2	4.167	--	27.4	73.6	1.6
1990	12.9	11.5	22.3	41.2	-	9.300 -	35.3	58.1	9.4
1991	13.6	4.9	21.0	5.6 -	-	7.400 -	34.6	64.6	0.3
1992	14.7	8.2	22.9	8.7	-	8.200 -	37.6	64.3	6.4
1993	15.3	4.3	29.5	28.7	-	14.100 -	44.8	52.1	8.1
1994	18.1	18	23.3	20.9 -	-	5.200 -	41.4	77.8	6.1 -
1995	21.6	19.5	35.7	53.5	-	14.100 -	57.4	60.6	8.0
1996	23.2	7.3	43.6	22.2	-	20.400 -	66.8	53.2	7.1
1997	26.3	13.1	48.5	11.2	-	22.300 -	74.8	54.1	8.3
1998	27.0	2.7	45.9	5.4 -	-	18.900 -	72.9	58.7	3.9
1999	26.6	1.4 -	40.7	11.4 -		14.1-	67.2	65.4	6.4 -
2000	27.8	4.5	54.5	34	-	26.700 -	82.3	51	6.1
2001	31.3	12.8	41.4	24 -	-	10.100 -	72.7	75.7	9.4 -
2002	36.1	15.1	51.5	24.5	-	15.500 -	87.6	70	7.9
2003	47.2	31	69.4	34.5	-	22.100 -	116.6	68.1	5.9
2004	56.2	31.8	97.2	42.1	-	34.600 -	143.1	64.8	*4.7

Source:

1. Turkey Economy Static and analysis 1997, Ankara,Republic of Turkey.
2. Statistical year book of Turkey, prime Ministry state institute of statistics, 1981, 1997, 1999.
3. هاشم محمد الزيباري، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوروبي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 ـ 2004)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006.

2. الواردات الاجمالية

يوضح الجدول رقم (2) ان الواردات متزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت قيمتها عام 1980 (7.9) بليون دولار ازدادت الى (11.3) بليون دولار عام 1985 . وكانت الزيادة السنوية في الواردات (1.61) بليون دولار.كما تظهر في المعادلة التالية :

1m=3+1.61 t R2=88.5 R-2= 85.5

T =1.82 9.47 R^2= 8. 5 R^{-2}=5.5 D.W= 1.87

حيث ان

1M = الواردات التركية بالبليون دولار .

T = الزمن.

يتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات المستوردة وازديادها بسبب زيادة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية[2] .

ب. الانكشاف[3] على العالم

يعد الاقتصاد التركي مثالا للأقتصادات التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية الى GNP، الجدول رقم (3). فقد شكلت نسبة (19.1٪) عام 1981 وارتفعت الى (24.7٪) عام 1986 و(31.3٪) عام 1994 .

ويوضح اللانكشاف العلاقة التي تربط بلد ومجموعة من البلدان ويكون التركيز السلعي للصادرات عنوانا رئيسيا لمدى الانكشاف على العالم . فكانت

نسبة الصادرات الى GNPمتزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت عام 1980 (4. 3) واصبحت (22. 9) عام 1988 و(14. 1) عام 1994 .

وكان انكشاف تركيا يتركز على دول الاوسيد OECD، ويتصف الاقتصاد التركي بدرجة انكشاف عالي على العالم الخارجي . وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في الصادرات الىGNP تساوي (0. 963) كما في المعادلة التالية :

$$EX/GNP = 7.8 + 0.963\ T$$

T=3. 51   11. 92 $R^2 = 95.2$

$\bar{R}^2 = 92.9$ D. W=2. 1

حيث ان :

EX/GNP = نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي .

T= عنصر الزمن .

جدول رقم -3-

درجة الانكشاف التركي على العالم

السنوات	درجة الانكشاف ٪	GNP بليون دولار	التجارة/ GNP ٪	الصادرات / GNP %
1980	7.9	68.4	15.8	4.3
1981	9.6	71.4	19.1	6.6
1985	14.4	66.9	28.9	11.9
1986	12.4	75.2	24.7	9.9
1988	14.4	90.5	28.7	12.9
1990	11.7	150.8	23.4	8.6
1994	15.6	132.3	31.3	14.1
1995	16.9	170.1	33.7	12.7
1998	17.6	206.6	42.9	13.2
2020	39.0	521.1	88.0	46.0

Source : Turkey and world foreign Trade 1995.

- رواء زكي يونس، اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية، مصدر سابق، ص91 ؛

Statistical year book of Turkey , 1981, 1987, 1997.

حصة الفرد Percapita

لقد ازدادت حصة الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1998 فقد بلغت حصة الفرد من الصادرات عام 1985 –160 دولار وارتفعت الى 220 دولار عام 1988 ثم اصبحت عام 1994 293 دولار و370 دولار عام 1996.كما ازدادت حصة الفرد من الواردات import -percapita عام 1985 230 دولار، ازدادت الى 398 دولار عام 1990 ثم اصبحت 680 دولار عام 1996، كذلك ازدادت حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي GNP - percapita فقد بلغت عام 1985 1300 دولار ازدادت عام 1989 الى 1960 دولار وفي عام 1996 اصبحت 2800 دولار .كما هو مبين في الجدول رقم (4).

لقد كانت نسبة الزيادة السنوية في حصة الفرد من الصادرات 15.4 دولار سنويا . كما في المعادلة التالية :

$$P.EX = 62.3 + 15.4 \quad T$$

$T=7.72 \quad 18.3 \quad R^2=96.1 \quad R^{-2}=95.8$

$DW = 1.85$

حيث ان

PEX حصة الفرد من الصادرات (دولار) .

T الزمن

كما بلغت الزيادة في حصة الفرد من الواردات (22.6) دولار كما في المعادلة التالية :

$$P.1M = .110 + .22.6\ T$$

$$T=4.36 \quad 8.68 \quad R2=84.3 \quad R^{-2}=83.2$$

$$D.W=8.1$$

جدول رقم -4-

حصة الفرد التركي (بالالف دولار)

حصة الفرد من الواردات Percapita import	حصة الفرد من الصادرات Precapita - EXPORT	Precapita GNP	السنوات
0.18	0.07	1.5	1980
0.23	0.16	1.3	1985
0.27	0.22	1.7	1988
0.29	0.21	1.96	1989
0.398	0.23	2.7	1990
0.57	0.34	2.7	1995
0.68	0.37	2.8	1996
0.724	0.425	3,3	1998
2.074	2.890	6.3	2020

Source: Statisticul year book of Turkey, Ankara, 1986, 1997, 1999

د . رواء زكي الطويل، اثر السياسات الاقتصادية على التغييرات في الاقتصاد التركي في الفترة 1980 – 1995، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،1998، ص 107.

هيكل الواردات التركية

يتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات وازديادها، بسبب زيادة الحاجة الى السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية فتؤثر التنمية الاقتصادية على الاستيرادات من حيث الحجم والهيكل فتزداد الاستيرادات في بداية عملية التنمية [4]، لان التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، نتيجة لزيادة الدخول، كذلك زيادة الطلب على السلع الراسمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة . فضلا عن عدم استجابة الجهاز

الانتاجي للطلب الذي تخلقه التنمية وضعف مرونته. ويوضح الجدول رقم(5) زيادة الاستيرادات خلال فترة الدراسة فقد ازدادت حجم استيراد السلع الاولية من (7836) مليون دولار عام 1985 الى (20807) مليون دولار عام 1995 . وازدادت استيرادات السلع الاستثمارية من (2603) مليون دولار عام 1985 الى (10488) مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستهلاكية من (905) مليون دولار عام 1985 الى (4414) مليون دولار عام 1995، فكانت قيمة الزيادة السنوية باستخدام طريق OLS لاستيرادات السلع الاستثمارية (522)مليون دولار، كما في المعادلة التالية :

1M. V= 208 +522 T

t =0.37 9.07 R^2=85.5 R-2= 84.4 D.W =1.86

حيث ان :

1M. V استيرادات السلع الاستثمارية بالمليون دولار.

T المتغير الزمني .

كما بلغت الزيادة السنوية لاستيرادات السلع الاولية (800) مليون دولار كما جاء في المعادلة التالية :

1M . C =742 + 286 T

t =2.65 9.86 R^2= 87.4 R^{-2} =86.5

D.W =1.95

حيث ان

1M. C = استيرادات السلع الاستهلاكية بالمليون دولار.

T = عنصر الزمن .

جدول رقم -5-

هيكل الواردات التركية (مليون دولار)

السنوات	السلع الاستثمارية		السلع الاولية		السلع الاستهلاكية	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
1980	1581	20	6158	77.9	170	2.1
1985	2603	22.9	7836	69.1	905	8
1990	5790	26.0	10568	60.4	3025	3.6
1992	6772	29.6	12090	57.4	2972	13
1994	6895	29.6	13596	58.4	2780	12
1995	10488	29.4	20807	58.2	4414	12.4
2020	56556.7	32.86	86797.1	50.43	28760.3	16.71

Source:- Statistical Year Book OF Turkey, 1987, 1997; Turky and World foreign Trade, 1995. 1999

- د.رواء زكي يونس الطويل ود.وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا / الركيزة الاقتصادية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص84

-احتسبت التوقعات بالاعتماد على الطرق الاحصائية للتوقع 2020 .

ويلاحظ ان نسبة استيرادات السلع الاستهلاكية الى مجموع الاستيراد الكلي تراوحت بين (20 ٪-32 ٪)، اما نسبة استيراد السلع الاولية الى الاستيراد الكلي فتراوحت بين (1 ,50 ٪ - 9 ,77 ٪) فكانت نسبة السلع الاستهلاكية الى الاستيراد الكلي تتراوح بين (1 ,2 ٪- 14 ٪) .

هيكل الصادرات التركية

لقد ازدادت الصادرات التركية خلال فترة الدراسة، كما تغير هيكل الصادرات بسبب اعتماد تركيا ستراتيجية جديدة في بداية الثمانينات .فقد ازدادت الصادرات الصناعية من (1 ,1) بليون دولار عام 1980 الى[5] (9 .18) بليون دولار عام 1995، كما ازدادت نسبتها الى الصادرات الكلية لقد كانت تشكل (3 .75 ٪) عام 1985 اصبحت تشكل (4 .87٪) عام 1995، جدول رقم (6) . ويوضح الجدول السابق زيادة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة فقد كانت تقدر بحوالي (7 .1) بليون دولار عام 1980 واصبحت تساوي حوالي

(2.5) بليون دولار عام 1994، الا ان نسبتها الى الصادرات الكلية تناقصت، فقد تشكل 57.4 ٪ عام 1980 اصبحت تشكل10.7 ٪ عام 1995.

وبالنسبة لصادرات التعدين والمناجم فقد ازدادت بدرجة ضئيلة حيث كانت تشكل حوالي (0.2) بليون دولار عام 1980 اصبحت تشكل حوالي (0.4) بليون دولار عام 1995 الا ان نسبتها الى الصادرات الكلية، فقد تناقصت فقد كانت تشكل عام 1980 (6,6 ٪) اصبحت تشكل (1.9 ٪) عام 1995 جدول رقم (6).

ان السبب في هذا التغير في هيكل الصادرات التركية خلال فترة الدراسة والذي ادى الى تحول تركيا من التركيز على الصادرات الزراعية الى الصادرات الصناعية وتشمل السلع المصنعة ونصف المصنعة بالتحديد الالات والمعدات ومركبات النقل التي لاتقوم تركيا بانتاجها بل بانتاج قسم منها وتجميع اجزائها وقد تم ذلك على حساب القطاع الزراعي، فسعت الىالتركيز على الصناعات التي تخدم صادراتها في الخارج [6].

جدول رقم -6-

الهيكل القطاعي لصادرات تركيا

السنوات	صادرات الصناعة		صادرات الزراعة		صادرات التعدين المناجم	
	مليون دولار	صادرات الصناعة / مجموع الصادرات ٪	مليون دولار	صادرات الزراعة / مجموع الصادرات ٪	مليون دولار	صادرات التعدين / مجموع الصادرات ٪
1980	1074	36	1672	57,4	191	6,6
1985	5995	75.3	1719	21.6	244	3.1
1990	10240	79	2388	18.4	332	2.6
1991	10582	77.8	2726	20.1	286	2.1
1993	12726	82.9	2381	15.5	238	1.6
1995	18917	87.4	2314	10.7	406	1.9
2020	208580.9	86.95	28234.6	11.77	6716.8	1.28

Source :- Turkey and world foreign Trade 1950 - 1993 ; Statistical year Book of Turkey 1996 .

د. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص 111-113.

- احتسبت التوقعات 2020 بالاعتماد على الطرق الاحصائية المعتمدة للتوقع .

لقد بلغت الزيادة السنوية في الصادرات الصناعية (1013) مليـون دولار والمعادلة التالية تبين ذلك :

EX. D =-294 +1013 T

T =0. 51 16. 97 R^2=95. 4 R^{-2} =94. 5

D. W =2. 04

حيث ان :

EX. D الصادرات الصناعية .

T الفترة الزمنية .

كما كانت الزيادة السنوية للصادرات الزراعية (44, 6) مليون دولار كما يظهر في المعادلة التالية :

EX. Ag =1754 +44. 6 T

T =14. 46 3. 55 R^2=67. 4 R^{-2} =63. 7

D. W =2. 5

حيث ان :

EX. Ag = الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية .

كما كانـت الزيـادة الـسنوية للفـترة مـن 1980 –1995 مـن صـادرات التعدين والمناجم (3 .10) مليون دولار كما ورد في المعادلة التالية :

$$EX.M = 184 + 10.3 \quad T$$

$T = 5.9 \qquad 3.18 \qquad R^2=62 \qquad \bar{R}^2 = 60.9$

$D.W=2.85$

حيث ان :

EX. M = صادرات المناجم بالمليون دولار

T = المتغير الزمني .

لقد تطورت تجارة تركيا الخارجية مع دول العالم الكبرى فمثلا ارتفعت صادراتها الى فرنسا خلال الفترة 1980 –1996 فقد كانت (163.9) مليون دولار عام 1980 اصبحت (1042) مليون دولار عام 1996 . كذلك ارتفعت قيمة الصادرات التركية الى المانيا خلال فترة الدراسة من (604) مليون دولار عام 1980 الى 5168 مليون دولار عام 1996[7] كما ازدادت صادراتها الى ايطاليا والولايات المتحدة زيادة كبيرة فكانت عام 1980 (218.5) و(127.4) مليون دولار، اصبحت عام 1996 (1444) و(1616) على التوالي وكانت زيادة الصادرات الى السعودية واليابان طفيفة فارتفعت من (43,) و(110.9) مليون دولار عام 1980 الى (441) و(167) مليون دولار على التوالي اما الصادرات الى العراق فقد شهدت تراجعا كبيرا في فترة الحصار الجائر، فبعد ان كانت صادراتها عام 1990 (215) مليون دولار ويتوقع ان تصبح عام 1996 (6500) مليون دولار،

اصبحت عام 1996 (188) مليون دولار، ورغم استفادة تركيا من مذكرة التفاهم التي تنص على النفط مقابل الغذاء والدواء .

وتعود اسباب زيادة الصادرات التركية الى اجراءات تخفيف قيمة العملة والانخفاض في سعر الصرف الحقيقي حيث تعمل على تدفق راس المال الاجنبي وزيادة الادخار الوطني، فيزداد الادخار الوطني ويتم تحسين كفاءة الاستثمار وتزداد الطاقة الانتاجية ويتم تحويل المواد الانتاجية او توسيعها او استخدام طاقات معطلة، وقد يتم تحويل المواد الانتاجية من قطاعات بدائل الاستيرادات الى قطاعات التصدير[8] فيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف والاسعار المحلية نسبة الى التكاليف والاسعار السائدة في الخارج ومن ثم زيادة ربحية انتاج السلع القابلة للتصدير وبالتالي زيادة عرض الصادرات، اما بالنسبة للواردات الى تركيا فقد ازدادت خلال فترة الدراسة، فقد كانت واردات المانيا عام 1980 (837. 5) مليون دولار اصبحت عام 1996 (7464) مليون دولار وبالنسبة لفرنسا وايطاليا ارتفعت ايضا عام 1980 (376. 66) و(299. 7) فاصبحت عام 1996(2680) و(4175) مليون دولار عام 1996 كما ارتفعت صادرات السعودية واليابان ففي عام 1980 كانت (76. 7) و(36. 7) اصبحت عام 1996 (1728) و(1382) مليون دولار كذلك ازداد واردات الولايات المتحدة فكانت عام 1980 (442. 4) فاصبحت (3203) مليون دولار عام 1996 . اما واردات العراق فقد انخفضت انخفاضا كبيرا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي . فكانت عام 1980 (1150) اصبحت عام 1996 (32) مليون دولار فقط .

جدول رقم - 7-
العلاقات التجارية التركية مع بعض دول العالم

	الصادرات بالمليون دولار			الاستيرادات بالمليون دولار		
	1980	1990	1996	1980	1990	1996
فرنسا	163.9	737	1042	376.6	1340	2680
المانيا	604	3064	5168	837.5	3497	7464
ايطاليا	77.5	1106	1444	299.7	1727	4175
السعودية	43.6	338	441	76.7	274	1728
اليابان	110.9	239	167	36.7	1120	1382
امريكا	127.4	968	1616	442.4	2282	3203
العراق	134.8	215	188	1150	1047	32

Source :- Statistical Year Book of Turkey 1997 .
- Turkish Economy Statistical and analysis . state institute of Statistics , Suly 1997 , pp 203-204 ;
- د.وصال العزاوي ود.رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 87

لقد حظيت تجارة الاقطار العربية مع تركيا والتي تربطها بهم روابط تاريخية باهمية خاصة بعد التطور التقني الذي شهده القطاع الصناعي التركي، ووصول تركيا الى الاتحاد الاوربي الذي تجمعه روابط اقتصادية مع الاقطار العربية ويمثل العراق المرتبة الاولى بالاهمية النسبية لاستيرادات تركيا من الاقطار العربية ولكن تضاءلت بعد العدوان الثلاثيني وماتلاه من حصار جائر على العراق، حيث كان المتوقع ان تصبح الاستيرادات التركية حوالي (12525) مليون دولار عام 1996 .

ان الاستيرادات تتاثر بسعر الصرف الذي يؤثر على العملات الاجنبية المتاحة لتمويل الاستيرادات ومن الصعوبة تحديد الاثر الكامل لتخفيض سعر العملة على الاستيرادات ومدى استجابتها او عدم استجابتها للتخفيض، كما يمكن ان يؤثر توقع تغير سعر الصرف على تغيير الاستيرادات[9]، ويتوقف

ذلك على سرعة تكيف الطلب على الاستيرادات مع التغييرات غير المتوقعة في الاسعار النسبية، فقد يؤثر تخفيض سعر العملة في منع الانخفاض في نمو الاستيرادات نتيجة لاستخدام وسائل الانتاج القديمة او الاستخدام غير الكفوء للالات الجديدة وهذا يؤدي الى زيادة نمو الاستيرادات في الاجل القصير نسبة الى نمو الناتج، لذا فان تخفيض قيمة العملة قد لايؤدي الى الانكماش المتوقع في الاستيرادات [10]. من ناحية ثانية فان زيادة الصادرات تتوقف على زيادة تدفق المواد الاولية المستوردة والمعدات الراسمالية، وبالتالي النتيجة تدهور في ميزان الحساب الجاري في اعقاب تخفيض قيمة العملة لان حجم الاستيرادات سيزداد في حين ان توسع الصادرات سيحدث بعد فترة من الوقت [11].

وقد اظهرت النتائج التجريبية لبعض الدراسات ان هناك تاثيرا عكسيا لسعر الصرف على الواردات التركية وان هناك تاثير طردي لسعر الصرف على الاستيرادات[12].

هوامش ومصادر الفصل الاول

1. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في تركيا، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل العراق،1998 .
2. منصور الراوي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للفترة من 1950 – 1973، مجلة التجارة، الجزء الثاني والرابع، السنة 38، بغداد،1975، ص 52 .
3. درجة الانكشاف =(2 / EX+1M) / GNP *100
4. للمزيد انظر المصدر التالي :

D. wall, Import Capacity, Import and Economic growth, Economica, Vol 4, 1966, p. 157.

5. رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي 1976 – 1998، بحث منشور في مجلة اوراق تركية،15، 2000 .
6. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي في تركيا، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة،1،2000
7. قبيس سعيد عبد الفتاح ورواء زكي يونس الطويل، الابعاد المستقبلية واثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل،2001 .

8. Wolff, Stablization and Structural Adjustment in Turkey 1980 - 1985, GDI, Berlin - 1987 .

9. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص ص 104،102

10. ادموتونر جوستوت، تخفيض سعر العملة والواردات، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24، رقم 2 يونيو 1987، ص8 .

11. مثنى الدباغ وعبد النافع الزرري، تاثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا (1970 -1993)، ارشيف مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق 1997 .

12. كريم انور النشاشيبي، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية، الاختيارات الصعبة، التمويل والتنمية، مجلد 20، رقم 1، مارس 1983، ص 16 .

الفصل الثاني

الازمات الاقتصادية التركية

المبحث الاول : الازمات الاقتصادية في الالفية الثانية
المبحث الثاني : الازمات الاقتصادية في الالفية الثالثة



الأزمات الاقتصادية التركية

شهدت الفترة الممتدة منذ أواسط السبعينات حتى الوقت الحالي تطبيق برامج اقتصادية تشدد على ضرورة التقشف وشد الأحزمة من أجل التخلص من السلبيات الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد التركي، وقد تم بالفعل الحد بدرجة كبيرة من استثمارات جديدة ولكن وجود استثمارات طويلة المدى أعاقت سياسة التقشف فضلا عن سداد خدمات الديون الأجنبية التي قدرت قيمتها بحوالي 37 مليار دولار في عام 1988. ان سبب الأزمات الاقتصادية التركية يعود الى فترة الستينات وسوء الادارة في الاقتصاد كذلك التبذير الكبير مابين عامي 1975 – 1977 يعتبر الى حد كبير سببا قويا في هذه الأزمة.

لقد كانت الحكومة التركية ترفض وبشدة نصائح الدول الغربية وقيود صندوق النقد الدولي مقابل المساعدات المالية فقد صدرت العمال في الستينات فازدهرت تراكمات رأس المال ووصلت الى 2 مليار دولار عام 1973 بعد ذلك اشتد العجز في الميزان التجاري وانخفضت التحويلات وزاد التضخم فاضطرها ذلك الى المساعدات الخارجية عام 1978 وقبول رأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي بضرورة تخفيض عملة تركيا واتخاذ المزيد من اجراءات التقشف في الداخل فضلا عن التقشف الموجود فعلا.

كذلك فتحت تركيا أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير السياحة واعطاء حرية أكبر لقوى السوق الاعتيادية. ولقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري عام 1978، 1979 04. 2، 25. 2 دولار على التوالي وبلغت الديون الخارجية أيار / 1979 2. 14 مليار دولار وفوائدها 87. 1 مليار دولار وانخفضت تحويلات العمال من 42. 1 مليار دولار عام 1974

الى 980 مليون دولار عام 1978 ومما زاد في تفاقم الأزمة الاقتصادية لجوء الشركات الى اسلوب التحويل المزدوج.

لقد قررت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماعها 19/ 1/ 1980 ان تركيا بحاجة الى مساعدة فورية لعلاج مشاكلها الاقتصادية الحادة (علما ان سببها الديون الخارجية الكبيرة والتي وصلت الى 20 مليون دولار).وكانت الجهود العربية لاعادة الاستقرار الى الاقتصاد التركي متمثلة بجدولة الديون وتعهد بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية في مؤتمر غواديلوب بمحاولة تغطية النقص في ميزان مدفوعات تركيا لعام 1979، وفي سنة 1981 انتعش الاقتصاد التركي فقد وصلت نسبة النمو أعلى حد منذ 1977.

ولكن على الرغم من هذا الانتعاش توجد مشاكل تعكره وهي أن المصانع التركية لازالت تعمل بنصف طاقاتها بسبب عدم توفر قطع الغيار ... الخ وانقطاع التيار الكهربائي كذلك مشكلة التحويل حيث تضع المصارف التركية فائدة تتراوح بين 60٪ - 90٪. في عام 1985 تردى الاقتصاد التركي بدرجة كبيرة حتى ان صندوق النقد الدولي رفض منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة 230 مليون دولار في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة اليه.

المبحث الاول

الازمات الاقتصادية في الالفية الثانية

مقدمة

شهدت المرحلة الاقتصادية الممتدة منذ أواسط السبعينات نهاية الثمانينات تطبيق برنامج اقتصادي يشدد على ضرورة التقشف وشد الأحزمة من أجل التخلص من السلبيات الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد التركي. وقد تم بالفعل الحد بدرجة كبيرة من استثمارات جديدة غير ان هناك من العوائق التي تعترض التقشف منها وجود استثمارات طويلة المدى لايمكن تقليل حجمها فجأة لوجود الحاجة الى سداد خدمات الديون الأجنبية التي تقدر قيمتها بحوالي 37 مليار دولار عام 1988.

ان هذه الجهود المتواصلة لم تؤد الى النتائج المرجوة كما يذكر تقرير خبراء المنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية حول الاقتصاد التركي حيث ان هذه المنظمة تطرح السلبيات كالآتي: -

أولا : البطالة حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في تركيا خلال الخمس سنوات الماضية الى 16 ٪ في عام 1988 مع العلم ان دول أوربية مجاورة فتحت أبوابها أمام العمال والمهاجرين الأتراك الذين يقارب عددهم في ألمانيا وحدها حوالي 230 ألف عامل وكان متوقعا لهذا الأمر ان يحد من البطالة غير ان ركود حركة الانتاج في البلاد حال دون تحقيق ذلك.

ثانيا: انخفاض الدخل الوطني للفرد التركي أي بحدود 1000 دولار للشخص الواحد سنويا وهو أدنى معدل للدول المنتمية للمنظمة الدولية

للتنمية الاقتصادية وسبب ذلك يعود الى ارتفاع نسبة الولادة في تركيا وتكاد تكون أعلى النسب في أوربا الغربية وتعمل الحكومة التركية لوضع الخطط الكفيلة للتخفيض من حدة ذلك، أما أبرز الاجراءات الحكومية على هذا الصعيد فهي تحرير التجارة الخارجية وتسهيل اجتذاب الاستثمارات الخارجية واتباع اسلوب تخفيض قيمة العملة.

من أبرز العوائق هو الدين الخارجي التركي فضلا عما يترتب على هذا الدين من فائدة اضافية عدا الأقساط المستحقة لذا فأن معدلات النمو تستهلكها خدمات الدين وتسديد الأقساط المستحقة.

لذا فقد دعا المصرفيون الأتراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1988 الى الالتزام بتنفيذ اجراءات التقشف وخفض معدل التضخم ولكن أوزال رئيس الوزراء التركي صرح بعدم السماح لصندوق النقد الدولي بفرض شروطه على حكومته وأنه يرى أن مستقبل تركيا مرتبط بالغرب وأنه يريد موائمة المؤسسات المالية التركية مع مثيلاتها في أوربا حتى يساعد ذلك على قبول تركيا في عضوية المجموعة الأوربية التي تقدمت بطلب الانضمام اليها عام 1959 وحصلت تركيا على صفة العضوية المشاركة عام 1964 تمهيداً للانتقال الى العضوية الكاملة وقدمت تركيا طلباً للعضوية الكاملة عام 1987 بعد تطبيق برنامج الاصلاح عام 1980.

الهدف :

تهدف الدراسة الى بحث مشكلة الديون الخارجية والنمو في الاقتصاد التركي فلا يمكن تصور وضعا اقتصاديا لبلد مايبقى جامدا لأنه سيكون مضطرا للخضوع للتغيرات المختلفة لكي يستطيع الاستجابة للسياسات الأقتصادية

الجديدة وكانت اجراءات التقشف واعلان المزيد منها في تركيا هي لمواصلة الاصلاحات الاقتصادية في ظل التضخم الذي تعاني منه تركيا والذي بلغ أوجه في عام 1980 2. 94٪ [1] الآ أنه انخفض بعد ذلك في ضوء الاجراءات الاقتصادية الجديدة ثم عاد الى الارتفاع في عام 1984 ليصل 8. 49٪ [2] كذلك عجز الميزانية وانخفاض قيمة الليرة التركية الذي أدى الى فرض المزيد من الضرائب والتي قد تؤدي الى نتائج سلبية ومثال ذلك القرارات التي صدرت في 4/ 2/ 1988 بهدف تعزيز العملة التركية والتي فشلت في تحقيق أهدافها وفضلا عن ذلك أدت الى عرقلة التقدم السابق في مجال العمل لسياسات السوق الحر. وسببت مجموعة القرارات هذه في زيادة تكلفة القروض في مجال الصناعة لتصل نسبتها الى 120 ٪ وألحقت ضررا بالغا بالتجارة التي تعد من بين العوامل الرئيسة في الاقتصاد التركي التي يستعان بها لسداد الديون الخارجية.

وتهدف هذه الدراسة أيضا عرض الجوانب للأزمات الأقتصادية التركية وتدخلات الصندوق الدولي بفرض شروطه على الاقتصاد التركي مقابل قروضه وبالتالي حاجة الاقتصاد التركي الى موافقة الصندوق كي تحصل على قروض من الدول الأوربية المختلفة والولايات المتحدة ... الخ[3].

جذور الأزمة الاقتصادية

ان سوء ادارة الاقتصاد في الستينات[4] أدت الى خلق الأزمة الاقتصادية لعام 1969، فضلا عن الصرف غير المبرر مابين عامي 1975 و1977 بحيث يعتبر الى حد كبير سببا في أزمة البلاد الاقتصادية. وقد سبق للدول الغربية ان قدمت النصح لتركيا بقبول شروط وقيود صندوق النقد الدولي مقابل المساعدات المالية ولكن تركيا رفضت ذلك، فقد صدرت العمال في الستينات

بدلا من استيراد التقنية الغربية وبذلك ازدهرت تراكمات رأس المال الخاص وساعدت التحويلات النقدية من المهاجرين الاحتياطات النقدية للبلاد وازدادت عام 1973 الى أكثر من ملياري دولار.

بداية الأزمة الأقتصادية

بدأ الاقتصاد التركي عام 1974 يعاني من ارتفاع أسعار النفط وتكاليف غزو قبرص وانخفاض تحويلات المهاجرين الأتراك وأخيرا اشتداد الحماية التجارية في أوربا الغربية التي بدأت تضر الصادرات الزراعية التي تعتمد عليها البلاد.

وقبل عام 1974 وبالذات عام 1973 غطت التحويلات ثلثي العجز التجاري التركي ولكن بعد 1974 انخفضت هذه التحويلات وفي عام 1977 غطت 20٪ فقط من العجز، ومنذ ذلك الحين يتم توجيه التحويلات الى السوق السوداء.

لقد كان الاعتقاد [5] السائد في 1979 أنه من الضروري انقاذ تركيا من أزمتها الأقتصادية وذلك بالتخلص من الخطط الضخمة لبناء (تركيا العظيمة) وكذلك فلسفة الاعتماد الذاتي التي اعتمد عليها في تقدم البلاد ونموها في تلك الفترة.

ازدياد الأزمة

على أثر احتياج تركيا الى المساعدة الخارجية في عام 1978م انقسمت الدول الغربية في شأن تقديم المساعدة من عدمها : وتدل المؤشرات الى حاجة تركيا الى المساعدة الفورية وبمبلغ 500 مليون دولار يضاف الى ذلك وعلى

مدى أربع سنوات قادمة مليار دولار رأسمال أجنبي في كل سنة كحد أدنى ومن دون ذلك فأن النتيجة ستؤول الى ماياتي : -

1. أزمة اقتصادية مستمرة.
2. تباطؤ أو حتى توقف النمو (حيث ان الارتفاع السنوي وقدره 7٪ في النمو بعد الستينات في الناتج القومي لم يمنع من تفشي البطالة بنسبة 20٪).
3. اشتداد الضغوط الاجتماعية بسبب انخفاض النمو هذا من جهة. أما من جهة ثانية فأن المساعدات التي يمكن أن تقدمها منظمة التعاون الأقتصادية والتنمية لانقاذ تركيا لها دوافع سياسية، وهي الأسباب نفسها التي أدت الى توقف المفاوضات بين تركيا وصندوق النقد الدولي حول تقديم القسط الثالث من القرض 450 مليون دولار.

وقد اتفق رأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع رأي صندوق النقد الدولي على ضرورة تخفيض عملة تركيا واتخاذ مزيد من اجراءات التقشف في الداخل حيث بلغت نسبة العجز في عام 1977 في القطاع العام 8 .8٪ في الناتج القومي الاجمالي والحقيقة ان دعوة التقشف هذه والدعوة الى شد الأحزمة فضلا عن التقشف الموجود فعلا يوضع لها علامة استفهام لأن لذلك حد معين لايمكن تجاوزه. وكذلك اتفق الرأي فضلا عما سبق الى الدعوة الى فتح أبوب تركيا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير السياحة واعطاء حرية أكبر لقوى السوق الاعتيادية وتحديد مشاريع الدولة المسؤولة عن ثلثي الناتج التركي، أي الدعوة الى تحويل الاقتصاد التركي المختلط الى الاقتصاد الحر.

تفاقم الأزمة الاقتصادية

بدأت أربع عمليات معقدة عام 1978 لاعادة تنظيم الديون الحالية وضمان أموال جديدة وتنظيم القطاع العام ووضع استراتيجية تنمية للمستقبل. وقد كانت عملية اعادة تنظيم الديون أوسع العمليات لأنها شملت 6 مليارات دولار وأهمها مشروع[6] الليرة التركية القابل للتحويل.

لقد بلغ العجز[7] في الميزان التجاري 04. 2 مليار دولار عام 1978 و25. 2 مليار دولار عام 1979 الا أنه تحسن بعد ذلك بسبب ارتفاع معدل الصادرات الذي بلغ 75. 2 مليار دولار نتيجة اجراءات التصدير وتخفيض الرسوم على تصدير المنتجات المصنعة. ويرى بعض المصدرين أنه لافائدة من التصدير سوى تراكم أموالهم في الخارج. وقد بلغت قيمة الواردات التركية خمسة مليارات من الدولارات بشكل بترول ومنتجاته، تليه الآليات والحديد والصلب.

أما العجز في الحساب الجاري فقد وصل 5. 2 مليار دولار عام 1979 وبلغ مجموع الديون الخارجية في شهر أيار 2. 14 مليار دولار بينما بلغت فوائدها 87. 1 مليار دولار خلال عام 1979.

وتشكل تحويلات العمال الأتراك المغتربين عاملا مشجعا في ميزان المدفوعات اذ وصلت الى أعلى مستوى في خلال عام 1974 حيث بلغت 42. 1 مليار دولار ثم عادت فانخفضت الى 980 مليون دولار عام 1978 وذلك بسبب تحويل الجزء الأعظم منها بطرق غير رسمية نتيجة الفرق بين السعر الرسمي والسعر الحر لليرة التركية. ان مما يزيد الأزمة الاقتصادية هو لجوء الشركات الى اسلوب التحويل المزدوج للحصول على احتياجاتها من المواد المستوردة مما أدى الى انخفاض معدلات القطاع الخاص في مجال الصناعة

خاصة. وتقدر قيمة المواد المستوردة بطريقة غير قانونية حوالي 40 مليار دولار سنويا وتشمل تلك المواد : الذهب والأسلحة والمواد الأولية والمخدرات والتي يقدر دخلها السنوي بـ 5. 1 مليار دولار. وان أي محاولة لادخال تلك النشاطات في نطاق الشرعية سوف يؤدي الى التقليص من حجمها وسيدفع البعض الى المزيد من التستر والحل هو تنشيط التصدير ورسم سياسة اقتصادية داخلية تتلائم مع متطلبات السوق ووسائل الانتاج.

أثر الديون في زيادة الأزمة

تعد مشكلة الديون الخارجية لتركيا وفوائدها التي تبلغ 900 مليون دولار سنويا من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد التركي. ولذلك فقد تم عقد اجتماع في باريس بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 19/ 1/ 1980 بين مسؤولين أتراك وممثلي 14 دولة دائنة فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوربي ولجنة السوق الأوربية المشتركة، في محاولة للتوصل الى اتفاق يغطي الديون المستحق سدادها في الفترة مابين عام 1980 وعام 1982 وكان قرار [8] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تركيا تحتاج وبسرعة مزيد من المعونة الدولية لمساعدتها في علاج مشاكلها الاقتصادية وحصلت بعد ذلك على قرض من صندوق النقد الدولي بلغ قيمته 625. 1 بليون دولار لمساعدتها في التخلص من مشاكلها الاقتصادية الحادة التي سببتها الديون الخارجية الكبيرة والتي وصلت الى مايقرب 20 بليون دولار.

محاولة انقاذ الاقتصاد التركي

لقد بذلت الدول الغربية جهدا بالغا لاعادة الاستقرار للاقتصاد التركي، وقد شكلت البرامج التي أوصى بها صندوق النقد الدولي مفتاح الجهد الذي تبذله لتغيير بنية الاقتصاد التركي.ومن ضمن هذه الجهودات اعادة جدولة الديون وقد اشترط الكونسورتوم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية تنفيذ تركيا للاصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. فضلا عن المساعدات الثنائية والمتعددة الأغراض حيث بلغت وعود المساعدة في 1978 – 1979 (11) مليار دولار. وان الوعود التي تلقتها تركيا بالمساعدة لاعادة جدولة الديون السابقة لاتفعل أكثر من تأخير الدفع وخلق مشاكل أخرى فيما بعد. ولمّا واجهت تركيا في 1978 ديونا خارجية قدرها 2. 14 بليون دولار كانت سياستها في ادارة الديون كالآتي:-

1. ايقاف نمو الديون قصيرة الأمد.
2. اتخاذ ترتيبات تخفيض الديون.
3. بذل الجهود للحصول على مصادر جديدة لسلف متوسطة وطويلة الأمد ولكن السلف قصيرة الأمد استمرت في النمو.

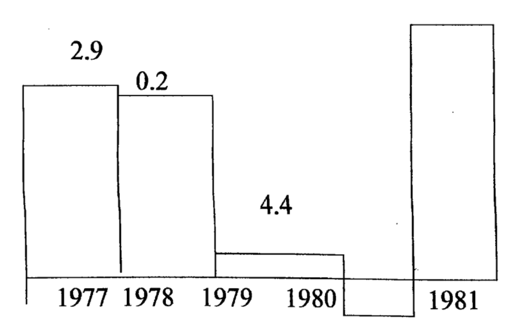
وتشير مصادر حكومية الى ان المدفوعات من الأصل ومدفوعات الفائدة على الديون الخارجية ستنمو من 2. 2 بليون دولار في عام 1980 الى نحو 5. 3 بليون دولار في عام 1983.

وقد اعد مسؤولوا وزارة المالية خطة لاعادة جدولة الديون التجارية المختلفة غير المضمونة مثل تسليفات الموردين ومن الجهود الغربية الأخرى فضلا عن اعادة جدولة الديون هو تعهدات الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا وألمانيا الغربية بدعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية في محاولة تغطية النقص في ميزان مدفوعات تركيا لعام1979. كذلك تعهد 14 قطر[9] من أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية بتخفيض 900 مليون دولار.فضلا عن تعهدات البنك الدولي بتوفير 150 مليون دولار من 38 مصرفا كذلك المساعدة الأمريكية التي تبلغ 248 مليون دولار. وأخيرا محاولة صندوق النقد الدولي الضغط لاستحداث اصلاحات في البنية الاقتصادية التركية.

الانتعاش في عام 1981

دلت الاحصائيات على أن الاقتصاد التركي انتعش سنة 1981[10]وان نسبة النمو سنة 1981 وصلت الى حد لم تصله منذ 1977[11].وان الدخل القومي للفرد خلال الفترة 1977 – 1981 يوضحها الرسم البياني التالي :-



يلاحظ ان نسبة النمو كانت سالبة سنة 1980 ولكن ارتفعت الى 4 .4 عام 1981. أما الذهب فقد ازداد سعره خلال الفترة المذكورة آنفا بسبب ارتفاع نسب التضخم وأزمة الاستقرار السياسي والقروض المالية وارتفاع نسب الفوائد للديون عن مستوى التضخم كذلك فأن بدء الحرب العراقية الايرانية أدى الى ارتفاع كبير في سعر الذهب فوصل 500. 12 ليرة ولكن بعد فترة رجع الى سعره الطبيعي وهو 0 .11 ليرة.

وقد أورد التقرير (انقرة 1981) بعض النتائج منها أن نسبة النمو ازدادت بمقدار 4 .4٪ وحيث أن خطة التنمية القومية تضمنت زيادة قدرها 3٪ ولكن الزيادة وصلت الى 5٪ في مجال الزراعة و3٪ في مجال الصناعة و8٪ في مجال الانشاءات و3 .8٪ في مجال التجارة و5 .3 ٪ في مجال المواصلات والاتصالات و3 .4٪ في مجال الخدمات والمهن الحرة و4٪ في خدمات الدولة و1. 36٪ في مجال الاستيرادات، كما يورد أيضا زيادة المبيعات خلال الفترة 12/ 1980 – 12/ 1981 فزادت مبيعات الجملة بنسبة 6. 29٪. وأصبحت نسبة الغلاء في أنقرة بين 22 – 4. 28 ٪ بعد أن كانت في العام السابق له 77– 3. 96٪.

كما بلغت الزيادة في نسبة الايداعات في البنوك 3. 89٪ وبلغت قروض هذه البنوك حتى شهر تشرين الأول ترليون 7. 113 مليار ليرة وبذلك بلغت الزيادة 6. 68٪ وفي مجال الصادرات والاستيرادات الخارجية بلغت نسبة زيادة الصادرات[12] 64٪ (بسبب حرب الخليج الاولى بين العراق وايران فكانت تركيا للبلدين تصدر اليهما القمح والبيض والفواكه الطازجة والمجففة وعشرات المواد الغذائية مقابل الحصول على النفط) بلغت والاستيرادات 6. 21٪ وبلغت نسبة الزيادة في الاستثمارات قياسا الى السنة الماضية 2.

42٪. وبلغ مجموع مابعثه العمال الأتراك حتى شهر أيلول مليار و928 مليون دولار وبلغت نسبة الزيادة في هـذا المجـال 9. 27٪. وبلغـت رؤوس الأمـوال الأجنبية التي دخلت تركيا في الأشهر الستة الأولى 2. 148 مليون دولار.

منغصات الانتعاش الاقتصادي

على الرغم من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد التركي في سـنة 1981 في مجالات متعـددة الا ان هنـاك بعـض المـشاكل الـتي عكـرت صـفو الانتعـاش الاقتصادي أهمها : -

1- ان معظم المصانع التركية كانت ولاتزال تعمل بطاقة 50٪ فقط كما أشارت الى ذلك مجلة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 3/ 1/ 1982 في عددها 1132 والسبب في ذلك يعود الى قلة المال اللازم لـشراء المواد الخام أو الآليات أو قطع غيار الآليات الموجـودة فـضلا عـن انقطاع التيار الكهربائي مابين الثلاث والخمس سـاعات مـن اصـل ساعات العمل اليومية في المصانع وحل هذه المـشكلة يبقـى ضـمن مشكلة أكبر وهي تأمين ثمن المحروقات المستوردة على صعيد البلـد ككل.

2- مشكلة التمويل حيث تضع المصارف التركيـة فائـدة علـى الـديون تـتراوح بـين 60٪ - 90٪ وهـذه الفائـدة الكـبيرة تجعـل بعـض الصناعيين يصدرون منتجاتهم بأسعار رخيصة ليتخلصوا من الدين المترتب تسديده ثم يتوقفون عن[13] الانتاج بانتظار انخفاض الفائـدة ليتمكنوا من الاستدانة واستئناف الانتاج.

3- اصرار المصرف الدولي على تجميد عدد وفير من المشاريع المرتفعة التكاليف وايلاء الاهتمام الأساسي بمشاريع تطوير الطاقة لأن تركيا غنية بالفحم الحجري وقادرة عن طريق بناء المزيدمن السدود على النهر للحصول على الكمية الكافية من استهلاكها الكهربائي.

وفي المؤتمر الاقتصادي الثاني أزمير حددت بعض المشاكل الاقتصادية وهي[14]:-

أولا :- ان انتاج بعض المصانع هبط الى مادون 15٪ قبل حركة 12 أيلول/ 1981 أما بعدها فقد زاد الانتاج بنسبة تتراوح بين 80 - 90٪ بسبب القبض على زعماء المنظمات الفوضوية.

ثانيا : ان اسلوب التبذير لمجرد الكسب الكبير والمفروض ان يخصص الفائض من الدخل للاستثمارات المفيدة. وأنه يقع على الجميع عبء تحرير الاقتصاد من أزماته.

ثالثا : ان تقويم العملة الذي لجأت اليها تركيا هو تأكيد على أن التجارة الخارجية هي جزء لايتجزأ من الاقتصاد الوطني وينبغي لذلك زيادة انتاج المصانع ليخدم الاقتصاد ككل.

رابعا : ان من أهم المشاكل التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد هي : -

أ- التضخم النقدي

ب- مشكلة الطاقة

أثر السياسة الاقتصادية لسنة 1980 على الاقتصاد التركي[15]

أدت سياسة أوزال بعد تسلمه مهمات وزارة المالية وتنظيم الأوضاع وفرض سياسات التقشف الى انخفاض التضخم من 2. 94٪ عام 1980 الى 6. 37٪ والى 7. 32٪ و8. 28٪ [16] في الأعوام 1981، 1982، 1983 على التوالي، كذلك تسديد ديون تركيا المستحقة وتحقيق فائض من ميزان المدفوعات. واعتبرت[17] سياسات أوزال (معجزة اقتصادية) أشبه بمعجزة وزير المالية الألماني في الخمسينات المستشار ايرهارد، ولكنه بعد ذلك لجأ الى تطبيق سياسات اقتصادية متحررة فأطلق حرية الاستيراد والتصدير وتحويل العملة وحرية الاستثمار سواء للمستثمر التركي أو الأجنبي ليؤدي ذلك الى اجتذاب مليارات الدولارات من الأموال العربية الفائضة وهذه السياسة مشابهة (لسياسة الانفتاح) التي طبقتها مصر في السبعينات وهي[18] السياسة نفسها التي اتبعتها حكومة اسرائيل ابتداء[19] من عام 1977. وأن مؤشرات السياسة التركية الجديدة هذه هي أولا زيادة النفقات 795 مليار ليرة تركية وتعادل 2 .2 مليار دولار وتذكر وأن هذه الزيادة وقدرها 27٪ ستنفق على خدمات الديون غير المنظورة وعلى[20] زيادة رواتب الموظفين التي فاقت المتوقع، وحسب توقعات المراقبين الاقتصاديين لمنظمة التعاون للتنمية ان هذه الزيادة تؤدي الى الاختلال بين السياسة النقدية والسياسة المالية فالحكومة واقعة تحت تأثير (سيكولوجية التضخم) ممارستها لدى أصحاب العمل والعمال وقد طلب[21] من القطاع العام والخاص زيادة الصادرات بأي وسيلة وبأي ثمن. ثم قام أوزال بعقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول العربية وايران وباكستان كذلك اقترض من صندوق النقد كما دعا دول [22] الخليج الى الاستثمار في المشاريع التركية الانمائية كذلك الغى 8 وزارات لعدم حاجة تركيا اليها والى موظفيها

(ضمن خطة لخفض نفقات الموازنة) كما ينبغي أن تفي الحكومة التركية بوعودها في خفض الضرائب وخفض رسوم الاستيراد.

وأن هذه الخطة تؤدي الى استخدام أفضل للموارد ولكنها من جهة ثانية لاتساعد في سد العجز في الموازنة وبما أن هدف السياسة النقدية هو الحد من التضخم لذا سيتأثر النمو الاقتصادي سلبيا وخصوصا الصناعة الا أن [23] العجز المالي التركي ازداد في سنة 1984 عن السنة السابقة مما اضطرها الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. كما تلقى أوزال وعودا من بعض الدول الخليجية [24] يحض المستثمرين للاستثمار في تركيا.

أثر القروض الخارجية على الاقتصاد التركي

تحتاج أي دولة للمحافظة على قوة اقتصادها الى التمويل الداخلي والخارجي ويستحسن أن تعتمد [25] على نفسها قبل كل شئ لكي تبتعد عن السياسات الخارجية للقروض أو الاعتماد على الغير، وعندما نقول ذلك لايمكن أن ننكر أهمية القروض الخارجية وخاصة اذا لم يكن بامكان الدولة سد كافة احتياجاتها من النواحي العمرانية أو التطور في المجالات المختلفة. وقد اضطرت تركيا الى طلب القروض من دول مختلفة ولكن بالرغم من حصولها على مثل هذه القروض الا أنها لم تستخدمها بشكل صحيح مما جعلها أمام صعوبات اقتصادية، وبالرغم من الاجراءات التي اتخذت منذ 24/ 1/ 1980 وحتى يومنا هذا لمعالجة الأزمة الاقتصادية الا أننا نلاحظ أن الأزمة لاتزال موجودة مما يدفعها الى طلب قروض أخرى من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسوق الأوربية المشتركة ... الخ.

ان حصول تركيا على قروض خارجية وبدون شروط تعتبر من العوامل المساعدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لأن هذه القروض أنقذتها من المشاكل التي كانت تعاني منها فمنذ 24/ 1/ 1980 وحتى الآن تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي حول حصول تركيا على عدد من القروض وهذه الاتفاقيات جعلت تركيا تسير نحو التطور الاقتصادي بسبب الاستخدام الصحيح لهذه القروض.

تردي الاقتصاد التركي سنة 1985

لقد كان سبب رفض منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة 230 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في أيار 1985 هو ارتفاع عجز الموازنة الحكومية من جهة واستمرار الارتفاع الحاد في معدل التضخم والملاحظ أن مايهم تركيا أكثر من حصولها على القرض المجمد هو حصولها على مباركة الصندوق لسياسة الحكومة التركية، لأن على ذلك تتوقف امور مالية عديدة بين أنقرة والمصارف العالمية الدائنة وحيث أن مباركة الصندوق سنة 1984 شجعت المصارف على تقديم قروض للحكومة التركية ولكن الوضع لم يكن مشجعا سنة 1985 فعلى الرغم من التحسن الظاهري في حجم الصادرات الأورو - آسيوية وسياسة التقشف التي اتبعتها لم تعط ثمارها في تقليص عجز الموازنة الحكومية.

وقد فرضت تركيا ضريبة القيمة المضافة على أسعار السلع المستهلكة محلها على غرار السياسة المتبعة في دول أوربا الغربية وأهم من ذلك مسألة فوائد الديون المترتبة على تركيا والتي أعيدت جدولتها أكثر من مرة في السبعينات وأوائل الثمانينات. فاذا حصل ورفض صندوق النقد الدولي الخطط الاقتصادية للحكومة التركية فسوف تفقد تركيا فرصة الحصول على قرض أوربي جديد فضلا عن ذلك ستضطر الى دفع استحقاقاتها المالية في موعدها

على الرغم من العجز الاقتصادي المستفحل مع العلم أن تركيا تدفع سنويا حوالي 1300 مليون دولار كفوائد لديونها المتراكمة وحيث أن تركيا قد أجلت سابقا التسديد الا ان ذلك لايمكن ان يستمر طويلا وان الحلول لذلك لايمكن ان تكون معالجات تقليدية كالتي كان الصندوق يوصي بها كالتوصية برفع الدعم عن الحاجات الضرورية وتقليص النفقات الحكومية وعدد موظفي القطاع العام وتخفيض قيمة العملة المحلية وحيث أن هذه المعالجات تؤدي الى تخفيض قدرة المواطن الشرائية والوصول بمستوى معيشته الى الحدود الدنيا أو حتى الافلاس. سبب ذلك هو سياسة اوزال عام 1980 وهي الانفتاح الاقتصادي واطلاق العنان لقوانين العرض والطلب وحجب الدعم المالي للموارد الرئيسية كالطاقة والشاي والسكر واللحوم فضلا عن مواد صناعية أولية كالزيوت والأسمدة الكيميائية وغيرها كما خفضت الدولة عائداتها الكمركية بالنسبة الى الواردات على أمل أن تؤدى هذه الخطوة الى تحسين نوعية الانتاج بغية زيادة صادرات البلاد الى الخارج. كذلك لجأت الدولة الى تخفيض قيمة الليرة التركية 50٪ مما أدى الى ارتفاع كبير في الأسعار فتضاعفت النسبة الى 300٪ و400٪ لاسيما لسلع المصانع شبه الرسمية التي فقدت الدولة السيطرة عليها.

ورفضت المصارف الفوائد على القروض حتى وصلت 150٪ مما دفع صغار المستثمرين الى الصناعة فسحبت الودائع من المصارف وهذا أدى الى أزمة سيولة فائقة في المصارف فتهاوت كلها عدا الأجنبية أو المدعومة من مصارف أجنبية وهذا بدوره أدى الى افلاس جماعي للمدخرين أما النطقة المهمة فهي عدم ربط هدف زيادة الانتاج بتحديث المصانع أو تنويع الانتاج وتوسيعه فقد كانت الصناعة التركية كمثيلاتها من دول العالم الثالث تستورد الموارد الأولية والخام من الخارج ولم تحاول الاستفادة من المواد الأولية المحلية.

من جهة ثانية فقد استفادت شركات أخرى من التطورات السلبية هذه فابتلعت الشركات الصغيرة وأصبح هناك حوالي 25 [26] شركة كبيرة تستفيد من الاعفاءات الضرائبية على الصادرات (حوالي 20٪ - 25٪) فضلا عن حصولها على تحويل العملات الصعبة الى الخارج وتتمتع هذه الشركات بامتيازات التصدير لأكثر من 70٪ من الصادرات التركية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد تقلصت القدرات الشرائية الى مادون معدلها في عام 1963 وكان هذا حافزا للشركات المصدرة والتي تجني الأرباح بالعملات الأجنبية.

كما أن المشكلة الأولى لتركيا هي كيفية تأمين أقساط الاستحقاقات المالية المترتبة للمصارف الأجنبية والتي تبلغ حوالي 3 مليار دولار خلال سنتين لذلك كانت تسعى للحصول على المزيد من القروض الأجنبية بدلا من تأمين الأقساط الأجنبية وتقدر دوائر صندوق النقد الدولي قيمة العجز الحقيقي بحوالي 1880 مليون دولار بينما قدرت الأرقام الرسمية العجز 1000 مليون دولار. ويلاحظ تزايد ديون سنة 1985 عن السنوات السابقة حيث بلغت 21680 مليون دولار وسجلت ارتفاع قدره 7. 1٪ عن العام السابق وقد رافق ذلك ارتفاع التضخم الى 4. 45٪ [27].

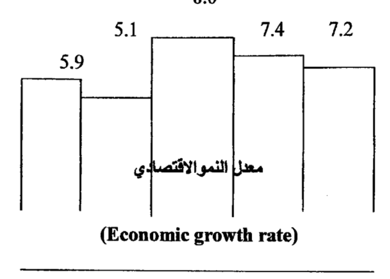
وقد لجأت الحكومة التركية الى الاقتراض من المصارف لتغطية عجز الموازنة. فضلا عن كل ذلك فأن مازاد من هذا العجز هو التناقص الشديد في صادراتها الى الشرق الأوسط حيث أن الزبائن الأساسيون لتركيا يتركزون في هذه المنطقة) فقد أدت حرب الخليج الى تدني قدرة هذه الدولة الشرائية كذلك تدني عائدات النفط من المنطقة وتراجع خطط التنمية من هذه الدولة. كذلك فأن صادرات تركيا لكل من العراق وايران تضررت أيضا. وكذلك الحال بالنسبة للوضع التجاري بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية [28] فأن السوق

الأوربية المشتركة تعمد الى تقنين الاستيراد والتشدد في تصريف البضائع المنتجة ضمن دول السوق وهذا ينعكس سلبيا على عدد من الدول بينها دول المغرب العربي وتركيا وهي دول تقيم علاقات تجارية واسعة مع كافة بلدان السوق الأوربية المشتركة.

وحيث أن المعادلة الاقتصادية دائرية فطبيعي أن يترك ذلك أثرا سيئا على الاقتصاد التركي، رغم ماتبذله الحكومة التركية من جهود لتطوير نظامها الاقتصادي تجاه دور القطاع العام الذي كان يمتلك المصانع الرئيسية وبيعها الى القطاع الخاص بما في ذلك محطات الطاقة والجسور ومشاريع البناء وغيرها ولكن هذه الجهود اعطت نتائج عكسية لأن هذه المشاريع المباعة لازالت تحصل على الدعم الحكومي. لذلك رأت الحكومة ضرورة ايقاف الدعم عنها ارضاءا لطلبات صندوق النقد الدولي.

أثر البرنامج الاقتصادي لعام 1984 على الاقتصاد التركي

لقد كان أثر تطبيق البرنامج الاقتصادي لعام 1984 أنه أدى الى انخفاض العجز في الحساب الجاري الى أقل من مليار دولار واحد عام 1987 ويساوي 1.5 ٪ من اجمالي الناتج القومي. وقد تم تحقيق هذا التحسن رغم التردي في أوضاع التجارة لو قورنت مع التقدم الذي مرت به قبل عام بنسبة 12٪ ونشاهد أيضا في عام 1987 زيادة كبيرة في الصادرات والواردات فقد ارتفعت كمية الصادرات حوالي 36٪ وزادت الواردات بمعدل 27٪ خصوصا في النصف الثاني في عام 1987.ويبين الرسم البياني التالي سرعة زيادة الانتاج القومي الاجمالي خلال الفترة 1984 – 1988.



1984 1985 1986 1987 1988

أما العائدات السياحية فقد زادت 55٪ لعام 1987 وانعكست هذه الزيادة في عدد السياح وفي توظيف الاستثمارات السياحية. كما تنعكس تحويلات العمال النقدية في الخارج بزيادة قدرها 24٪ كزيادة في التدفق الفعلي في المبالغ المرسلة مثلها مثل الزيادة الناتجة عن سعر الصرف للدولار والمارك وزادت مدفوعات الفوائد رغم انخفاض معدل الفائدة أكثر من 17٪ مما يدل على الزيادة في القروض الخارجية من المقرضين. وفي عام 1987 ارتفع مجموع الرأسمال التركي الى جانب الصافي من رأس المال المتدفق من الخارج للأجل الطويل والمتوسط الى أكثر من 5 .1 مليار دولار امريكي مع زيادة في التسديد.

كما نلاحظ زيادة كبيرة في الرأسمال المتدفق من البنوك التجارية ووكالات القروض التصديرية وقروض البنك الدولي على شكل تحويل برامج ومشاريع اقتصادية. وقدرت مجموع ديون تركيا الخارجية 3. 38 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1987 وهي تساوي 59٪ من اجمالي الناتج القومي، وقد تركزت

السياسات الاقتصادية التركية عام 1987 على مجالين هما السياسة النقدية وسياسة القطاع العام .

وتشير التوقعات الى ان معدل التضخم سينخفض الى دون 20٪ مع نهاية 1991 كذلك سيهبط الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى حوالي 6 .0 ٪ بواقع اجمالي الناتج القومي علما بأن تخفيف حدة هذا العجز في الحساب الجاري له أثره في تقليل ارتباط تركيا بالمدخرات الأجنبية وبالتالي يساعد في احتواء تفاقم الديون الخارجية وتتطلب عملية تعزيز مكانة تركيا الخارجية مع الاحتفاظ بمعدل نمو ثابت لايقل عن 5٪، سياسات مالية ونقدية حذره فضلا عن سياسات واقعية للأسعار ومن ثم يتوجب تخفيض العجز الكلي في القطاع العام حوالي 5٪ من اجمالي الناتج القومي مع حلول عام 1991.

وتشير التوقعات حسب برنامج تركيا الاقتصادي للأجل المتوسط الى نتائج ايجابية[29] فالمفروض ان يزداد معدل الادخارات المحلية بنسبة نقطتين في الفترة 1987 و1991، فاذا زاد معدل الادخارات المحلية أربع نقاط بدلا من اثنين خلال فترة البرنامج فأن ذلك يعني بأن معدل التنمية الاقتصادية قد بلغ 6 أو 5 .6 ٪ دون الضغوط التضخمية وسيكون هذا المعدل المرتفع من النمو منسجما مع غاية الحسابات الجارية لبرنامج الأجل المتوسط وبالتالي يستجيب لتمويل خطة التنمية التقليدية وهي 5٪.

والى ان يتم تقليل تبعية تركيا للقروض الخارجية فأن الحكومة تعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها مباشرة في مشاريع ضخمة ذلك لأن اتباع هذه السياسة النقدية والمالية تتيح المجال أمام استقرار مالي أكبر ووضع خارجي مرن للغاية علاوة على التحديد المناسب للأسعار وعلى الأخص جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. لقد تم صياغة البرنامج

الاقتصادي لعام 1988 ضمن نطاق برنامج الأجل المتوسط الذي يتركز على المعدل الحقيقي لاجمالي الناتج القومي المتمثل في 5٪ وتهدئة التضخم الى دون 35٪ مع نهاية العام.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فالهدف هو تخفيض العجز في الحساب الجاري الى 3 .1 ٪ من اجمالي الناتج القومي أي بحدود 885 مليون دولار. ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب ممارسة سياسة مالية محكمة وبارعة تسيطر على الطلب الداخلي واتباع سياسات واقعية بما في ذلك سياسة سعر الصرف والفائدة التي تعمل على تسخير الادخارات المحلية وتحسين شروط المنافسة، كما ستواصل الحكومة في تقليل دور القطاع العام في اقتصاد البلاد وتوجيه جهودها الى هدف تخصيص المشاريع الاقتصادية الحكومية.

المبحث الثاني

الازمات الاقتصادية في الالفية الثالثة

ان الازمة الاقتصادية التركية لم تات من فراغ وانما كان هناك اسباب عديدة سبقتها وادت الى حدوثها ومن هذه الاسباب :

1. **تفاقم الديون الخارجية** لتركيا حيث بلغت 104 مليار دولار عام 2000 وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار واصبحت تمثل الجزء الاكبر من واردات الدولة، والمشكلة الرئيسة في مسالة الديون الخارجية هي ان معظم القروض وخاصة بعد عام 1992 لم تستخدم في اماكنها الصحيحة ولم يتم بها بناء مشاريع تنموية بل اهدر معظمها واصبحت تركيا في اغلب الاحيان تقترض لتسديد التزاماتها ازاء قروض سابقة [30]. فضلا عن الديون الخارجية ومشكلاتها هنالك الديون الداخلية التركية التي تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد حيث بلغت هذه الديون عام 1998 (40) مليار دولار. ولكي ناخذ فكرة عن مدى تاثر تركيا بمبالغ الديون وفوائدها نشير الى ان تسديد القروض الداخلية مع نسب الفوائد العالية جدا اصبح يشكل نسبة 95٪ من قيمة واردات جميع الضرائب المفروضة والتي تمثل اهم وارد للحكومة وهذه نسبة كبيرة جدا وتشير الى ان الاستمرار في سياسة الاقتراض بفوائد عالية لايعني سوى ازمات اقتصادية والوصول الى طريق مسدود ويؤكد بعض الاقتصاديين الاتراك انه او استغلت المبالغ التي دفعتها تركيا خلال العشرين سنة السابقة من القروض وفوائدها في التنمية الاقتصادية بشكل صحيح لكان من الممكن دفع عجلة الاقتصاد التركي.

2. **التضخم** : يعاني الاقتصاد التركي منذ عدة سنوات من التضخم وكان ينظر اليه بانه نتيجة طبيعية للانفاق الحكومي على مشاريع ضخمة ولاسيما في

عهد رئيس الجمهورية الاسبق توركوت اوزال الذي استطاع تحقيق قفزة اقتصادية في تركيا. فكان التضخم ضريبة لابد منها لمثل هذه القفزة الاقتصادية والانفاق الواسع على المشاريع الضخمة ولاسيما السدود ومحطات توليد الطاقة بالاضافة الى الانفاق العسكري الضخم ولكن في بداية عام 1999 ازداد التضخم بنسبة كبيرة حيث بلغ 99٪ بعد ان كانت عام 1998 نسبة 7 .69٪. وكان من اهم اسباب ارتفاع نسبة التضخم عدم الاستقرار الداخلي (الازمة الكردية) بالاضافة الى الازمة الروسية التي ادت الى خروج الرساميل. والازمة السياسية التركية التي انتهت باقالة حكومة مسعود يلماز Mesud yilmaz. وبحلول الازمة الاقتصادية التركية عملت الحكومة على تعويم الليرة التركية مما ادى ذلك الى فقدان جزء كبير من قيمتها في السوق بالاضافة الى ضخ الدولة كميات ضخمة من احتياطيات النقد الاجنبي لدعم العملة المحلية. حيث ان تعويم الليرة التركية اصبح يهدد بالفشل برنامج الحكومة التركية الذي تطبقه لمكافحة التضخم.

3. **العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات** : يمكن ان يعتبر العجز في الميزان التجاري خلال فترة العقدين الاخيرين من الزمن من الاسباب التي ادت الى ظهور الازمة الاقتصادية. ومن خلال ملاحظة الميزان التجاري نرى زيادة العجز بمرور الاعوام حيث بلغ هذا العجز 2 .8 بليون دولار عام 1992[31] ثم ازداد ليصل الى 1 .14 و6 .19بليون دولار عامي 1993 و1996 على التولي[32]. وبلغ هذا العجز اقصاه (7 .26) بليون دولار في عام 2000 حيث ان الصادرات التركية لم تتمكن من توفير الاستيرادات وهذا مما ادى بالنهاية الى وجود عجز في ميزان المدفوعات التركي ايضا. مما اضطر تركيا بذلك الى تغطية العجز بالاقتراض وبعدلات فائدة مرتفعة.

4. انضمام تركيا الى الاتحاد الكمركي الاوربي : يعد الانضمام الى الاتحاد الكمركي الاوربي الخطوة الاولى الضرورية لتركيا للدخول الى الاتحاد الاوربي. وهذه العضوية في الاتحاد الكمركي تعني رفع جميع الرسوم الكمركية عن البضائع المصدرة او المستوردة بين تركيا ودول السوق الاوربية المشتركة وكانت هذه الدول هي الرابحة من ذلك وتركيا هي الخاسرة في هذا الامر للاسباب التالية :-

أ. بدات تركيا منذ دخولها الى الاتحاد الكمركي تخسر كل عام موارداً كبيرا يبلغ اربعة مليارات دولار تقريبا كانت تحصل عليها من الرسوم والضرائب الكمركية على البضائع الاوربية المستوردة.

ب. زادت الفجوة كثيرا بين قيمة البضائع المصدرة الى اوربا وقيمة البضائع المستورة منها أي زاد العجز التجاري لتركيا.

ج. بعد رفع الحاجز الكمركي لم تستطع الصناعة التركية الناشئة منافسة الصناعة الاوربية المتقدمة التي ظهرت في الاسواق التركية مما ادى الى اقفال العديد من المصانع التركية وتسريح الالاف من عمالها وهذا ادى بدوره الى تقليص الناتج المحلي الاجمالي وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

5 – انضمام تركيا الى صندوق النقد الدولي :ادت الازمة المالية في بدايتها الى دخول تركيا الى صندوق النقد الدولي IMF في عام 1999 الذي الحق بتركيا ضرر كبير بالرغم من القروض والمساعدات المالية التي قدمتها. حيث ان العلاج الذي قدمه الصندوق كان اكثر سوءا في زيادة هذا المرض. فقد طالب صندوق النقد الدولي من جانبه تركيا اجراء عمليات جراحية على انفاقها العام وتقليل العجز العام حيث اصبح العجز العام بسبة 14 ٪ من الناتج

المحلي الاجمالي GDP واصبحت مدفوعات الفائدة الى اصحاب السندات ويشكل اساسي المصارف التركية الخاصة تمثل الانفاق الاكبر في الميزانية حيث وصلت الى 42 ٪ من اجمالي انفاق الحكومة المركزية في تلك السنة بالاضافة الى ذلك طالب صندوق النقد الدولي ازالة كل العيوب والمشاكل التي لحقت بالنظام المصرفي المضطرب من خلال الخفض الحاد للدين الحكومي وفي المحاولة لاجراء هذا التخفيض في العجز فقد عمدت الحكومة الى حرمان مصارفها من المصدر الرئيسي لها للحصول على ارباح دون أي مخاطر حيث اصبحت الارباح على قروض الليرة التركية 12 ٪ في اب عام 2000 بعد ان كانت 30 ٪ عام 1999 هذا الهدر في الارباح ضرب كافة المصارف. ويعلل صندوق النقد الدولي تردده من اجل منح تركيا مساعدة ضخمة بان هنالك مخاوف من عدم قدرة الحكومة التركية من تجاوز الازمة[33].

6 – **زيادة الانفاق الحكومي** :ان زيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير كان من الاسباب الرئيسة التي ادت الى الازمة الاقتصادية التركية حيث بلغ الاسراف في الانفاق الحكومي حسب دراسة اعدها اتحاد غرف البورصة التركية مايقارب 502 .19 مليار دولار خلال فترة السنوات العشر 1990 – 2000 واشارت هذه الدراسة الى ان معظم الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة كانت فاشلة في سياستها الاقتصادية مع ان هذه الحكومات اتبعت سياسة تقشفية في فترات قليلة من الزمن الا انها لم تثمر شيئا بسبب الاسراف في النفقات الذي لم ينقطع.

7 – **الانفاق العسكري** : يشكل الانفاق العسكري في تركيا نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي التركي. وخلال السنوات العشر الماضية وخاصة مابعد الحرب الباردة ازداد حجم الجيش التركي وتعاظم الانفاق علية، وتعد القواة

المسلحة التركية الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية ضمن حلف شمال الاطلسي الناتو، كما تحتل المرتبة السابقة من بين اكبر مستوردي الاسلحة في العالم حسب احصائيات عام 1996. كما بلغ الانفاق العسكري التركي عام 1996 8 مليارات دولار ويشكل نسبة تتراوح مابين 4-5 .4٪ من الناتج المحلي الاجمالي[34]. وعلى اثر الازمة الاقتصادية التركية اعلن الجيش التركي بانه سيقلص الاعتمادات المخصصة لشراء الاسلحة بما قيمته 19. 5 مليار دولار في عام 2001 كما اعلنت هيئة اركان الجيش التركي بانها ستعمل على اجراء تنفيذ 32 ٪ فقط من المشاريع القصيرة والمتوسطة والطويلة الامد واعادة النظر في النسبة الباقية على ضوء تطورات الوضع الاقتصادي الحالي.

8 - **الهزات الارضية** : شهدت تركيا في عام 1999 اكبر هزتين ارضيتين خلفت وراءها اضرار كبيرة بلغت بقيمة عشرة بليون دولار.

9 - **المصارف الحكومية** : ذكر في بداية تحليلنا لازمة للازمة الاقتصادية التركية ان بداية الازمة كانت بظهور تقرير الوكالة التركية للتنظيم والرقابة والمصارف BRSA وهي الادارة الاولى التي اظهرت عجز الاقتصاد التركي حاليا نتيجة لوجود عمليات احتيال واقراض لشركات وهمية او لرجال اعمال دون اخذ ضمانات كافية ثم هروب اصحاب الشركات الوهمية ورجال الاعمال الى الخارج مع هذه المبالغ ولم تعط الحكومة ارقاما محدودة لهذه المبالغ المهربة وان كان بعض المحللين يقدرونها بما يقارب 100 مليار دولار، علما ان هناك تقارير قدمت عن اعمال هذه المصارف الى المسؤولين الاتراك الا انها اهملت ولشهور عديدة حتى تفاقم الوضع واصبح علاج هذه المسالة حالة صعبة جداً.

10 - **الحصار الاقتصادي على العراق** : فضلا عن ذلك يمكن اعتبار فرض الحصار الاقتصادي على العراق واستمراره من الاسباب المهمة لوجود

اللازمة الاقتصادية في تركيا. حيث يعد العراق الشريك التجاري الاكبر بالنسبة لتركيا في فترة الثمانينات من القرن السابق [35] حيث بلغ معدل التبادل التجاري بين العراق وتركيا 423 .2 مليار دولار عام 1988[36].

وتشير الاحصائيات حسب تقديرات الخبراء الاتراك ان خسارة تركيا جراء انحسار تجارتها مع العراق بحوالي خمسين مليار دولار في السنوات الاحد عشر الماضية حيث كانت تستورد تركيا نصف احتياجاتها من النفط من العراق عبر خط انابيب يومورتاليك بالاضافة الى ان العراق كان يستخدم الموانيء التركية لنقل صادراته الى اوربا والدول الاخرى والذي يمثل دخلا كبيرا لصناعة النقل التركية، كما ان تجارة الترانسيت للبضائع المستوردة عبر تركيا والعراق ودول الخليج العربي كانت تشكل مبالغ كبيرة ايضا [37].

ونتيجة لوجود الازمة الاقتصادية التركية حاول الاتراك اعادة العلاقات الاقتصادية مع العراق محاولة منها لتعويض خسائرها حيث انها لم تستطع ان تستغل المادة 50 من ميثاق الامم المتحدة خلال السنوات الماضية واستطاعت تركيا ان تمد الجسور التجارية القديمة مع العراق عام 2000 وهو ما اثر على اقتصادها بشكل ايجابي عن طريق التجارة الحدودية والتجارة عبر مذكرة التفاهم حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي ملياري دولار ارتفع الى ثلاث مليارات عام 2001.

تعد الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد التركي من الازمات الكبيرة التي تمر بها دول العالم، ولم تشهد تركيا في تاريخها الحديث ومنذ تاسيسها مثل هذه الازمة.وترجع بدايات هذه الازمة الى 21 تشرين الثاني 2000 فبعد اصدار تقرير الوكالة التركية للتنظيم والرقابة المصرفية BRSA والذي هو جزء من قانون جديد تم تشريعه تحت ضغط صندوق النقد الدولي IMF واضطر

البنك المركزي التركي ضخ ماقيمته 3 بليون دولار من احتياطيه من الدولارات داخل النظام المصرفي في محاولة لايقاف التدهور الذي اصاب الليرة التركية وهي تواجه الدولار، اذ فقدت الليرة التركية 47٪ من قيمتها ازاء الدولار وارتفعت الاسعار بصورة مفاجئة وتباطأت القطاعات الاقتصادية بمختلف انشطتها وهذا التقرير يتضمن تحليل 80 مصرف من المصارف الخاصة مع التركيز على عشرة من المصارف حيث عانت هذه المصارف من خسائر وصلت الى 8 .1 بليون دولار في اقتصاد يعاني من مشاكل متمثلة بتكاليف استيرادات النفط وتفجير كلف الاستيراد فضلا عن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن قصر الصادرات في امكانية توفير الاستيرادات حيث بلغت الصادرات التركية 3 .27 بليون دولار عام 2000 بزيادة قدرها 8 .2 ٪ عن 1999 بينما سجلت الاستيرادات من جهة اخرى زيادة سنوية قدرها 7 .32٪ اذ بلغت 54 بليون دولار امريكي لنفس العام مما يظهر وجود عجز في الميزانية التجارية بلغ 7 .26 بليون دولار [38].

وتشكل السلع الصناعية نسبة كبيرة من قطاع الاستيراد في تركيا وتاتي ليس فقط من الولايات المتحدة وانما ايضا من الاتحاد الاوربي، وحيث ان العملة الاوربية كانت قد فقدت ماقيمته 28٪ مقابل الدولار منذ شهر كانون الثاني 1999 مما ادى ذلك ايضا الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات التركي حيث ان كلف الاستيراد من الاتحاد الاوربي شهدت ارتفاعا بنسبة 25٪، مما اضطر تركيا على تغطية العجز بالاقتراض وبمعدلات فائدة مرتفعة. هذه الازمة المالية دفعت البنك المركزي التركي الى انفاق اكثر من 3 .4 بليون دولار من اصل 21 بليون دولار من الاحتياطي الموجود لديه[39].

وفي 19 شباط 2001 شهدت تركيا ازمة مالية ثانية نتيجة لوجود البيع الغير اعتيادي في القروض التركية واسواق العملة. مما اضطر البنك المركزي التركي الى انفاق (10) بليون دولار من احتياطيه من الدولارات خلال يومين اثنين فقط في محاولة بائسة منه لابقاء الليرة التركية قوية وارتفعت معدلات الفائدة بشكل كبير في غضون اسبوع لتصل الى 40٪ مما فاقم من هذه الازمة المالية والسياسية.

وجاءت الازمة بعد جدال بين الرئيس التركي احمد نجدت سزر Ahmed necdet sezar ورئيس الوزراء بولند اجويد Bulent Ecevid في 19 شباط 2001 مما ادى في نفس الوقت الى اغراق الليرة التركية بطريقة انية من قبل مؤسستان ماليتان كبيرتان في سوق لندن هما HSBS مصرف شنغهاي وهونك كونك وشركة مرخصة قياسية، واتخذ هذا الهجوم ضربة قاضية من قبل ان يمتلك أي شخص تقييم مخاطر الازمة السياسية مما ادى الى الحاق الديون الدوليين بهاتين المؤسستين.

وبعد مضي اسبوع على الازمة اكد مسؤولين اتراك بانهم بحاجة الى المزيد من الاموال لتصل الى 25 بليون دولار من اجل تحاشي العجز الذي بلغ اكثر من 75 بليون دولار على شكل قروض اجنبية ومن اجل تحقيق جميع الالتزامات. ان الخوف الذي انتاب اوساط العملة في تركيا احدث مخاطر على البنوك التركية حيث بلغ مجموع الاموال 54 بليون دولار كقروض من المصرف الاوربي الى تركيا وان معظم تلك القروض التركية جاءت من مصارف المانية[40].

تخفيف حدة الازمة

اتخذت الحكومة التركية عدد من الاجراءات المهمة من اجل تخفيف حدة الازمة الاقتصادية او محاولة معالجتها ومن اهم هذه الاجراءات هي طلب الحكومة التركية من الخبير الاقتصادي التركي الذي يقيم في الولايات المتحدة الامريكية منذ سنوات عدة وهو السيد كمال درويش Kemal dervis للعودة الى تركيا حيث تم تعيينه وزير الدولة للشؤون الاقتصادية وطلبت الحكومة منه تقديم برنامج اقتصادي من اجل انقاذ تركيا من ازمتها الحالية.

وبعد دراسة قام بها الوزير الجديد استغرقت 45 يوما، قدم خطته الاقتصادية لكنه اكد في مؤتمر صحفي يوم السبت 14/ 4/ 2001 على انه يحتاج الى دعما قويا من البرلمان كي تنجح الخطة في اجتذاب الدعم المال الاجنبي الذي تحتاجه الدولة بشدة والذي يقدر مابين عشرة مليارات الى اثني عشر مليار دولار. واعلن رئيس الوزراء بولند اجويد من جهته ان حكومته الائتلافية تدعم هذا البرنامج بقوة. كما اكد درويش على عدم فرض ضرائب جديدة واعتبر ان النمو كان سلبيا مع تراجع بنسبة 3٪ ونسبة تضخم 5 .52٪ لسنة 2001 ورجح ان يرتفع معدل النمو خلال عام 2002 بنسبة 5٪.كما اوضح بانه على تركيا ان تعيد هيكلة اقتصادها بشكل جذري حتى لاتشهد مجددا ازمات مماثلة مشددا على ان تركيا بلد غني بموارده وهي قادرة على ان تبلغ خلال السنوات المقبلة معدل نمو ايجابي. اما اهم ماجاء في الخطة الاقتصادية الجديدة ماياتي :

1. اصلاح النظام المصرفي وقوانين البنك المركزي حيث بلغت القوانين الجديدة الخاصة بالبنك المركزي والمصارف التركية مايقارب 15 قانون

جاء بها البرنامج والتي اقر بعض منها البرلمان التركي حيث تم اعطاء حرية وصلاحية اكبر للبنك المركزي التركي بينما تؤكد القوانين الاخرى الخاصة بالمصارف بضرورة التعجيل بعمليات الدمج بين المصارف وتشديد نظام العقوبات على استخدام اموال المصارف[41].

2. التعجيل ببرامج الخصخصة : ان برنامج الحكومة التركية الذي عرض على صندوق النقد الدولي يتضمن عمليات تسريع خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية التركية في عام 2001 الى بيع اصول بقيمة مليار دولار، ومن بين الاصول الحكومية الخطوط الجوية التركية ومعامل الحديد والصلب ومصانع الورق ومعامل تكرير السكر وكذلك شركة الهواتف الوطنية تركيا تيليكوم التي ستخصص بنسبة99٪ لكن على ان لاتتعدى نسبة المستثمرين الاجانب منها على49٪.

كما تضمن قرار الحكومة في هذا المجال بيع الف من الدور الحكومية واستثنيت من ذلك الدور العائدة لملاك المحاكم والجامعات والجيش كما تنوي الحكومة بيع مساحات واسعة من الاراضي الاميرية وهي الاراضي التي تملكها الدولة.

3. السعي من اجل تقديم طلب عاجل من صندوق النقد الدولي ومن الدول الغنية السبعة بقدار 7 .15 مليار دولار حيث تعهد مجلس ادارة صندوق النقد الدولي منح مساعدات اضافية بقيمة 10 مليار دولار منها ملياران من البنك الدولي دعما لخطة الاصلاحات التي وضعها وزير الاقتصاد كمال درويش.

4. محاولة تخفيف حدة التضخم وتخفيض نسبة الفائدة في القروض اكد بولند اجويد رئيس الوزراء التركي انه ملزم بالاستمرار في سياسات الاصلاح وانه لايزال يعطي الاولوية لمكافحة التضخم وان الحكومة ستنتظر حتى يستقر سعر الليرة قبل ان تشرع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التضخم. وبالفعل اعلن وزير الاقتصاد التركي كمال درويش ان بيانات التضخم التي جاءت اقل من التوقعات في ايار 2002 واظهرت ان تركيا يمكن ان تحقق اهداف التضخم لعام 2002 حيث تقلصت نسبة التضخم السنوية الى 2 .46 ٪ في منتصف عام 2002 بعد ان كانت تشكل نسبة 5 .52 عام 2001 وتعمل تركيا على الوفاء بالهدف المحدد لوصول نسبة التضخم العام الحالي 2002 الى 35٪ في نهاية السنة واوضح التقرير النصف سنوي الذي يصدر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها في باريس عام 2001، ان تركيا تواجه تحديا كبيرا يتمثل في استعادة مصداقيتها بعد الازمة الحالية التي شهدتها في شباط 2001. وتتوقع المنظمة ان ينخفض معدل التضخم الى ثلاثين بالمئة في نهاية العام المقبل. وبدت المنظمة في تقريرها اكثر تشاؤما من الحكومة التركية في تقريرها للنمو والتضخم هذا العام كما تتوقع ان ينكمش الاقتصاد التركي بنسبة 4٪ هذا العام مع تحسن الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة العملة الذي يعمل على الحد من الاضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد. كما ذكرت المنظمة ان ميزان المبادلات التجارية سيبقى على الغالب يعاني من عجز.

5. امكانية الاستفادة من حركة السياحة في تركيا تامل الحكومة التركية ان يساهم قطاع السياحة في تخفيض بعض اعباء الازمة ودخول نسبة

كبيرة من العملات الاجنبية التركيـة ولاسـيما ان الـسياحة في تركيـا اصبحت بعد هبوط سعر اللـيرة التركيـة ارخـص بكـثير مـن الـدول الاوربية.

وبالرغم من نجاح بعض الاصلاحات في برنامج الانقاذ الاقتصادي الا ان عمليات التطبيق في كثير من هذه الاصلاحات كان صعبا وكان مثار جدل بـين اعضاء مجلس البرلمان التركي حيث ان موضوع الاصلاحات معقـد ومتـشعب كما ان عوامل عدة تؤثر عليه بشكل مباشر وغير مباشر بالاضافة الى ان هنالك عوامل اخرى لازالـت غـير واضـحة المعـالم ولايمكـن معرفـة مـدى تحقيقهـا. بالاضافة الى عدم قبول الاحزاب المعارضة لكثير من فقرات الاصلاحات الـتي جاء بها كمال درويش ومحاولة عرقلتها.

اثرت الازمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا على الحالة الاجتماعية وكان لها افرازات عديدة على الشعب التركي. ومن اهم هـذه الاثـار ارتفـاع اسـعار العديد من البضائع والـسلع والمحروقـات والتبـغ واجـور الهواتـف والكهربـاء بالاضافة الى تردي الاحوال المعيشية مما ادى ذلك الى خروج الاف الاشخاص الى الشوارع في مظاهرات احتجاج على الحكومة التركية وفي جميع المدن التركية وخاصة اسطنبول وانقرة، كما اغلق العديـد مـن التجـار متـاجره ونزلـو ا الى الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة التركيـة ورفعـوا شـعارات ضـد الحكومـة وصندوق النقد الدولي. ومما اثار قلق الحكومـة ايـضا ان معظـم المـشاركين في التظاهرات ليسوا مدفوعين سياسيا بل هـم ببـساطة وصـلوا الى المرحلـة الـتي لايستطيعون عندها اعالة انفسهم ومواصلة حياتهم الاعتيادية. كما ان العديـد من الاشخاص وخاصة التجارانتحروا بسبب الازمة الاقتصادية وعدم امكانهم تسديد مابذمتهم من ديون متراكمة بالعملة الصعبة.

ان ما يمكن قوله هو ان الازمة الاقتصادية في تركيا بدأت مع بداية تـدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد التركـي عـام 1999 تحـت عنوان مكافحة التضخم الذي رافق الاقتصاد التركي منذ نشأة الدولـة التركيـة الحديثة، وخلال ثلاث سنوات من هذا التدخل وقع الاقتصاد التركـي بكاملـه تحت قبضة صندوق النقد الدولي ليسجل اسوأ اداء له منـذ اكثـر مـن نـصف القرن، حيث اصبحت جميع موارد البلاد موجهة لخدمة القـروض الـتي قـدمها الصندوق، يعني ان الولايات المتحدة احكمت سيطرتها على القـرار الـسياسي التركي من خلال سيطرتها على اقتصادها.

هوامش ومصادر الفصل الثاني

1. Year book of social economic indicators of OIC member countries 1987, publication department, SESRTCIC Ankara , Turkey.

2. Year book , Ibid.

3. تجدر الاشارة هنا بأن اوزال صرح اخيرا ان حكومته لن تسمح لصندوق النقد الدولي بفرض شروطه على حكومته.

4. المقصود بها ادارة سليمان ديميريل.

5. الفاينشال تايمس في 26/ 2/ 1979.

6. وقد ادخل عام 1975 وبموجبه يقدم للمدعوين نسب الفائدة السائدة في تركيا مع حمايتهم ضد مخاطرة التحويل وهذا يفيد في استمرار تدفق رأس المال الأجنبي.

7. د. رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو، مركز الدراسات التركية، الأرشيف، موصل، العراق.

8. Year book , Ibid.

9. النشرة الستراتيجية – عدد 14 – 14/ 8/ 1980 مجلد –1–.

10. د. عبد الكريم كامل، تحليل واقع واتجاهات تطور التجارة التركية، 1989.

11. د. رواء زكي يونس الطويل، أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية، سلسلة شؤون اقليمية، العدد 16، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق،2008.

12. د. قبيس عبد الفتاح، التجارة الخارجية لتركيا مع دول العالم، أرشيف مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997.

13. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2002.

14. جورج كوبيتر، خبرة التكييف في تركيا 1980 – 1985، التمويل والتنمية، 1987.

15. لقد شهد عام 1980 تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.

16. د. رواء زكي يونس الطويل، التضخم في الاقتصاد التركي للفترة (1977 – 1987) المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، 1989.

17. د. صباح محمود، دراسات عن تركيا، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

18. لقد أدت هذه السياسة الى تعقد المسألة الاقتصادية ولكن الذي خفف من حدتها صادرات النفط وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

19. لقد أدت هذه السياسة بالاقتصاد الاسرائيلي الى نتائج سلبية.

20. فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات العربية – التركية في مجال النفط والمياه، رسالة ماجستير، بغداد، 1987.

21. وتتمثل في رفع الأسعار والمطالبة بزيادات ضخمة في الأجور.

22. كانت خطة أوزال (رئيس الوزراء التركي) هي الاستقطاب للأموال العربية. لأن قانون الاستثمارات الجديد يعطي الحرية كاملة للمستثمر وخاصة اختيار المشروع وتحويل الأرباح.

23. بسبب الدين العام وتقييد السيولة.

24. ان صندوق النقد الدولي لايعتمد في حل مشاكل الدول أو مساعدتها على الموازين الاقتصادية فقط وانما كون تلك الدول المعنية على علاقة سياسية جيدة بالدول الممولة للصندوق، لاسيما الولايات المتحدة. وحيث أن تركيا ترتبط بعلاقات وثيقة بالحلف الأطلس لذلك ينبغي أن تحظى من دول الحلف الأطلسي على الدعم الاقتصادي الممكن للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية.

25. التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1970.

26. د. وصال نجيب العزاوي ود. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، سلسلة دراسات دراسات استراتيجية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002.

27. Statistical year book of Turkey , state Institute of statistical prime Ministry of Turkey many years.

28. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا، الركيزة الاقتصادية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 30، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العراق، 2002.

29. مروان عبد المالك دنون، التكييف الهيكلي للأقتصاد التركي، تنمية الرافدين، العدد 46، 1996، جامعة الموصل، العراق.

30. مثنى عبد الرزاق حسن، المديونية والتجارة الخارجية في تركيا، اوراق تركية معاصرة، العدد (14)، صيف 2000، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ص 161.

31. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا، مصدر سابق، ص 63.

32. قبيس سعيد عبد الفتاح، مثنى عبد الرزاق حسن، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية وسبل تطويرها، مجلة ام المعارك، العدد 22، 2000، ص58.

33. Wiliame Enghahl , opcit , p 21.

34. د. ابراهيم خليل احمد، تنامي القدرات العسكرية التركية وتاثير ذلك على الامن الوطني العراقي، العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص 71-72.

35. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي في تركيا، 1980 – 1996، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول ن السنة الثالثة، شتاء 2001، ص ص 16 43.

36. Statistics Year book of Turkey, Ankra, 1993

37. قبيس سعيد عبد الفتاح، مثنى عبد الرزاق حسن، مصدر سابق، ص 60-61.

38. نظام التجارة الخارجية التركية لعام 2001، الشركة العامة للاستيراد والتصدير، ترجمة اريج عبد الرزاق 7/ 3/ 2002.

39. William Enghahb, Turkey, s Financial System on the Skid, s , E. I. R. Vol; 27, no;48, December 8, 2000 , p21.

ترجمة انور محمود، مزكز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

40. Jeffrey Steinberg , Turkish Grisis Could Trigger Global. Financial Chaos E. I. R , Vol, 28; iv , March 9, 2001 pp. 54-55.

ترجمة انور نجم محمود، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، نيسان 2001.

41. محمد عبد الفتاح، تركيا تفرض بحر من الازمات، مجلة فلسطين المسلحة، العدد الخامس، السنة التاسعة عشر، لندن، ايار 2001، ص 44.

الفصل الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

المبحث الاول: تراجع معدل نمو الاقتصاد التركي في 1999
المبحث الثاني: تداعيات شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي
المبحث الثالث: تركيا وصندوق النقد الدولي

تركيا وصندوق النقد الدولي

المقدمة

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .

فخلال هذا العقد، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية. على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة. وقد أدت سياسات "إفقار الجار" هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة[1].

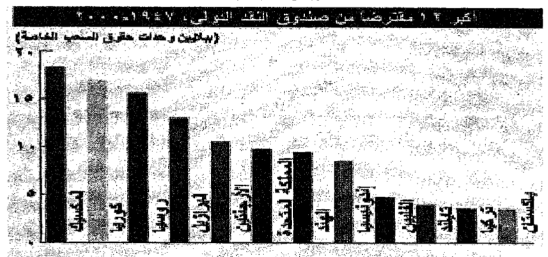
ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق (أو

اتفاقية التأسيس (لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف . وفي كانون الاول/ ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944.

شكل -1- يوضح اكبر 12 مقترضاً من صندوق النقد الدولي 2000-1947



تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيىء سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية .
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية .
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .
6. العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته[2] .

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم .

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها[3].

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة. ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي و/أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل

للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هـذا البرنـامج في "خطـاب نوايـا" توجهـه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مـع خـبراء الـصندوق في صـياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجـات والظـروف الخاصة للبلد المعني .ويعد هذا أمـراً أساسـياً لتحقيـق فعاليـة البرنـامج وحتـى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد – أو ما يمكن أن نطلـــق عليـــه اســـم "الـــشعور بالملكيـــة المحليـــة" للبرنامج - (local ownership) هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من الـبرامج يجري تعديلها أثناء التنفيـذ . يقـدم صـندوق النقـد الـدولي قروضـاً بموجـب مجموعة متنوعة من الـسياسات أو "التـسهيلات" الـتي تبلـورت بمـرور الـسنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل مـن هـذه التـسهيلات حـسب أنـواع المـشكلات الـتي تواجـه ميـزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني[4].

مشكلة الفصل الثالث

انطلاقا من سنوات 1980 جرى، سواء في بلدان العالم الثالث او الشرق او البلدان الصناعية، استعمال أزمة الديون العمومية بكيفيـة ممنهجـة لفـرض سياسات تقشف باسم التقـويم. فقـد اتهمـت الحكومـات القائمـة سـابقاتها بالعيش في مستوى يفوق إمكاناتها باعتمادها السهل على الاقـتراض وبـررت بذلك لجوءها الى "تقويم" للنفقات العمومية والاجتماعية بوجه خاص كما لـو

تعلق الأمر بتقويم حزام بشده درجات إضافية. فيما يخص بلدان العالم الثالث والشرق بدأ النمو الهائل للديون العمومية في نهاية سنوات 1960 وأفضى الى أزمة تسديد انطلاقا من 1982. ولهذه الاستدانة مسؤولون وهم موجودون أساسا في البلدان الأكثر تصنيعا: البنوك الخاصة والبنك العالمي وحكومات دول الشمال التي سلفت مئات ملايير الاورودولارات والبترودولارات.

لاجل استثمار فوائضهم من الرساميل والبضائع قام هؤلاء الفاعلون بمنح قروض بمعدلات فائضة منخفضة جدا. وعلى هدا النحو تضاعفت الديون العمومية لبلدان العالم الثالث والشرق اثني عشر مرات فيما بين 1968 و1980. وفي البلدان الصناعية أيضا ارتفعت الديون العمومية بشكل كبير في سنوات السبعينات لما حاولت الحكومات مواجهة نهاية "العقود الثلاث الجيدة" لما بعد الحرب باعتماد سياسات كينزية لإنعاش الآلة الاقتصادية.

وشكلت هده السياسات التي يدعو إليها الليبراليون الجدد بداية هجوم للرأسمال ضد العمال. وبضغط الديون بدأت السلطات العمومية تقلص النفقات الاجتماعية ونفقات الاستثمار لاعادة "التوازن" الى الحسابات ثم لجأت الى قروض جديدة لمواجهة ارتفاع معدلات الفائدة.: إنها "كرة الثلج" الشهيرة التي عاشتها ربوع الكرة الأرضية خلال سنوات الثمانينات أي الارتفاع الآلي للديون بسبب الأثر المركب لمعدلات الفائدة المرتفعة والقروض الجديدة الضرورية لتسديد القروض السابقة[5]. ولأجل تسديد الديون العمومية استعملت الحكومات بشكل كبير الضرائب التي تم تغيير بنيتها بشكل تراجعي خلال سنوات 1980-1990: انخفضت اغلب المداخيل الجبائية الناتجة عن الاقتطاع من مداخيل الرأسمال بينما ارتفع قسط الضرائب المفروضة على العمال من جهة وعلى الاستهلاك الجماهيري عبر تعميم الضريبة على القيمة

المضافة ورسوم الإنتاج من جهة أخرى. باختصار تأخذ الدولة من العمال والفقراء لتعطي للأغنياء وللرأسمال: انه بالضبط نقيض سياسة إعادة التوزيع المفروض أن تشكل الانشغال الأول للسلطات العمومية.

أهمية الفصل الثالث

ان أزمة الديون في سنوات 80 وثيقة الارتباط لنزع التقنين التي تدير العولمة الليبرالية الجديدة. صاحب الارتفاع الهائل للديون العمومية من نهاية سنوات 60 الى بداية سنوات 80 نمو سوق الاورودولار أي إحدى المراحل الأولى لنزع تقنين النظام النقدي العالمي واسواق العملات. بدأ تطبيق سياسات التقويم الهيكلي في بلدان المحيط مباشرة بعد انفجار أزمة الديون في 1982. ومثل دلك استمرارا بشكل جديد لهجوم بدأ قبل 15 سنة.

بالنسبة لاستراتيجيي حكومات الشمال والمؤسسات المالية متعددة الأطراف التابعة لها، بدءا بالبنك العالمي، كان من الضروري للغاية الرد على التحدي المتمثل في فقد السيطرة على قسم متزايد من بلدان المحيط (البلدان التابعة): ففي سنوات الاربعينيات الى سنوات الستينيات تواصل استقلال البلدان الأسيوية والأفريقية وتوسعت الكتلة الشرقية بأوربا وانتصرت الثورات الصينية والكوبية والجزائرية وظهرت سياسات شعبوية وقومية طبقتها أنظمة رأسمالية تابعة- من البيرونية في الأرجنتين الى حزب المؤتمر الهندي مرورا بالقومية الناصرية-. باختصار تطورت حركات ومنظمات جديدة على المستوى العالمي مشكلة خطرا على سيطرة القوى الرأسمالية الكبرى(6).

وتمثل القروض الكبيرة الممنوحة ابتداء من النصف الثاني من الستينيات لعدد متزايد من بلدان المحيط (بدءا بالحلفاء الاستراتيجيين ككونغو

موبوتو واندنوسيا سوهارتو وبرازيل الديكتاتورية العسكرية وصولا الى بلدان كيوغوسلافيا والمكسيك) مادة مزيتة لاوالية كبيرة لاستعادة السيطرة. وتهدف هذه القروض الموجهة الى تخلى تلك البلدان عن سياستها القومية وربطا أقوى لاقتصاديات المحيط بالسوق العالمي الذي يسيطر عليه المركز. كما يتعلق الأمر أيضا بتأمين تزويد اقتصاديات المركز (البلدان الرأسمالية الصناعية) بالمواد الأولية والمحروقات. وكان الهدف المتوخى من خلال خلق تنافس بين بلدان المحيط وحفزها على "تعزيز نموذجها التصديري" هو خفض أسعار المواد التي تصدرها وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج في الشمال ورفع معدل الربح. كما يتعلق الأمر، في سياق تنامي نضالات تحرر الشعوب والحرب الباردة مع الكتلة الشرقية، بتعزيز منطقة تأثير البلدان الرأسمالية الرئيسية.

طبعا لايمكن ان نقول ان البنوك الخاصة والبنك العالمي وحكومات الشمال نظمت مؤامرة. لكن مع ذلك لم تكن السياسات المتبعة من طرف البنك العالمي واهم حكومات البلدان الصناعية في مجال القروض للبلدان التابعة خالية من طموحات استراتيجية وباختيارها طريق التسديد تحت إهانات صندوق النقد الدولي تكون بلدان المحيط قد حولت لفائدة الرأسمال المالي ما يعادل عدة خطط مارشال. وأدت سياسات التقويم الى التخلي التدريجي عن عناصر أساسية من السيادة الوطنية مما أفضى الى تبعية البلدان المعنية للبلدان الصناعية وشركاتها متعددة الاستيطان. ولم يتمكن أي من البلدان المطبقة للتقويم الهيكلي من الحفاظ المستديم عن معدل نمو مرتفع. ومع دلك تزايدت أشكال التفاوت الاجتماعي. ولا يوجد ضمن البلدان "المقومة" أي استثناء[7]. وتروم القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي منذ 1982 ثلاثة أهداف هي: وضع الإصلاحات البنيوية التي يفرضها التقويم 2) ضمان تسديد

الدين 3) تمكين. البلدان المستدينة تدريجيا من الاستفادة من القروض الخاصة عبر الأسواق المالية.

يتضمن التقويم الهيكلي نوعين كبيرين من الإجراءات. الأولى إجراءات صدمة (بشكل عام تخفيض قيمة العملة ورفع معدلات الفائدة داخل البلد المعني) والثانية إصلاحات هيكلية (خصخصة واصلاح جبائي، الخ) وقد بلغت تخفيضات قيمة العملة التي يفرضها صندوق النقد الدولي معدلات من 40 الى 50 بالمائة. وهي تهدف الى جعل صادرات البلدان المعنية اكثر قدرة على المنافسة بشكل يسمح برفع مداخيل العملة الصعبة الضرورية لتسديد الدين. ولها ميزة أخرى من وجهة نظر مصالح صندوق النقد الدولي والبلدان الصناعية، تتمثل في خفض أسعار المواد المصدرة من بلدان الجنوب.

ولها بالنسبة لهذه الأخيرة نتائج سلبية اكثر: إنها تؤدي الى انفجار أسعار المواد المستوردة الى أسواقها الداخلية وتضعف الإنتاج الداخلي.. وهكذا لا ترتفع تكاليف إنتاجها فحسب، سواء في الزراعة او الصناعة او الحرف، وذلك بقدر استعمالها لمواد مستوردة بعد التخلي عن السياسات 'المتمركزة حول الذات'، بل ان القدرة الشرائية لأوسع جماهير المستهلكين تجمد (يرفض صندوق النقد الدولي كل ربط للأجور بالأسعار) كما ان خفض قيمة العملة يؤدي الى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل اذ ان الرأسماليين المتوفرين على السيولة النقدية يحرصون على شراء العملة الصعبة قبل خفض العملة المحلية. وهكذا فان قيمة السيولة النقدية لديهم تتضاعف عند خفض العملة بـ 50 بالمائة.

أما سياسة معدلات الفائدة المرتفعة فلا تؤدي من جهتها سوى الى مفاقمة الانحسار الداخلي: الفلاح او الصانع الحرفي الذي يتعين عليه الاقتراض لشراء

المواد الضرورية لإنتاجه يتردد في الإقدام على ذلك او يقلص إنتاجه بفعل نقص في الإمكانات. وعلى العكس يزدهر الرأسمال الريعي. ويبرر صندوق النقد الدولي هده المعدلات بأنها ستستقطب الرساميل الأجنبية التي يحتاجها البلد. والواقع أن الرساميل التي تجذبها هذه الممارسات رساميل طيارة تتجه الى بلدان أخرى عند مواجهة أدنى مشكل أو ظهور فرص ربح أفضل.

ومن إجراءات التقويم الأخرى الخاصة ببلدان المحيط: إلغاء الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المواد والخدمات الأساسية والإصلاح الزراعي المضاد. ففي اغلب بلدان العالم الثالث تم دعم المواد الغذائية الأساسية (الأرز والخبز...) للحيلولة دون ارتفاع كبير لاسعارها. وتلك أيضا في الغالب حال النقل الجماعي والكهرباء والماء. ويطلب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل ممنهج إلغاء هذا الدعم مما يؤدي الى إفقار الأكثر فقرا والى انفاضات جوع أحيانا. أما في مجال ملكية الأرض فيقوم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهجوم طويل النفس يرمي الى القضاء على كل أشكال التملك الجماعي. وهكذا حصل على تغيير فصل من دستور المكسيك يحمي الأملاك الجماعية. وتمثل خوصصة الأراضي الجماعية او أملاك الدولة في جنوب الصحراء الأفريقية أحد الاوراش الكبيرة التي تشتغل فيها هاتان المؤسستان[8].

ثمة إجراءات تطبق في العالم برمته بمقادير متفاوتة حسب موازين القوى الاجتماعية ومنها: تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد وخفض النفقات الاجتماعية والخوصصة والإصلاح الجبائي لصالح الرأسمال ونزع تقنين سوق الشغل والتخلي عن اوجه أساسية في سيادة الدولة وإلغاء مراقبة الصرف وتشجيع ادخار المعاشات بالرسملة ونزع تقنين المبادلات التجارية وتشجيع عمليات البورصة... ومن المثير انه من مالي الى انجلترا ومن كندا الى البرازيل

ومن فرنسا الى التايلاند ومن الولايات المتحدة الأمريكية الى روسيا ثمة تشابه وتكامل بين سياسات 'التقويم الهيكلي' بالمحيط وما يسمى سياسات 'التطهير' و'التقشف' و'التلاقي' بالمركز. وفي كل مكان كانت أزمة الديون العمومية مبررا لهذه السياسات[9].

وفي كل مكان يمثل تسديد الدين العمومي آلة جهنمية لتحويل الخيرات لصالح مالكي الرساميل. ويلخص فرنسوا شينيه الوضع ببضع جمل: 'ان أسواق سندات الدين العمومي (أسواق السندات العمومية) التي أقامتها أهم البلدان المستفيدة من العولمة المالية وفرضتها لاحقا على باقي البلدان (دون مصاعب كثيرة في الغالب) هي حسب صندوق النقد الدولي نفسه 'حجر زاوية' العولمة المالية. وبلغة واضحة، إنها بوجه الدقة اصلب آلية وضعتها الليبرلة المالية لنقل الخيرات من بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية الى أخرى ومن بعض البلدان الى أخرى. ان الهجوم على أسس القوة المالية يستدعي تفكيك هذه الأوليات وبالتالي إلغاء الدين العمومي، ليس فقط دين البلدان الفقيرة بل أيضا دين كل بلد ترفض قواه الاجتماعية الحية استمرار الحكومة فرض التقشف في الميزانية على المواطنين باسم تسديد فوائد الدين العمومي'.

فرضية الفصل الثالث

يفترض البحث ان برامج التقويم الهيكلي وغيرها من برامج التقشف آلة حرب ترمي الى تدمير كل او آليات التضامن الجماعي (من الأملاك الجماعية الى أنظمة التقاعد التوزيعية) والى إخضاع كل مجالات الحياة البشرية لمنطق الربح. ان المدلول العميق لسياسات التقويم الهيكلي هو الإلغاء الممنهج لكل العقبات التاريخية والاجتماعية أمام الانتشار الحر للرأسمال بما يتيح له مواصلة منطقه القائم على الربح الآني كيفما كانت الكلفة الإنسانية والبيئية. يجب إنجاز

القطيعة مع هذا المنطق والتخلي عن سياسات التقويم الهيكلي أينما يجري تطبيقها وإعادة بناء جملة أواليات لمراقبة الرأسمال بكيفية تعطي الأسبقية للإنسانية.

المبحث الاول

تراجع معدل نمو الاقتصاد التركي في 1999

المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي التركي للفترة 1923ـ1999

نشر معهد الدولة للإحصاءات تقريره السنوي في الواحد والثلاثون من آذار عام 2000 حول نسبة النمو في الاقتصاد التركي لسنة 1999م، وجاءت الأرقام والإحصاءات المقدمة فيه؛ لتؤكد حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن الاقتصاد التركي سجَّل تراجعًا حادًّا في تلك السنة، وشهد تقلصًا في جميع القطاعات تقريبًا، فقد بلغت نسبة التراجع في إجمالي الناتج القومي غير الصافي 4 .6٪ في سنة 1999م مقارنة بعام 1998م، وهي أكبر نسبة تراجع وتقلص في الاقتصاد التركي منذ خمس وخمسين سنة.

إن أكبر تراجع وتقلص شهده الاقتصاد التركي في العهد الجمهوري كان في عام 1945م أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو العام نفسه الذي انتقلت فيه تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب، وبلغت نسبة التقلص في الاقتصاد التركي آنذاك 3 .15٪، ويمكن فهم وتبرير ذلك الهبوط والتراجع بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصاديات دول عديدة من بينها دول أوروبية متقدمة، ولولا مشروع مارشال الذي أنقذ الاقتصاد الأوروبي من الدمار لعانت هذه الدول مشاكل اقتصادية كبيرة[10].

إلا أن الاقتصاد التركي بدأ يسجل منذ عام 1950م تقدمًا مطردًا حتى عام 1998م، إذا استثنينا بعض الأزمات التي مرت بها ولاسيما في عام 1994م، فقد بلغ متوسط دخل الفرد في تركيا عام 1998م أكثر من ثلاثة

آلاف دولار في السنة (3224 دولارًا)، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد في العالم آنذاك – حسب تقرير البنك الدولي لعام 1998– 2950 دولارًا في السنة، أي تجاوزت تركيا في عام 1998م المتوسط الدولي لدخل الفرد في العالم، ولكن وبعد هذا التقلص الشديد في الاقتصاد التركي هبط معدل دخل الفرد في عام 1999م إلى 2878 دولارًا، أي هبط دون المستوى المتوسط لدخل الفرد في العالم.

وتدل الأرقام الإحصائية الواردة في التقرير السنوي لمعهد الدولة للاتصالات على أن رفاهية الفرد التركي قد ارتفعت أكثر من ستين ضعفًا منذ تأسيس الجمهورية حتى عام 1998م، ففي عام 1923م (وهو عام تأسيس الجمهورية) كان دخل الفرد 45 دولارًا في السنة، وكان إجمالي الدخل القومي 723 مليون دولار. ارتفع إلى 200 مليار دولار تقريبًا عام 1998م أي أن الاقتصاد التركي كان يكتسب قوة متصاعدة في معظم السنوات الماضية.

جدول -1- نسبة التقلص في قطاعات الاقتصاد التركي

اسم القطاع	نسبة التقلص
الزراعة	٪ 4.6
الصناعة	٪ 5
البناء	٪ 12.7
التجارة	٪ 6.8
المواصلات والاتصالات	٪ 4
الأعمال الحرة والخدمات	٪ 4.8
ضريبة الواردات	٪ 5.7

المصدر: معهد الدولة للإحصاءات، انقرة، تركيا، 2000 .

بينما كانت هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي سجلت بعض التقدم وأهمها: البنوك والمؤسسات المالية 3 .5٪، والبناء والتشييد وتملك العقارات 1 .1٪، وخدمات الدولة 7 .2٪، المؤسسات التي لا تستهدف الربح 5 .2٪.

غير أننا إذا أخذنا في الاعتبار مجموع الزيادة والتقلص نرى أن الناتج الإجمالي سلبي ويبلغ (-4 .6٪).

وإذا كان الاقتصاد التركي في تصاعد مستمر في معظم الأعوام – كما ذكرنا- عدا بعض أعوام الأزمات (وأهمها عام 1994م)، فإن النظرة السريعة على سير الا قتصاد في السنوات القليلة الماضية تظهر الصورة الآتية لمعدل النمو الاقتصادي:

جدول -2- معدل نمو الاقتصاد التركي للفترة 1995-1999

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1995	٪8 +
1996	٪7.1 +
1997	٪8.3 +
1998	٪3.8 +
1999	٪6.1 -

المصدر: معهد الدولة للإحصاءات، انقرة، تركيا، 2000.

وكما يوضح الجدول فقد جاءت سنة الأزمات (أي سنة 1999م) فهبط الاقتصاد التركي هذا الهبوط الكبير.

المطلب الثاني: أسباب التقلص في نمو الاقتصاد التركي

عندما نبحث عن أسباب هذا الهبوط والتقلص في الاقتصاد التركي، نجد الجواب يربط هذا التراجع بسببين:

1. هو سبب خارجي، أي الأزمة العالمية في الاقتصاد التي ظهرت في بلدان جنوب شرق آسيا ثم تسربت إلى أقطار عديدة. وكانت للأزمة التي أصابت الاقتصاد الروسي تأثيرات سلبية على الاقتصاد التركي، نظرًا للحجم الكبير للتبادل الاقتصادي بين البلدين، ولاسيما تجارة الشنطة، حيث بلغ مقدار هذه التجارة أكثر من 7 مليارات دولار في السنة في بعض الأعوام قبل حدوث هذه الأزمة، وبعد حدوث الأزمة الكبيرة في الاقتصاد الروسي تراجعت هذه التجارة تراجعًا كبيرًا.
2. هو سبب داخلي، متعلق بالزلزال الكبير الذي ضرب تركيا في 17 اب / أغسطس من العام 1999، والذي أضر الاقتصاد ضررًا بالغًا؛ لأن الزلزال حدث في أهم منطقة صناعية تحتوي على 30٪ من مجموع المعامل والمنشآت الصناعية لتركيا وقدّر البعض قيمة الأضرار التي تسبب فيها هذا الزلزال بما بين (150- 200) مليار دولار.

في الوقت ذاته فأن العديد من المحللين الاقتصاديين للتبرير يرون أن هذا التراجع والتقلص في الاقتصاد التركي جاء نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاطئة للحكومة الحالية والحكومة السابقة (وهي حكومة مسعود يلماز)، فالحكومة السابقة توجهت لأعمال الطرق الباهظة الثمن لمشاريع شابَتْها شكوك كثيرة في سوء الاستغلال، كما توجهت الحكومة السابقة والحالية إلى إصدار سندات حكومية بنسب فائدة كبيرة في محاولة لسد عجز الميزانية، مما أدى إلى انسياب

رؤوس الأموال لشراء هذه السندات بدلاً من استثمارها في توسيع الصناعة وامتصاص فائض البطالة.

فقد كان هناك تراجع في جميع القطاعات الاقتصادية في عام 1999م، تراجع في الإنتاج.. وفي التصدير.. والسياحة.. والبناء.. والخدمات.. والصناعة والاستثمار، ولا يحق لأحد ربط هذا التراجع بحادثة الزلزال؛ لأن التراجع كان مستمرًا طيلة الأشهر التسعة لعام 1999م، بينما وقع الزلزال في 17 اب / أغسطس من العام 1999، أي أن تركيا كانت متجهة للفقر الاقتصادي قبل الزلزال؛ لذا لا يجوز وضع مسؤولية التراجع الاقتصادي على الزلزال.

كما اتفق الخبراء الاقتصاديون على أنه كان للتضخم العالي تأثير سلبي كبير، مما أدى إلى هبوط شديد في القيمة الشرائية للعملة المحلية، وأثر هذا بدوره على الطلب على السلع في الداخل وفي الخارج، وتبع هذا هبوط في الإنتاج وهبوط في التصدير وزيادة في البطالة، وربما كان السببان المقدمان من قبل الحكومة قد ساهما في زيادة التراجع، لكن التضخم كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير (الاقتصاد التركي)[11].

المبحث الثاني

تداعيات شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي

المطلب الأول: جهود لوقف آثار الأزمة الاقتصادية منذ الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 2000.

لم تفلح جميع الإجراءات التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد، وكذلك وزير الاقتصاد كمال درويش حتى الآن، في وقف تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، والتي بلغت ذروتها في شباط / فبراير 2001 بانهيار قيمة العملة "الليرة" بعد قرار تعويمها وفقدانها لأكثر من 45٪ من قيمتها مقابل الدولار، وأدت الأزمة إلى وقف خطة إصلاح اقتصادي لخفض التضخم بقيمة 5 .11 مليار دولار يقدمها صندوق النقد الدولي، بسبب معدل الانكماش الذي سجله الاقتصاد التركي نهاية عام 2000 والذي بلغ نحو 4٪، توقعات الخبراء والمراقبين بأن يرتفع معدل التضخم إلى نحو 80٪ مع نهايةعام 2001، الزيادة في أعباء تركيا من الديون العامة وخدماتها نتيجة القروض التي زادت عن 30 مليار دولار منذ اندلاع الأزمة، ارتفاع فوائد السندات التي تم إصدارها لتغطية الديون الداخلية، والتي تجاوزت أيضاً الـ 10 مليارات دولار. على جانب آخر، فإن انعكاسات خطط وزير الاقتصاد الإصلاحية ستكون محدودة في ظل استمرار الفساد وغياب أي إصلاحات سياسية حقيقية.

أن تفجر الأزمة الاقتصادية عام 2000 اثر شروط صندوق النقد الدولي لمكافحة التضخم بدءا من الطلب بتصفية البنوك الخاسرة، وهو ما كشف عن

فساد كبير في هذه المصارف تورط فيه مسؤولون كبار في الدولة، إلى باقي الشروط التي كانت عماد خطة وضعها وزير الاقتصاد التركي كمال درويش- الذي استدعي على عجل من البنك الدولي حيث كان يعمل نائباً لمدير البنك- وتتضمن: تخفيض الإنفاق الحكومي، تعزيز العائدات الضريبية، التوسع في برنامج الخصخصة، إعادة النظر في الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة، إصلاح البنك المركزي ومصادرة الملكية، وذلك بمنع البنك من منح أية اعتمادات مالية إلى المؤسسات العامة المنهارة مالياً، إعادة تنظيم إجراءات عمليات الشراء الرسمية للأراضي من قبل الدولة واقتصارها على ما هو ضروري، رفع الدعم عن بعض السلع الإستراتيجية، تجميد المطالبة برفع الأجور في القطاعين الخاص والعام، خصخصة شركة ترك تليكوم للاتصالات، والخطوط الجوية التركية، وتحرير قطاع التبغ، أن مليارات صندوق النقد الدولي المشروطة ستعمق الأزمة الاقتصادية وستطال تأثيراتها في المستقبل جميع الأتراك.

المطلب الثاني: نتائج برامج صندوق النقد الدولي

ان تداعيات شروط صندوق النقد الدولي كما يلي:

1. تفاقم ظاهرتي المديونية وعدم الثقة، تقدر الديون العامة عام 2001 التي ترزح تحتها تركيا حسب البيانات الرسمية بنحو 164 مليار دولار منها 3 .114 مليار دولار ديوناً خارجية والباقي داخلية، وهذه الأرقام لا تشمل القروض الجديدة التي تزيد عن 30 مليار دولار. والقروض الجديدة ستعمل على زيادة أعباء المديونية السنوية وبالتالي استنزاف المزيد من الموارد المالية، مع الافتراض أن القروض الجديدة ستستخدم في المجالات الصحيحة.

أما على صعيد الديون الداخلية، والتي تقدر بنحو 50 مليـار دولار، فـإن الحكومة تحاول حلها من خلال إصدار سندات مسعرة بعملات أجنبية وبفائدة أعلى وهو ما يزيد من الأعباء المالية أيضاً.

وفي هذا السياق أعلنت وزارة الخزانة التركية في الثاني عشر مـن حزيـران عام 2001 أنها تريد مبادلة ما لا يقل عن 3000 تريليون ليرة (58 .2 مليـار دولار) من الديون المحلية بمجموعة من السندات المرتبطـة بعمـلات أجنبيـة في محاولة لتخفيف أعباء الـديون الهائلـة. وإثـر ذلـك سـجلت البورصـة التركيـة تراجعا بنسبة 3٪ بسبب حالة الـشك في جـدوى خطـة المبادلـة الـتي يـساندها صندوق النقد الدولي كوسيلة لتمديد آجال اسـتحقاق الـديون المحليـة التركيـة وتخفيف ضغط تجديد الديون على الخزانة التي عصفت بها الأزمة المالية.

إن هدف وزارة الخزانة التركية المتمثل في مبادلة نحو 5 .2 مليار دولار من الديون المحلية يكاد لا يذكر، مقارنة مع المبالغ التي يتوجب على الحكومة دفعها هذا العام كفوائد على تلك الديون.

وكانـت وزارة الخزانـة قـد أعلنـت في 25 أبريـل 2001 أنهـا أصـدرت سندات دين عام قيمتها 10 آلاف تريليون ليرة (2 .8 مليارات دولار) لمواجهة خسائر اثنين مـن مـصارف القطـاع العـام، حيـث بلغـت خـسائر الرسـوم في المصرفين بالإضافة إلى مصرف ثالث نحو 20 مليار دولار في نهاية عـام 2000 بسبب القروض المعدومة والمتعثرة، وبذلك يكون مجموع ما أصـدرته الحكومـة من سندات خلال النصف الأول من هذا العام ما يقارب من 7 .10 مليارات دولار.

ويقول محللون: إن كلفة دين أنقرة الخارجي ارتفع كثيراً في ضـوء تراجـع قيمة الليرة التي فقدت بسبب الأزمة الاقتـصادية الراهنـة أكثـر مـن 45٪ مـن

قيمتها، وتقدر الميزانية التكميلية قيمة الديون وخدماتها التي يتوجب على الحكومة دفعها هذا العام بنحو 35 مليار دولار، وهو ما يزيد عن مجمل القروض التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليان بمقدار 5 مليارات دولار.

2. انهيار برنامج مكافحة التضخم، بدأ صندوق النقد الدولي تطبيق برنامجه لخفض التضخم في عام 1999 بناء على اتفاق مع الحكومة التركية وُقّع نهاية عام 1997، حيث تراجعت نسبة التضخم في السنة الأولى من تطبيق البرنامج إلى نحو 60٪، أما نسبة التضخم التي كان مستهدف تحقيقها في عام 2000 فكان يجب أن تتراوح ما بين 20 إلى 25٪ لتصل في عام 2001 إلى نحو 10٪ فقط، لكن هذا لم يتحقق وبقيت نسبة التضخم مع نهاية العام 2001 تقريبا من 44٪.[12]

ومع انهيار سعر العملة التركية وتعويمها انهار برنامج صندوق النقد الدولي لمكافحة التضخم البالغة تكاليفه نحو 5 .11 مليار دولار، وبدأت معدلات التضخم بالارتفاع من جديد، حيث وتتضاعف عما كانت عليه عام 2000. واستناداً إلى التقرير نصف السنوي الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونشر في الثالث من ايار / مايو 2001، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة دفعت معدل التضخم إلى الارتفاع إلى نحو 80٪ مع نهاية العام 2001 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها البلاد.

وتوقعت المنظمة أن يقفز التضخم في أسعار المستهلكين نهاية عام 2001 إلى معدل سنوي يبلغ حوالي 80٪ قبل أن تعمل الحكومة لمحاولة خفضه إلى 30٪ نهاية العام 2002، فيما توقعت الحكومة التركية أن يبلغ التضخم مستوى 52٪ نهاية العام 2001، و20٪ نهاية العام 2002. وقدّرت المنظمة، التي تتخذ من باريس مقراً لها، أن يسجل الاقتصاد التركي انكماشاً بنحو 4٪

العام 2001 مع تحسن الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة العملة الذي يحد من الضرر الذي لحق بالاقتصاد، بينما تأمل أنقرة الحد من الانكماش إلى معدل3٪.

3. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، انهيار العملة التركية، تبددت المدخرات بنسبة 45٪، وتضاعفت أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات. كما أن رفع الدعم عن السلع الأساسية، كما جاء في خطة كمال درويش الجديدة، سيزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطن التركي، وقد جاء في تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة للطفولة بعنوان "التنمية الإقليمية في تركيا عام 2000" أن أكثر من 14٪ من الشعب التركي يعيشون تحت خط الفقر.

كما جاء في تقرير آخر لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أن هناك أكثر من 13 مليون تركي يعيشون تحت خط الفقر. ومع تنفيذ الشروط الجديدة فإن معدلات الفقر سترتفع بشكل كبير خاصة أن صندوق النقد الدولي لا يهتم بالانعكاسات الاجتماعية، وهو ما ظهر في جميع بلدان العالم التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي وشروطه.

أما على صعيد البطالة، والتي وصلت معدلاتها عام 2001 إلى أكثر من20٪، فإنها شهدت هي الأخرى زيادة مطردة نتيجة خصخصة العديد من الشركات والمؤسسات التركية الضخمة والتي توظف مئات الآلاف من العمال، وفي هذا السياق يقول رئيس نقابة العاملين في المصارف التركية "علي رضا جامسي" إن ثمة اقتراحاً بدمج ثلاثة بنوك ثم خصخصتها، وهذا يعني أن آلافاً من الموظفين سيفقدون عملهم. ويضيف أن الأسوأ من ذلك كله هو مستقبل آلاف آخرين من العاملين في 13 مصرفاً.

كما أن الإصلاحات الزراعية التي يطالب بها الصندوق تزيد من مشكلة البطالة نظراً لأن 45٪ من القوى العاملة في تركيا تعمل في هذا المجال الذي يسهم بنحو 14٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، حيث يشترط الصندوق الانتقال إلى دعم دخل المزارعين بدلاً من النظام الراهن الذي يعتمد على ضمان شراء الدولة لمنتجاتهم والذي يشكل عبئاً على الخزينة، كما يقول الصندوق.

4. 27 مليار دولار خسائر 7 أشهر، تؤكد البيانات الرسمية والدولية أن خسائر تركيا جراء الأزمة التي ضربت اقتصادها منذ تشرين الثاني / نوفمبر عام 2001، تجاوزت 27 مليار دولار وتفصيلها على النحو التالي:

- خسارة 7 مليارات من ودائع البنك المركزي التركي من العملات الأجنبية في الأزمة الأولى التي اندلعت في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2000.
- 9 .2 مليارات دولار في الأزمة الثانية في أعقاب عملية تعويم العملة؛ حيث أعلن البنك المركزي التركي في 24 ايار / مايو عام 2000 أن تركيا فقدت خلال أقل من شهرين فقط أي خلال الفترة من 16 شباط / فبراير وحتى 13 نيسان / أبريل نحو 2 .9 مليارات دولار من إجمالي احتياطاتها من العملة الأجنبية لتستقر عند 666 .18 مليار دولار.

وبالتالي، فإن مجموع خسائر البنك المركزي، فقط منذ تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى نيسان/ أبريل، بلغت نحو 2 .16 مليار دولار. وهذا المبلغ يزيد بمقدار نصف مليار دولار عن مجمل القروض التي وافق صندوق

النقد والبنك الدوليين على تقديمها لتركيا خلال العام 2001 والبالغة نحو 15.7 مليار دولار.

- أما قيمة الخسائر التي منيت بها البنوك تحت التصفية خلال العام 2000 فبلغت نحو 7 مليارات دولار، مع الإشارة هنا إلى أن قيمة خسائر المصارف السبعة، من أصل ثمانية مصارف وضعت تحت تصرف الصندوق عام 1999، قد بلغت نحو 4.7 مليارات دولار.

- هروب أكثر من 4 مليارات دولار في أزمة تشرين الثاني/ نوفمبر كما ذكرت مصادر مصرفية تركية، مع الإشارة هنا إلى أن تركيا حصلت في أعقاب الأزمة الأولى على قروض بقيمة 14 مليار دولار، وفي ظل غياب البيانات عن حجم رؤوس الأموال التي خرجت في الأزمة الثانية، فإن قيمة خسائر البنك المركزي التركي وخسائر البنوك تحت التصفية ورؤوس الأموال التي خرجت من البلاد في أعقاب الأزمتين تزيد عن مجمل القروض التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليان. فضلاً عن الخسائر الضخمة التي نتجت عن انهيار سعر صرف الليرة وما تحمله من انعكاسات على مجمل الأوضاع الاقتصادية.

5. خسارة واضحة ونجاح غير مضمون، على الرغم من التعاون الكبير الذي أبدته المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين مع الحكومة التركية، والذي تم لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية مقابل التزام الأخيرة بحزمة من الشروط "التقشفية"، فإن النتائج الاقتصادية التي يمكن أن يحققها برنامج الإصلاحات غير

مضمونة، فوعود وزير الاقتصاد بأن الاقتصاد التركي سيبدأ خلال صيف2001 مسيرة الازدهار مجرد أمنية سرعان ما عاد وأكد في تصريحات لاحقة أن الأزمة الاقتصادية في بلاده لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق برنامج طويل الأجل لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتحقيق انفتاح أكبر على العالم الخارجي.

أن الخروج من الأزمة الطاحنة التي تعصف بالبلاد لن يتم إلا من خلال خطة إصلاح متكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً توظف فيها جميع طاقات الشعب التركي وتوقف الهدر والفساد وتبديد الأموال العامة. كما أن البلاد بحاجة إلى ترميم علاقاتها مع دول الجوار وتعزيز كافة أشكال التعاون معها، والتطلع إلى حيث مصالحها ومصالح شعبها.

المبحث الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

المطلب الاول: انكماش الاقتصاد اثر مكافحة التضخم من قبل صندوق النقد الدولي

تحت ذريعة مكافحة التضخم المزمن الذي يلازم الاقتصاد التركي منذ أمد بعيد- والذي يقترب من 100٪ كل عام- تسلل صندوق النقد الدولي ببرامجه ووصفاته إلى داخل بنيان الاقتصاد التركي الذي يعاني في الأساس من مجموعة من الأزمات والمشكلات، وذلك في خريف عام 1997، بعد إسقاط حكومة نجم الدين أربكان التي حققت نجاحات اقتصادية متميزة، فقد وافقت حكومة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1997 على شروط صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد ومكافحة التضخم.

وقّع الاتفاق مع الصندوق في ذلك الوقت وزير الاقتصاد في حكومة يلماظ "جونيش تانر" حيث أكد بعد الاتفاق "أن الحكومة التركية اتفقت مع صندوق النقد الدولي على برنامج صدمة لمكافحة التضخم". ونص الاتفاق على أن تقوم الحكومة التركية بتجميد الأسعار بين شهري كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو من عام 1998، وأن تفرض على القطاع الخاص تخفيض الزيادات في الأسعار التي يخططون لها بنسبة النصف، كما يجب عليها تنظيم قيم الدعم الزراعي في بداية عام 1998 بحيث لا يتم رفعها خلال العام، وأن تقوم الحكومة بخصخصة العديد من المؤسسات والشركات، وأن توظف عائدات الخصخصة البالغة 5 مليارات دولار على زيادة كمية الأموال الخاصة لدعم البرنامج، كما يجب على الحكومة أن تعمل على إصلاح نظام الضمان

الاجتماعي الذي يعاني من العجز، واتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المتهربين من دفع الضرائب، على أن يبدأ تطبيق البرنامج من بداية العام 1998[13].

ولم تمضِ فترة طويلة على بدء تطبيق البرنامج بشروطه القاسية حتى بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على الاقتصاد وعلى مستوى معيشة السكان الذين خرجوا أكثر من مرة إلى الشوارع في تظاهرات غاضبة معلنين سخطهم على برامج الصندوق ووصفاته، وعلى الرغم من تعثر الحكومة في الوفاء بجميع شروط صندوق النقد الدولي؛ فإن ذلك لم يمنع البنك من المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق مع الحكومة مغلفاً ذلك بدواعٍ إنسانية مرة بسبب كارثة الزلزال التي ضربت تركيا في آب/ أغسطس عام 1999، والتي بلغت الخسائر المباشرة لها نحو 7 مليارات دولار، ومرة أخرى برغبته في إنقاذ الاقتصاد التركي من شبح التضخم الرهيب ووضع الاقتصاد على طريق النمو المستدام؛ لذلك فقد وافق الصندوق في 23 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1999 على منح تركيا قرضاً تحت الطلب بقيمة 7 .3 مليارات دولار على مدار ثلاث سنوات لحل مشكلة التضخم وتخفيض نسبتها إلى أرقام فردية بحلول العام 2002.

ومع مرور الوقت ومقابل هدف مكافحة التضخم بدأت مشاكل الاقتصاد التركي الأخرى بالتضخم فقد تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي عام 1998 بمقدار 8 .2٪، وفي عام 1999 تراجعت نسبة النمو بمعدل 1 .6٪ مقارنة مع عام 1998. وارتفعت قيمة الديون الخارجية إلى أكثر من 100 مليار دولار، كما ارتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية عام 1999 إلى 37 .1 مليار دولار، فيما ارتفع العجز في الميزان التجاري بمعدلات قياسية، فعلى سبيل المثال فأن العجز في الميزان التجاري التركي ارتفع في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2000 بنسبة 9 .106٪، وذلك من 226 .8 مليارات

دولار إلى 023 .17 مليار دولار. أن العجز في الميزان التجاري بلغ عام 1999 نحو 21 مليار دولار مقابل 9 .18 مليار دولار عام 1998.

أن مشكلة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد التركي؛ حيث يعود السبب الرئيس للتضخم في تركيا إلى تراكم العجز في الميزانيات في عهود الحكومات السابقة وفساد متراكم في الجهاز المصرفي ومضاربات مستمرة على الليرة، فقبل 40 عاماً كانت قيمة الدولار الأمريكي تعادل 9 ليرات تركية، ثم وصلت في نهاية عام 1997 إلى 200 ألف ليرة تركية للدولار، وبلغت في حزيران/ يونيو عام 2000 - 613 ألف ليرة للدولار الواحد وهكذا.. لكنها لم تسبب انهياراً اقتصادياً أو أزمات ضخمة كما زعم صندوق النقد الدولي، فقد عانت دول أخرى من التضخم وتخفيض العملات لمثل الفترة التي مرت بها تركيا[14].

المطلب الثاني: تداعيات ازمة السيولة خسائر الاقتصاد التركي

لقد بدأ صندوق النقد الدولي تطبيق برنامجه لخفض التضخم فنجح في عام 1999 في خفض التضخم إلى نحو 60٪ أما التضخم الذي كان مستهدفاً تحقيقه في عام 2000 فكان يجب أن يتراوح ما بين 20 إلى 25٪ ليصل التضخم في عام 2001 إلى نحو 10٪ فقط، لكن هذا لم يتحقق وبقي التضخم قريباً من 44٪، بل على العكس فأن الأسعار الاستهلاكية ارتفعت، ونسبة التضخم فيها بمقدار 7 .3٪ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 كما ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 4 .2٪ في تشرين الثاني عنها في تشرين الأول وأمام هذا الفشل في خفض معدل التضخم شدد الصندوق من ضغوطه على الحكومة لإصلاح الجهاز المصرفي وتصفية البنوك الخاسرة كشرط للإفراج عن شريحة جديدة من القرض المتفق عليه، وعندئذ طلب البنك المركزي التركي من المصارف خفض

مستوى استدانتها بالعملات الأجنبية مقارنة بأصولها؛ مما أدى إلى طلب كبير على الليرة التركية، وأضيفت إلى طلب البنك المركزي مشكلة مصرف دميربنك الكبير الذي يعاني من نقص السيولة لإقفال حساباته، بالإضافة إلى قضايا الفساد الكبير التي كشفتها التحقيقات التي كانت تجريها الحكومة في الجهاز المصرفي وظهر فيها أن أبطال الفساد ومؤيديه يعملون في مؤسسات إعلامية عملاقة ويضمون خليطاً من رجال العصابات وبعض الزعماء السياسيين والمتنفذين... الخ؛ لتبلغ الأزمة ذروتها في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 حيث عمت موجة من الذعر الأسواق، وبلغت أسعار الفائدة في السوق النقدية على ودائع ليلة واحدة 250٪ وعائد السندات المستحقة في 20 من حزيران عام 2001 نسبة 51٪، وباع صغار المستثمرين أسهمهم، فيما عمدت المصارف الأجنبية الكبرى القلقة إلى سحب أرصدتها قبل الأوان لإقفال حساباتها إلى نهاية 2000، هذه التطورات أحدثت إضراباً كبيراً في الأسواق دفعت الناس إلى الإقبال على شراء الدولارات بكثافة، وهو ما أدى إلى أزمة السيولة الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد التركي.

أسفرت أزمة السيولة التي لم تكن متوقعة عن مجموعة من الخسائر والأضرار كان الاقتصاد والشعب التركي بغنى عنها ومن هذه الخسائر:

1. هروب المليارات إلى الخارج: لم تنجح الحكومات التركية المتعاقبة في جذب استثمارات خارجية ذات قيمة اقتصادية لتركيا نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد بسبب سيطرة العسكر على مقاليد السلطة، بل على العكس تماماً كانت طاردة لرؤوس الأموال المحلية، فعلى سبيل المثال واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد فإن قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التي

دخلت الاقتصاد التركي عام 1998 لم تتجاوز مبلغ الـ 600 مليون دولار فيما بلغت قيمة رؤوس الأموال التي خرجت من تركيا في نفس العام نحو 7 مليارات دولار[15].

2. انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة: تقول مصادر مصرفية تركية إن ودائع البنك المركزي التركي من العملات الأجنبية انخفضت بمقدار سبعة مليارات دولار بعد عشرة أيام من تفجر أزمة السيولة، منها ما يقارب من خمسة مليارات دولار ضخها البنك في السوق، فقد كانت قيمة الاحتياطات في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 - 433 .24 مليار دولار، انخفضت إلى 942 .18 مليار دولار بحلول الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام 2000 أي أن مقدار الانخفاض بلغ 491 .5 مليارات دولار. وقال مصدر مصرفي: إنه خلال 10 أيام فقط ضخ البنك المركزي مبلغ 5 .4 مليارات دولار في الأسواق لمواجهة أزمة نقص السيولة. وأن احتياطات البنك المركزي بلغت في نهاية عام 1999 نحو 177 .23 مليار دولار، واحتياطاته من الذهب 011 .1 مليار دولار، مقارنة مع 718 .19 مليار دولار و125 .1 مليار دولار على التوالي في نهاية عام 1998.

3. اقتراض أكثر من 10 مليارات دولار: دفعت أزمة السيولة الحكومة التركية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية للحصول على المزيد من القروض لمواجهة الآثار السلبية لأزمة السيولة، فقد وقعت في السادس من كانون الأول/ ديسمبر مع صندوق النقد الدولي على برنامج إنقاذ بقيمة إجمالية تصل إلى 10 مليارات دولار لإنعاش احتياطات البنك

المركزي التي استنزفتها خسائر أزمة السيولة التي تقدرها المصارف بنحو 7 مليارات دولار، والتي دفعت بالسلطات التركية إلى وضع أحد عشر مصرفاً تحت الحراسة، كما تسعى الحكومة التركية للحصول على قرض قصير الأجل بقيمة مليار دولار من بنوك دولية متعددة.

إن برنامج المساعدة يشمل 5 .7 مليارات دولار بموجب خطة القروض قصيرة الأمد والعاجلة التي يعتمدها الصندوق لمساعدة الدول في الحالات الطارئة ومبلغ 9 .2 مليار دولار لإتمام برنامج خفض التضخم بموجب ترتيب تم الاتفاق عليه، فيما قال مسؤول في الصندوق: إن قروضه تستهدف دعم برنامج تركيا الاقتصادي المعلن لإنعاش الاقتصاد ومكافحة التضخم[16].

4. خسائر البنوك التركية: تؤكد المصادر التركية أن قيمة الخسائر التي منيت بها البنوك تحت التصفية عام 2000 تبلغ نحو 7 مليارات دولار، مع الإشارة هنا إلى أن قيمة خسائر البنوك السبعة من أصل ثمانية بنوك وضعت تحت تصرف الصندوق عام 1999 قد بلغت نحو 7 .4 مليارات دولار.

ان قروض الصندوق الجديدة تمت مقابل حزمة جديدة من الشروط على الحكومة التركية البدء بتنفيذها مباشرة، وهو ما تم بالفعل، ولعل أهمها ما يتعلق بتسريع عمليات خصخصة الشركات التركية الكبرى، فقد طرحت الحكومة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2000 للبيع 51٪ من أسهم الخطوط الجوية التركية، وفي اليوم التالي أعلنت عن بيع 5 .33٪ من شركة الاتصالات "ترك تيليكوم" التي كانت تحتكر خطوط التلفونات الأرضية لمستثمر أجنبي إستراتيجي، وأوضح إعلان رسمي نشر في الجريدة الرسمية أن المستثمر الأجنبي الإستراتيجي الذي سيقع عليه الاختيار سيتولى السيطرة على إدارة

الشركة بعد تخصيصها على الرغم من أن الحصة المعروضة للبيع ليست حصة غالبية.

الاستنتاج

إن قضية التضخم التي تعهد صندوق النقد الدولي بحلها لم تتحقق بالشكل المستهدف، وفي المقابل كلفت الاقتصاد التركي خسائر فادحة تزيد عن عشرين مليار دولار حتى عام 2001، منها 14 مليارا مجموع القروض التي قدمها أو التزم بها لتركيا، بالإضافة إلى أكثر من 6 مليارات خسائر تركيا من فساد الجهاز المصرفي علاوة على هروب عدة مليارات من البلاد مع ربط الاقتصاد التركي وبصورة صعبة الانفكاك بصندوق النقد الدولي الذي كانت نتائجه كارثية على العديد من الاقتصاديات العالمية، وإذا ما أضفنا تداعيات هذه الأزمة إلى المشاكل والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد التركي ومنه أزمة المديونية الخارجية التي بلغت حسب البيانات الرسمية نحو 107 مليارات دولار بنهاية أيلول/ سبتمبر عام 2000 فيما تقدر الديون الداخلية بنحو 56 مليار دولار، يضاف إلى ذلك أزمة البطالة والفقر؛ حيث إن هناك أكثر من 13 مليون تركي يعيشون تحت خط الفقر، كما جاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، أمام كل هذه الحقائق والأرقام ندرك أن صندوق النقد الدولي ساهم بشكل فعال في تسريع تدهور الاقتصادي التركي وربطه بسياساته وبرامجه إلى أمد بعيد.

التوصيات

1. ان علاج البطالة والتضخُم أساس الاستقرار التركي، فقد كان رئيس الوزراء بولند أجاويد يدّعي أن دوام الاستقرار مرهون بانتخاب

الرئيس (سليمان ديميريل للمرة الثانية)، غير أن الاستقرار الاقتصادي هو أهم شروط استقرار البلد، ولا يمكن الحديث عن استقرار في بلـد فيها هذه النسبة الكبيرة والمتزايدة من البطالة، والتضخم الذي يـؤدي إلى هبوط القيمة الشرائية للعملة المحليـة باسـتمرار، ولاشـك أن لهـذا آثاره السلبية لاسيما عند طبقة الموظفين والطبقة المتوسطة والفقيرة.

2. أن تركيا بحاجة إلى ترميم علاقاتها مع دول الجوار وتعزيز كافة أشكال التعاون معها، والتطلع إلى حيث مصالحها ومصالح شـعبها، ويكفـي هنا الإشارة إلى الخسائر التي تكبدتها تركيا من الحظر المفـروض علـى العراق والتي تقدر أكثر من 40 مليار دولار على مدى عشر سـنوات دون أن تحصل في المقابل على تعويضات تذكر.

هوامش ومصادر الفصل الثالث

1. جاك ج بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،(ش.م.م)، بيروت 2001، ص 63-76.
2. نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.
3. عمرو الشربيني، صندوق النقد الدولي واضطرابات اسواق رأس المال، مجلة السياسة الدولية، العدد131، القاهرة، 1998، ص325.
4. د. رواء زكي يونس الطويل، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي، بحث مقدم الى الندوة (27) في مركز الدراسات الاقليمية، عن صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، العراق،2008.
5. د. نعيمة شومان، الديون والجوع ربما نهاية العالم، ط1 دار المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
6. اريك توسان، ازمة الديون وبرنامج التقويم الهيكلي، المغرب، 2007.
7. د.خلف الجراد، البلدان النامية ونصائح صندوق النقد الدولي، البعث الاقتصادي، العدد 6، دمشق، 1998، ص 10.
8. نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد 68، منظمة العمل العربية، القاهرة، 1997.
9. د.رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في تركيا 1980-1996، مجلة دراسات اقتصادية، السنة الثالثة، العدد الاول، بيت الحكمة، بغداد، العراق،2001.

10. .statistical yearbook of turkey, prime ministry state institute of statistics, Ankara , 2002.

11. د.رواء زكي يونس الطويل، التضخم في الاقتصاد التركي، للفترة 1977-1987، المؤتمر العلمي الاول لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق،1989.

12. نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2004.

13. د.رواء زكي يونس الطويل، دور الاتحاد الاوربي في صنع القرار التركي، مجلة شؤون الاوسط، 125، بيروت، لبنان، 2007، ص 178 -180.

14. statistical yearbook of turkey, prime ministry state institute of statistics, Ankara, 2002.

15. أما خلال الأزمة الأخيرة فنقلت صحيفة الشرق الأوسط في 8 كانون الأول/ ديسمبر عن جونيت سيل رئيس مجلس إدارة اقتصاد بنك قوله: إن مليارات الدولارات من الاستثمارات قد خرجت ويمكن أن تعود مع بداية العام الجاري، فيما نقلت صحيفة الحياة اللندنية في تقرير لها بتاريخ 1/ 12/ 2000 عن مصدر مصرفي تركي قوله: إن 4 مليارات دولار خرجت من تركيا خلال أيام قليلة".

16. د.رواء زكي يونس الطويل، تحليل اقتصادي قياسي للعلاقات التجارية التركية -الخليجية، مجلة شؤون الاوسط، 122، بيروت، لبنان،2006، ص 65 -69.

الفصل الرابع

تطور القطاع الصناعي التركي

تطور القطاع الصناعي التركي

مقدمة

تولي تركيا اهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعي لأهميته العظيمة وتأثيره في النشاط الاقتصادي، إذ ترى منه الملجأ لحل مشاكلها وتطوير اقتصادها، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الاجمالي GNP والذي شهد زيادة من 4 .68 بليون دولار الى حوالى 1 .170 بليون دولار عام 1996.

لذا فإن اتجاهات السياسة التصنيعية المنيعة في تركيا، وفق خطط التنمية القومية ومنذ منتصف هذا القرن أتسمت ببناء أسس هامة للصناعة انعكست بدورها في زيادة الانتاج، والارتفاع بمستوى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والمواد الاولية والوسيطة لتأمين الانتاج المحلي من السلع الصناعية وقد تجلى ذلك من خلال اتباع سياسة واضحة باشرافها وامتلاكها للعديد من النشاطات الصناعية، كصناعة الحديد والصلب والسمنت والفحم والالمنيوم والنحاس، ومن ثم استطاعت الصناعة التركية توفير المزيد من العملات الصعبة السنوية نتيجة لتطبيق مبدأ الحماية الصناعية للعديد من الصناعات الوطنية، بالاضافة الى تشجيع الصادرات الوطنية.

لقفد ازدادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى اجمالي القوى العاملة من 6 .11٪ في عام 1980 الى 25٪ عام 1996. كما ازدادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة من 02 .14 بليون دولار عام 1980 الى 12 .47 بليون دولار عام 1995. كما ارتفعت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي من 5 .20٪ في عام 1980 الى 7 .27٪ في عام 1995. لقد أدى

تطبيـق برنـامج الاسـتقرار والتكييـف الهيكلـي لعـام 1980 وتمـت باشـراف منظمات عاليـة كالبنـك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي الى تعميـق نتـائج اقتصادية ايجابية في مختلف المجالات، وكان لـسياسة التجـارة الخارجيـة دوراً في احداث تغييرات هيكلية وتحسين الاداء الاقتصادي بعد عام 1980 فقـد ازداد الناتج الاجمالي وفقاً لمستويات النمو التي حققتها القطاعات المكونة له وارتفاع الاهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات.

أهمية الفصل الرابع

تعود أهمية دراسة أثر التجارة الخارجية على القطاع الـصناعي الى مكانـة القطاع الصناعي التركي بين القطاعات الاقتصادية الاخرى حيـث لعـب هـذا القطاع دوراً رئيسياً في هيكل النشاط الاقتصادي التركـي، فكانـت الحكومـات التركية المختلفة تنظر الى التصنيع باعتباره عنصراً مهماً في الحفاظ علـى سـلامة البلاد واستقلالها، فضلاً عن أن التصنيع يعتبر سبيلاً لضمان الازدهار الواسـع النطاق. وقد قامت تركيا بوضع خطة بين 1963-1973 تسمح لها بالـدخول في الاتحاد الكمركي الاوربي. ومنذ 1973 وحتى 1979 حققت تركيـا تحـسناً واضحاً في موجوداتها من العملة الصعبة، وفي سنة 1980 انتهجـت الحكومـة التركية سياسة اصلاحية قادها الرئيس التركي الراحل أوزال وكانـت سياسـته تركز على توسيع الصناعات التصديرية والاكتفاء الـذاتي في الزراعـة وانجـاح ستراتيجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى ومنوعـة، والتحـول بشكل حاسم الى عمليات التنمية القائمة علـى الازدهـار التـصديري، فـازداد تدفق الاستثمار في المصانع والمعامل.

وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد العـاملين في الـصناعة، ونقـص في قطـاع الزراعة، كذلك ازدادت نسبة مـساهمة الـصناعة في النـاتج القـومي الاجمـالي

سـواء باسـهامه في النـاتج الاجمـالي أو نـصيبه في الـصادرات، فتقـوم الدولـة والقطاع الخـاص حاليـاً بانتـاج منتجـات تقنيـة عاليـة المواصـفات كـالاجهزة الكهربائية وأجهزة التحكم العالي، كمـا تطـورت صـناعة النـسيج فأصـبحت لديها مصانع متكاملة مجهزة بأحدث الاجهزة، فضلاً عن تطور المصانع الخاصة بالمعدات.

مشكلة الفصل الرابع

لقـد اسـتهدفت الحكومـة التركيـة ومنـذ تأسيـسها عـام 1923 إحـداث تغييرات سريعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية بوضع أسس قوية للاقتـصاد التركي، فكانت الخطط الخمسية تهدف الى تحقيق مساهمة القطـاع الزراعـي في تكوين الدخل القومي وزيادة مساهمة القطاع الصناعي بالاعتماد على موارده الخاصة والاستعاضـة عـن اسـتيراد المنتجـات البتروكيمياويـة، مثـل الاسمـدة الكيمياوية والمنتجات المعدنية، وذلـك وفـق الخطـة الخمـسية الثانيـــــــــة (1968-1972)، وأن يتم رفع الصادرات بمعدل سنوي مقداره 2 .7٪ بحيث تشكل السلع الصناعية ومنتجات الحديد والصلب والمكائن والمعدات وكـذلك المنتجات الغذائية.

كما أن الخطة الخمـسية (1973-1977) خصـصت اسـتثمارات اجماليـة لتطوير الاقتصاد التركي بلغت 17296 مليون دولار سـنوياً، يـساهم القطـاع العـام في تمويلـها بنـسبة 9 .56٪ مقابـل 7 .42٪ للقطـاع الخـاص، المحلـي والاجنبي.

فتوجه هيكل الاستثمارات نحو التطور الاولوي للقطـاع الـصناعي، وقـد كان لاستحداث الخط الستراتيجي لنقل النفط عبر تركيا الذي بـدأ العمـل بـه

عام 1976، أثر كبير في تغيير هيكل التجارة الخارجية، والتي بدأت تتسع باتجاه العراق، مستفيدين من اتفاقية التبادل النفطي السلعي.

ومع بدء الحرب العراقية - الايرانية لجأت تركيا الى تكييف خططها للاستفادة من ظروف هذه الحرب ولتوسيع صادراتها باتجاه العراق وايران، واستلزم ذلك توسيع بعض الصناعات التصديرية، لاعداد المواد المستوردة من خارج تركيا، في اعادة تصديرها الى العراق بشكل خاص. مما تقدم بدأت التجارة الخارجية تؤثر تأثيراً مباشراً على الصناعة فضلاً عن كون الصناعة التركية مخططة بشكل رئيس لأغراض التصدير، من هنا بدأت مشكلة البحث التي تستلزم الدراسة والتقصي لتحديد الآثار بشكل دقيق.

هدف الفصل الرابع

يهدف البحث الى بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تحديد أثر التجارة، من خلال الاستيرادات للسلع الاستثمارية والمواد الاولية والوسيطة وصادرات القطاع الصناعي، على تطور ونمو القطاع الصناعي في تركيا من خلال المعطيات الاقتصادية ومن خلال تطبيق برنامج الاستقرار والتكييف الهيكلي.

فرضية الفصل الرابع

لقد انطلقت الفرضية من حقيقة مفادها أن هناك تأثيراً موجباً وقوياً للتجارة الخارجية على تطور القطاع الصناعي التركي.

الاسلوب: تعتمد الدراسة على :

1- التحليل النظري والوصفي بالاعتماد على البيانات التركية من وزارة التخطيط التركية واحصائيات الامم المتحدة والدراسات والبحوث السابقة.

2- التحليل الكمي : ويتضمن تأثير كل من المتغيرات المستقلة والتي تتحدد بالواردات من السلع الاستثمارية M. V والواردات من السلع الاولية والوسيطة M. R أو الصادرات من السلع الصناعية EX. D على المتغير الناتج YD المتمثل في الناتج الصناعي وبالاعتماد على استخدام الاسلوب القياسي والمنسجم مع المنطق الاقتصادي في كون عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استيرادات السلع الاستثمارية والمواد الاولية والوسيطة للقيام بعمليات التصنيع الداخلي.

التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية

إن الصناعة التركية قديمة، وترجع بداياتها الى القرن السابع عشر، وكان الاقبال كبيراً على منتجات الحرفيين الاتراك في أوربا، وقد كان هناك معامل تمولها البنوك الاجنبية ومن أمثلة هذه الصناعات : الصناعات التحويلية، صناعة التعدين، الصناعة الثقيلة، صناعة الغزل والنسيج، صناعة السكاير، صناعة الاسمدة، الصناعات الغذائية، صناعة السمنت.

فالاقتصاد التركي شهد سلسلة من التحولات الرئيسية بسبب النمو السريع في حركة التصنيع منذ تأسيس هيئة التخطيط الاقتصادي الحكومية في أوائل الستينات، وقد بينت ستراتيجية التنمية الاقتصادية في تركيا على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الاولى مع اعتبار القطاع الزراعي عاملاً مساندا.

ويعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتغير الهيكل الانتاجي ويتنوع الانتاج السلعي كما يقلل الاعتماد على سلعة واحدة في تكوين الناتج القومي، بالاضافة الى امتصاص العمالة الفائضة (البطالة المقنعة) التي يعاني منها القطاع الزراعي في بداية عملية التنمية والتغيير في هذا الاتجاه يعني تصحيحاً لمظاهر الاختلال الهيكلي الرئيسية.

إن الاقتصاد التركي مختلط، حيث أن المساهمة موزعة على القطاعين العام والخاص، فأغلب الصناعات الثقيلة يتولاها القطاع العام، ويساهم القطاع الخاص بثلثي الانتاج الصناعي، أما منشآته فمملوكة من قبل اشخاص أو شركاء.

وقد كان للتوسع في دعم عملية التصنيع وتوسيع عدد المشاريع الصناعية الاثر في زيادة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي إذ وصل في فترة الستينات الى حوالى 14٪ وفي الثمانينات الى حوالى 23٪ وفي التسعينات الى حوالى 26٪ وازداد عمل العاملين في القطاع الصناعي 4 .7٪ في الستينات والى 10٪ في السبعينات والى 14٪ في الثمانينات والى 21٪ في التسعينات من مجموع السكان التنظيمي.

واقتربت تركيا من الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الصناعية والوسيطة في مطلع التسعينات، وابتدأت الدولة تعطي اهتماماً كبيراً للقطاع الخاص في مطلع الثمانينات واعتبرت هذه خطوة من شأنها توفير الوسائل اللازمة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي عن طريق تحويل المدخرات الى استثمارات مربحة من خلال المشاركة في ملكية الحصص وتقليص العجز في القطاع العام. بعد ذلك حصلت الحكومة على ترخيص تشريعي لبيع المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة الى القطاع الخاص وذلك في عام 1986.

ولم تتمكن تركيا من اقامة قطاع صناعي منتج للسلع الرأسمالية، رغم التطورات التي شهدتها الصناعة التركية، بل بقيت معتمدة على الاسواق الخارجية لسد الطلب المحلي على هذه السلع، وبالتالي فإنها بقيت ضمن سلم الدول النامية في المجال الصناعي، وبقي القطاع الصناعي يحتاج الى العديد من المراحل ليصل الى مستوى البلدان الصناعية.

لقد بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي GDP 21.9 بليون دولار عام 1980 وازدادت المساهمة باضراد خلال فترة الدراسة فأصبحت 94.7569 بليون دولار للاعوام 1990، 1995 وكانت تشكل نسبة قدرها 21.6٪، 26.4٪ 27.7٪ للاعوام 1980، 1990، 1995 على التوالي، ويلاحظ زيادة الاهمية النسبية لمشاركة قطع الصناعة في GDP لاعتماد تركيا سياسة دعم الصادرات وتم ذلك بالتركيز على تنمية القطاع الصناعي واعطائه الاولوية في الاهمية النسبية وجعل القطاع الزراعي داعماً له، وبلغت الزيادة السنوية لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وباستخدام طريقة [O. L. S] أو المربعات الصغرى حوالي 5.02 بليون دولار وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$YD = 12.9 + 5.02\ T$$

t = 9.75 36.5 $R^2 = 0.99$ $R^{-2} = 98.9$

D.W = 2.94

حيث أن :

Y_D = الناتج الصناعي بالبليون دولار.

T = الزمن للفترة من 1980 - 1995.

وعلى الرغم من النتائج التي توصلت اليها الصناعة التركية إلا انها كاي دولة نامية تحتاج الى مواصلة عملية التنمية الصناعية والى زيادة استثماراتها الرأسمالية على نحو كبير، لغرض تلبية احتياجاتها الاساسية المتعلقة بالنمو السكاني السريع أو لزيادة انتاجها من القطاع الصناعي والزراعي لتنفيذ برامج التصنيع سواء كانت لغرض تعويض الواردات أو لتشجيع الصادرات أو الاعتماد على الذات أو تثبيت أسعار المواد الاولية المحلية. وتحقق ذلك من خلال امتلاكها العديد من النشاطات الصناعية كصناعة الحديد والصلب والسمنت والفحم والالمنيوم والنحاس والنفط.

تجارة تركيا الخارجية نافذة على العالم الخارجي

تمثل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي كثافة مهمة، فهي احدى النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، وقد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية. ويظهر جدول -1- اجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1996 فقد بلغت حوالى 10.8 بليون دولار عام 1980 وأصبحت 19.4 بليون دولار عام 1985 وفي عام 1996 وصلت الى 65.9 بليون دولار وبلغت الزيادة السنوية 2.68 بليون دولار كما يظهر في المعادلة التالية :

$$T_r = 4.66 + 2.68\ T$$

$$t = 2.31 \qquad 12.84 \qquad R^2 = 92.2 \qquad R^{-2} = 91.6$$

$$D.W = 1.94$$

حيث أن :

T_r = اجمالي التجارة الخارجية التركية بالبليون دولار.

T = عنصر الزمن.

وترجع هذه الزيادة الى التحولات الاقتصادية العديدة التي شـهدتها تركيـا بسبب التغيرات في حركة التصنيع وستراتيجية التنمية الاقتصادية التي اعتـبرت القطاع الزراعي مساعداً للقطاع الصناعي.

جدول -1-

تطور تجارة تركيا الخارجية

السنوات	مجموع الصادرات مليون دولار	مجموع الواردات مليون دولار	اجمالي التجارة بليون دولار	الصادرات الواردات٪
1980	2910.1	7909.4	10.8	36.8
1985	7958	11343.4	19.4	70.2
1987	10190.1	14157.8	24.40	72.0
1990	12659	22302	35.3	58.1
1992	14715	22871	37.6	64.3
1994	18106	23270	41.4	77.8
1996	23123	42734	65.9	54.11

Source :Turkey Economy Static and Analysis, 1997, Ankara Republic of Turkey.

Statistical Yearbook of Turkey, Prime Ministry State Institute of Statistics, Ankara, 1981, 1987, 1991 , 1997 .

الصادرات الاجمالية

لقد ازدادت الصادرات التركية خلال الفـترة 1980-1996 فقـد بلغـت عـام 1980 (2.9) بليـون دولار ازدادت الى (7.96) بليـون دولار عـام

1985 ثم 1 .23 بليون دولار عام 1996 وكانت قيمة الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة 07 .1 بليون دولار، كما تبنه المعادلة التالية :

$$E_X = 1.65 + 1.07\,T$$

$t = \quad 2.9 \quad 18.06 \qquad R^2 = 95.9 \qquad R^{-2} = 95.6$

D. W = 2.07

حيث أن :

E_X = الصادرات.

T = عنصر الزمن.

وقد أثبت الاقتصاديون الدور الايجابي للصادرات من خلال أثرها على اعادة توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعاً يخدم مختلف ميادين الاقتصاد، فالصادرات ماكنة النمو الاقتصادي Engine of growth في البلدان النامية.

الواردات الاجمالية

يوضح الجدول -1- أن الواردات متزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت قيمتها عام 1980 9 .7 بليون دولار ازدادت الى 3 .11 بليون دولار عام 1985 وأصبحت 7 .42 بليون دولار عام 1996. وكانت الزيادة السنوية في الواردات 61 .1 بليون دولار كما تظهر في المعادلة التالية :

$$IM = 3 + 1.61\,T$$

$t = \quad 1.82 \quad 9.47 \qquad R^2 = 81.5 \qquad R^{-2} = 85.5$

D. W = 1.87

حيث أن :

IM = الواردات التركية بالبليون دولار.

T = الزمن.

ويتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات المستوردة وازديادها بسبب زيادة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية.

الانكشاف على العالم:

يعتبر الاقتصاد التركي مثالاً للاقتصادات التي ترتفع فيه تسمية التجارة الخارجية الى GNP (جدول -2-)، فقد شكلت نسبة 19.1٪ عام 1981 ارتفعت الى 24.7 في عام 1986 و31.3٪ عام 1994.

جدول -2-

درجة الانكشاف التركي على العالم

السنوات	درجة الانكشاف ٪	GNP بليون دولار	التجارة GNP ٪	الصادرات GNP ٪
1980	7.9	68.4	15.8	4.3
1981	9.6	71.4	19.1	6.9
1985	14.4	66.9	28.9	11.9
1986	12.4	75.2	24.7	9.9
1988	14.4	90.5	28.7	12.9
1990	61.7	150.8	23.4	8.6
1994	15.6	132.3	31.3	14.1
1995	16.9	170.1	33.7	12.7

Source : Turkey and world foreign trade , 1995 .

رواء زكي يونس ، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية ، مصدر سابق ، ص 91 .

Statistical Yearbook of Turkey , 1981 , 1987 , 1997 .

ويوضح الانكشاف العلاقة التي تربط بين بلد ومجموعة من البلدان ويكون التركيز السلعي للصادرات عنواناً رئيساً لمدى الانكشاف على الخارج. فكانت نسبة الصادرات الى GNP متزايدة خلال فترة الدراسة، فقد كانت عام 1980 4.3 وأصبحت 22.9 عام 1988 و14.1 عام 1994. وكان انكشاف تركيا يتركز على دول الاوسيد OECD، ويتميز الاقتصاد التركي بدرجة انكشاف عالي على العالم الخارجي. وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في الصادرات GNP تساوي 0.263 كما في المعادلة التالية :

$$E_x / GNP = 7.8 + 0.963\ T$$

$$t = 3.51 \qquad 11.92 \qquad R^2 = 95.2 \qquad R^{-2} = 92.9$$

$$D.W = 2.1$$

حيث أن :

E_x / GNP = نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي.

T = عنصر الزمن.

حصة الفرد Percapita

لقد تزاديت حصة الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1996 فقد بلغت حصة الفرد من الصادرات عام 1985 160 دولار ارتفعت الى 220 دولار عام 1988 ثم أصبحت عام 1994 293 دولار و370 دولار عام 1996. كما ازدادت حصة الفرد من الواردات Percapita - import عام 1985 230 دولار ازدادت الى 398 دولار عام 1990 ثم اصبحت 680 دولار عام 1996، كذلك ازدادت حصة الفرد من الناتج

القـومي الاجمـالي GNP - Percapita فقـد بلغـت عـام 1985 (1300) دولار ازدادت عام 1989 واصبحت 1960 عام 1989 ثم اصـبحت 2800 دولار عام 1996.

جدول -3-

حصة المواطن التركي (بالالف دولار)

حصة الفرد من الواردات Percapita import	حصة الفرد من الصادرات Percapita Export	Percapita GNP	السنوات
0.18	0.07	1.5	1980
0.23	0.16	1.3	1985
0.27	0.22	1.7	1988
0.29	0.21	1.96	1989
0.398	0.23	2.7	1990
0.57	0.34	2.7	1995
0.68	0.37	2.8	1996

Source : Statistical Yearbook of Turkey , Ankara , 1986 , 1997 .

لقد كانت نسبة الزيادة الـسنوية في حـصة الفـرد مـن الـصادرات 15.4 دولار سنوياً وذلك كما في المعادلة التالية :

$$P.EX = 62.3 + 15.4\ T$$

$t = 7.72 \quad 18.5 \qquad R^2 = 96.1 \qquad R^{-2} = 95.8$

$D.W = 1.85$

حيث أن :

P. EX = حصة الفرد من الصادرات دولار.

T = عنصر الزمن.

كما بلغت الزيادة في حصة الفرد من الواردات 22.6 دولار كما في المعادلة التالية :

$$P.IM = 0.110 + 22.6\ T$$

$$t = \quad 4.36 \qquad 8.68 \qquad R^2 = 86.3 \qquad R^{-2} = 83.2$$

$$D.\ W = 2.1$$

هيكل الواردات التركية

يتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات وازديادها بسبب زيادة الحاجة الى السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية فتؤثر التنمية الاقتصادية على الاستيرادات من حيث الحجم والهيكل فتزداد الاستيرادات في بداية عملية التنمية، لأن التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، نتيجة لزيادة الدخول، كذلك زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة، فضلاً عن عدم استجابة الجهاز الانتاجي للطلب الذي تخلقه التنمية وضعف مرونته.

ويوضح جدول -4- زيادة الاستيرادات خلال فترة الدراسة فقد ازدادت حجم استيراد السلع الاولية من 7836 مليون دولار عام 1985 الى 20807 مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستثمارية من 2603 مليون دولار عام 1985 الى 10488 مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستهلاكية من 905 مليون دولار عام 1985 الى 4414 مليون دولار عام 1995.

جدول -4-

هيكل الواردات التركية (مليون دولار)

السنوات	السلع الاستثمارية		السلع الاولية		السلع الاستهلاكية	
	مليون $	٪	مليون $	٪	مليون $	٪
1980	1581	20	6185	77.9	170	2.1
1985	2603	22.9	7836	69.1	905	8
1990	5790	26.0	10568	60.4	3025	13.6
1992	6772	29.6	12090	57.4	2972	13
1994	6895	29.6	13596	58.4	2780	12
1995	10488	29.4	20807	58.2	4414	12.4

Source :Statistical Yearbook of Turkey, 1987, 1997.
Turkey and World foreign Trade, 1995 .

كانت قيمة الزيادة السنوية باستخدام طريقة [O. L. S] لاستيرادات السلع الاستثمارية (522) مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$$Im.V = 208 + 522\ T$$

t = 0.37 9.07 $R^2 = 85.5$ $R^{-2} = 84.4$

D. W = 1.86

حيث أن :

Im. V = استيرادات السلع الاستثمارية بالمليون دولار.

T = المتغير الزمني.

كما بلغت الزيادة السنوية لاستيرادات السلع الاولية (800) مليون دولار كما جاء في المعادلة التالية :

$$Im.R = 2554 + 800\ T$$

$t = \quad 3.85 \quad 8.38 \quad R^2 = 83.4 \quad \bar{R}^2 = 82.2$

$D.W = 1.89$

حيث أن :

Im. R = استيرادات السلع الاولية بالمليون دولار.

T = المتغير الزمني.

وبلغت الزيادة السنوية في استيرادات السلع الاستهلاكية للفترة 1980-1995 (286) مليون دولار، كما ورد في المعادلة التالية :

$Im.C = 742 + 286\ T$

$t = \quad 6.65 \quad 9.86 \quad R^2 = 87.4 \quad \bar{R}^2 = 86.5$

$D.W = 1.95$

حيث أن :

Im. C = استيرادات السلع الاستهلاكية بالمليون دولار.

T = المتغير الزمني.

ويلاحظ أن نسبة استيراد السلع الاستثمارية الى مجموع الاستيراد الكلي تراوحت بين 20٪ - 32٪، أما نسبة استيراد السلع الاولية الى الاستيراد الكلي فتراوحت بين 50.1٪ - 77.9٪ وكانت نسبة السلع الاستهلاكية الى الاستيراد الكلي تتراوح بين 2.1٪ - 14٪.

هيكل الصادرات التركية

لقد ازدادت الصادرات التركية خلال فترة الدراسة، كما تغير هيكل الصادرات بسبب اعتماد تركيا ستراتيجية جديدة في بداية الثمانينات، فقد

ازدادت الصادرات الصناعية من 1. 1 بليون دولار عام 1980 الى 9 .18 بليون دولار عام 1995 كما ازدادت نسبتها الى الصادرات الكلية فقد كانت تشكل 3 .75٪ عام 1980 أصبحت تشكل 4 .87٪ عام 1995، جدول 5-.

ويوضح الجدول أعلاه زيادة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة فقد كانت تقدر بحوالى 7 .1 بليون دولار عام 1980 أصبحت تساوي حوالى 5 .2 بليون دولار عام 1994، إلا أن نسبتها الى الصادرات الكمية تناقصت، فقد كانت تشكل 4 .57٪ عام 1980 أصبحت تشكل 7 .10٪ عام 1995.

وبالنسبة للصادرات التعدين أو المناجم فقد ازدادت بدرجة ضئيلة فق كانت تشكل حوالي 2 .0 بليون دولار عام 1980، أصبحت تشكل حوالى 4 .0 بليون دولار عام 1995، إلا أن نسبتها الى الصادرات الكمية تنقاصت فقد كانت تشكل عام 1980 (6 .6٪) أصبحت تشكل 9 .1٪ عام 1995، جدول -5-.

جدول -5-

الهيكل القطاعي لصادرات تركيا

السنوات	صادرات الصناعة		صادرات الزراعة		التعدين والمناجم	
	مليون $	الصناعة المجموع٪	مليون $	الزراعة المجموع٪	مليون $	التعدين المجموع٪
1980	1074	36	1672	57.4	191	6.6
1985	5995	75.3	1719	21.6	244	3.1
1990	10240	79	2388	18.4	332	2.6
1991	10582	77.8	2726	20.1	286	2.1
1993	12726	82.9	2381	15.5	238	1.6
1995	18917	87.4	2314	10.7	406	1.9

Source : Turkey and World foreign Trade 1950-1993 .

Statistical Yearbook of Turkey 1996 .

إن السبب في هذا التغير في هيكل الصادرات التركية خلاف فترة الدراسة والذي أدى الى تحول تركيا من التركيز على الصادرات الزراعية الى الصادرات الصناعية وتشمل السلع المصنعة ونصف المصنعة وبالتحديد الآلات والمعدات ومركبات النقل التي لاتقوم تركيا بانتاجها بل بانتاج قسم منها وتجميع أجزائها وقد تم ذلك على حساب القطاع الزراعي، فسعت الى التركيز على الصناعات التي تخدم صادراتها في الخارج.

لقد بلغت الزيادة السنوية في الصادرات الصناعية خلال الفترة 1980 - 1995 (1013) مليون دولار والمعادلة التالية تبين ذلك :

$$Ex.D = -294 + 1013\ T$$

$t = \quad -0.51 \quad 16.27 \qquad R^2 = 95.4 \qquad R^{-2} = 95$

$D.W = 2.04$

حيث أن :

EX. D = الصادرات الصناعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية.

كما كانت الزيادة السنوية للصادرات الزراعية 44.6 مليون دولار، كما يظهر ذلك في المعادلة التالية :

$$Ex.Ag = 1754 + 44.6\ T$$

$t = \quad 14.46 \quad 3.55 \qquad R^2 = 67.4 \qquad R^{-2} = 63.7$

$D.W = 2.5$

حيث أن :

Ex. Ag = الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية.

كما كانت الزيادة السنوية للفترة 1980 - 1995 في صادرات التعدين أو المناجم 3 .10 مليون دولار وكما ورد في المعادلة التالية :

$$Ex.M = 184 + 10.3\ T$$

$$t = \quad 5.9 \quad 3.18 \qquad R^2 = 68 \qquad R^{-2} = 60.9$$

$$D.W = 2.85$$

حيث أن :

Ex. M = صادرات المناجم بالمليون دولار.

T = المتغير الزمني.

تجارة تركيا الخارجية مع بعض دول العالم

لقد تطورت تجارة تركيا الخارجية مع دول العام الكبرى فقد ارتفعت صادراتها الى فرنسا خلال الفترة 1980 - 1996 فقد كانت 9 .163 مليون دولار عام 1980 أصبحت 1042 مليون دولار عام 1996 كذلك ارتفعت قيمة الصادرات التركية الى المانيا خلال فترة الدراسة من 604 مليون دولار عام 1980 الى 5168 مليون دولار عام 1996، كما ازدادت صادراتها الى ايطاليا والولايات المتحدة زيادة كبيرة فكانت عام 1980 (5 .218) و(4 .127) مليون دولار، اصبحت عام 1996 (1444) و(1616) مليون دولار على التوالي، وكانت زيادة الصادرات الى السعودية واليابان طفيفة فارتفعت من 6 .43 و9 .110 مليون دولار عام 1980 الى 441 و167 مليون دولار على التوالي، أما الصادرات الى العراق فقد شهدت تراجعاً كبيراً في فترة الحصار الجائر فبعد أن كانت صادراتها عام 1990 215 مليون دولار ويتوقع أن يصبح عام 1996 (6500) مليون دولار أصبحت عام 1996 (188) مليون دولار رغم استفادة تركيا من مذكرة التفاهم التي تنص على النفط مقابل الغذاء والدواء.

إن بعض الامور التي عملت على زيادة الصادرات التركية هو اجراءات تخفيض قيمة العملة والانخفاض في سعر الصرف الحقيقي حيث قد تعمل على تدفق رأس المال الاجنبي وزيادة الادخار الوطني، فيزداد الادخار الوطني ويتم تحسين كفاءة الاستثمار وتزداد الطاقة الانتاجية ويتم تحويل الموارد الانتاجية أو توسيعها أو استخدام طاقات معطلة، وقد يتم تحويل الموارد الانتاجية من قطاعات بدائل الاستيرادات الى قطاعات التصدير. فيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف والاسعار المحلية نسبة الى التكاليف والاسعار السائدة في الخارج ومن ثم زيادة ربحية انتاج السلع القابلة للتصدير وبالتالي زيادة عرض الصادرات.

جدول -6-

العلاقات التجارية التركية مع بعض دول العالم

السنوات	الصادرات بالمليون دولار			الاستيرادات بالمليون دولار		
	1980	1990	1996	1980	1990	1996
فرنسا	163.9	737	1042	376.6	1340	2680
المانيا	604	3064	5168	837.5	3497	7464
ايطاليا	218.5	1106	1444	299.7	1727	4175
السعودية	43.6	338	441	76.7	274	1728
اليابان	110.9	239	167	36.7	1120	1382
أمريكا	127.4	968	1616	442.4	2282	3203
العراق	134.8	215	188	1150	1047	32

Source : Statistical Yearbook of Turkey, 1997.

Turkish Economiy Statistical and AnalysisState Institute of Statistics, July, 1997, PP. 203-204 .

أما بالنسبة للواردات الى تركيا فقد ازدادت خلال فترة الدراسة فقد كانت واردات المانيا عام 1980 (5 .837) مليون دولار أصبحت عام 1996 (7464) مليون دولار وبالنسبة لفرنسا وايطاليا ارتفعت أيضاً فكانت عام 1980 (6 .376) و(7 .299) مليون دولار فاصبحت عام 1996 (2680) و(4175) مليون دولار عام 1996، كما ارتفعت واردات السعودية واليابان ففي عام 1980 كانت 7 .76 و7 .36 مليون دولار أصبحت عام 1996 (1728) و(1382) مليون دولار، كذلك ازدادت واردات الولايات المتحدة الامريكية فكانت عام 1980 (4 .442) مليون دولار فأصبحت 3203 مليون دولار عام 1996، أما واردات العراق فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً بسبب ظروف الحصار الاقتصادي فكانت عام 1980 (1150) مليون دولار أصبحت عام 1996 (32) مليون دولار فقط.

إن الاستيرادات تتأثر بسعر الصرف الذي يؤثر على العملات الاجنبية المتاحة لتمويل الاستيرادات ومن الصعوبة تحديد الاثر الكامل لتخفيض سعر العملة على الاستيرادات ومدى استجابتها أو عدم استجابتها للتخفيض، كما يمكن أن يؤثر توقع تغير سعر الصرف على تغيير الاستيرادات، ويتوقف ذلك على سرعة تكييف الطلب على الاستيرادات مع التغييرات غير المتوقعة في الاسعار النسبية، فقد يؤثر تخفيض سعر العملة في صنع الانخفاض نحو الاستيرادات نتيجة لاستخدام وسائل الانتاج القديمة أو الاستخدام غير الكفوء للآلات الجديدة وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات في الاجل القصير نسبة الى نمو الناتج، لذا فإن تخفيض قيمة العملة قد لايؤدي الى الانكماش المتوقع في الاستيرادات. من ناحية ثانية فإن زيادة الصادرات تتوقف على زيادة تدفق الموارد الاولية المستوردة والمعدات الرأسمالية، وبالتالي ستكون النتيجة تدهور في ميزان الحساب الجاري في أعقاب تخفيض قيمة العملة لأن حجم

الاستيرادات سيزداد في حين أن توسع الصادرات سيحدث بعد فترة من الوقت. وقد أظهرت النتائج التجريبية لبعض الدراسات أن هناك تأثيراً عكسياً لسعر الصرف على الصادرات التركية وأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف على الاستيرادات.

لقد حظيت تجارة الاقطار العربية مع تركيا والتي تربطها بهم روابط تاريخية، بأهمية خاصة بعد التطور التقني الذي شهده القطاع الصناعي التركي ووصول تركيا الى الاتحاد الاوربي الذي تجمع روابط اقتصادية مع الاقطار العربية. فقد احتل العراق المرتبة الاولى بالاهمية النسبية لاستيرادات تركيا من الاقطار العربية ولكن تضاءلت بعد العدوان الثلاثيني وماتلاه من حصار جائر على العراق، حيث كان المتوقع أن تصبح الاستيرادات التركية حوالى 12525 مليون دولار سنوياً عام 1996.

الابعاد الاقتصادية لأثر التجارة الخارجية على تطور القطاع :

لقد أثبتت الدراسات والنماذج السابقة أن للتجارة الخارجية دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة فيؤكد جيرالد ماير أن التجارة الخارجية في البلدان النامية تسهم بشكل فاعل في تعجيل نمو بقية القطاعات الاقتصادية مبيناً أنه كلما زادت الصادرات ارتفعت قدرة الدولة على الاستثمار ومن ثم تحسين الانتاج من خلال اعادة استثمار ماتوفره تلك الصادرات من عملات أجنبية. كما أن تومس Tomis يرى أن ماتحققه التجارة الخارجية عن طريق تصدير فائض الانتاج يؤدي في النهاية الى النهوض بالطاقة الانتاجية للدولة، في حين أكد كندل بيركر Kindle Berger أن زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد معين تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما أن تايلر Tyler أوضح أن هناك علاقة معنوية بين النمو والمتغيرات المتضمنة في التحليل وهي نمو الانتاج الصناعي والاستثمار واجمالي الصادرات والصادرات الصناعية، في دراسة لعينة من 55 بلداً نامياً من ضمنها تركيا للفترة 1960-1977 ودلت النتائج أن الصادرات لها أهمية كبيرة في تكوين رأس المال وفي تفسير المتغيرات في معدل النمو.

إن للتجارة دوراً مهماً في تحقيق التوازن والتناسب بين النشاط الانتاجي والنشاط التجاري، وعلى الاخص جانب الاستيرادات كونها توفر السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الاولية من الاسواق الخارجية ولها دور كبير أيضاً في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الانتاجي والتصديري عن طريق تصريف الانتاج السلعي الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي.

وتناول Anonymous في دراسة برنامج تحرير النظام في التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، فقد اتفقت الاطراف على انشاء مجلس عمل أمريكي - تركي تعكس أواصر تقوية الاستثمارات والتجارة بين تركيا وأمريكا. وقد بدأت الحكومة بتنفيذ مشاريع الطاقة والبنى التحتية الرئيسة، وأن برنامج الاستثمار السنوي لتركيا تركز تركيزاً كبيراً على ميدان توليد الطاقة الكهربائية، والنقل والمواصلات وأن الفرص سانحة لجهزي الولايات المتحدة الامريكية بهندسة التصميم وخدمات الادارة الانشائية، كذلك تشجع تركيا استيراد رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا لتحفيز التنمية الصناعية.

ويظهر جدول -7- أثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي وتطوره للفترة 1980-1995، وقد تبين أن زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي بمقدار 2.26 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$X_D = 7.84 + 2.26 \ EX.D$

$t = \quad 2.82 \qquad 7.79 \qquad R^2 = 81.3 \qquad R^{-2} = 79.9$

$D.W = 1.93$

حيث أن :

EX. D = الصادرات الصناعية بالمليون دولار.

X_D = الناتج الصناعي.

جدول -7-

تطور الناتج الصناعي بفعل التجارة الخارجية

الناتج الصناعي مليون دولار	صادرات القطاع الصناعي مليون دولار	واردات السلع الاستثمارية مليون دولار	السلع الاولية المستوردة مليون دولار	السنوات
14022	1047	1581	6158	1980
13552	3658	2317	6675	1983
15788	5995	2603	7836	1985
36057	10240	5790	13490	1990
41897	12191	6772	13127	1992
35192	15363	6895	13596	1994
47118	18917	10488	20807	1995

Source : Turkey and World foreign Trade, 1950 - 1993.
Statistical Yearbook of Turkey, 1995.

كما تبين أنه بزيادة استيراد السلع الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 4.87 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$Y_D = 26.6 + 4.87 \ Im.V$

$t = \quad 9.06 \qquad 1.65 \qquad R^2 = 16.3 \qquad R^{-2} = 10.3$

$D.W = 1.91$

حيث أن :

Im. V = استيرادات السلع الاستثمارية.

Y_D = الناتج الصناعي.

كذلك فإن زيادة استيرادات السلع الاولية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 2.71 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$$Y_D = -2.36 + 2.79 \text{ Im. R}$$

$$t = -0.77 \qquad 10.08 \qquad R^2 = 87.9 \qquad R^{-2} = 87$$

$$D.W = 2.81$$

حيث أن :

Im. R = استيرادات السلع الاولية.

Y_D = الناتج الصناعي.

النموذج القياسي للفصل الرابع

لقد تم اعتماد الدالة التالية لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع :

$$YD = f\ (Ex.D\ ,\ Im.V\ ,\ Im.R)$$

حيث أن :

YD = الناتج الصناعي بالمليون دولار.

Ex. D = الصادرات الصناعية بالمليون دولار.

Im. V = استيرادات السلع الاستثمارية بالمليون دولار.

Im. R = استيرادات السلع الاولية بالمليون دولار.

u = الخطأ العشوائي.

$$Y_D = (+ B_1 \ Ex.D + B_2 \ Im.V + B_3 \ Im.R + u$$

وقد تم استخدام نوذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد تم اختبار أربع دوال، خطية ولوغارتمية مزدوجة ونصف لوغارتمية للمتغير التابع ونصف لوغارتمية للمتغيرات المستقلة، بعد مرحلة التوصيف قمنا بتصدير قيمة المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادي [O. L. S] والتي على أساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y_D، وقد قمنا بعملية الاختبار لهذه الدوال فتضمن ذلك اختبارات احصائية مثل اختبار t واختبار دربن واتسن D. W وR^2 معامل التحديد وR^{-2} معامل التحديد المعدل. واختبارات اقتصادية تتعلق باتفاق الاشارات وقيم المعلمات مع النظريات الاقتصادية.

التطبيق العملي للفصل الرابع

لقد حصلنا على النماذج الاربعة التالية :

(1) $Y_D = 7.43 + 2.26 \ Ex.D + 5.91 \ Im.V + 0.0425 \ Im.R$

t = 53.69   73.46   123.23   2.31

s = 0.1346 $R^2 = 100$ $R^{-2} = 100$ D.W = 1.798

(2) $Log \ Y_D = 1.4 + 0.11 \ Log \ Ex.D + 0.645 \ Log \ Im.V + 0.0425 \ Log \ Im.R$

t = 3.01   2.08   2.43   2.46

$s = 0.1326 \quad R^2 = 93.7 \quad R^{-2} = 22.16 \quad D.W = 2.02$

(3) $Y_D = 25.1 + 5.8 \text{ Log Ex.D} + 17.5 \text{ Log Im.V} + 4.9$ Log Im.R

$t = \quad 2.49 \quad 2.43 \quad 3.07 \quad 2.37$

$s = 2.852 \quad R^2 = 95.8 \quad R^{-2} = 94.7 \quad D.W = 1.83$

(4) $\text{Log } Y_D = 2.38 + 0.0317 \text{ Ex.D} + 0.0929 \text{ Im.V} +$ 0.0094 Im.R

$t = \quad 11.21 \quad 0.28 \quad 2.2 \quad 2.17$

$s = 0.144 \quad R^2 = 86.5 \quad R^{-2} = 83.1 \quad D.W = 0.57$

ويتضح لنا من المعادلات أن المتغيرات المستقلة الداخلة فيها تؤثر على الناتج الصناعي وذلك من خلال قيمة t لكل متغير من المتغيرات حيث كانت قيمة t المستخرجة للمتغير Ex. D والذي يمثل الصادرات الصناعية حيث كانت قيمتها للمعادلات الثلاثة 83. 46، 2. 08، 2. 43 معنوية مقارنة بقيمتها الجدولية بمستوى معنوية 0. 05، أما المعادلة الثالثة فكانت قيمة t 0. 28 وهي غير معنوية، أما المتغير الثاني Im. V والذي يمثل الاستيرادات الاستثمارية فكانت قيمته للمعادلات الاربعة معنوية بمستوى معنوية 0. 05 وهي 123. 23، 2. 43، 3. 07، 2. 2 وبالنسبة للمتغير الثالث Im. R كانت قيمة t المحسوبة معنوية بمستوى 0. 05 وهي على التوالي 2. 31، 2. 46، 2. 37، 2. 17 للمعادلات الاربعة على التوالي.

أما قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^{-2} فكانت 100 للمعادلة الاولى وهذا يعني أن جميع التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها

التغيرات في المتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه، وفي المعادلة الثانية كـان R^2، R^{-2} 93.5 و16 .92 أي أن حوالى 92٪ من التغيرات الحاصلة سـببها المـتغيرات المذكورة أما 8٪ من التغيرات في النتاج الصناعي سببها متغيرات أخـرى تـؤثر عليه الا انها غير داخلة في النموذج لعدم معرفتنـا بهـا أو لـصعوبة قياسـها أو عدم امكانية تصنيفها وفقاً للبيانات المعتمدة في البحث، وتسمى تلك المتغيرات بالمتغيرات العشوائية أو البواقي وقد رمز لها بالرمز u.

وبالنسبة للمعادلة الثالثة والرابعة ظهر أن R^2، R^{-2} 95.8 و94.7 للاولى و86.5 و83.1 للثانية أي أن حوالي 95٪ من التغيرات في الناتج الـصناعي في المعادلة الثالثة و85٪ في الرابعة سببها المتغيرات المذكورة في المعادلة أمـا 5٪ الباقية في الثالثة و15٪ في الرابعة سببها المتغيرات العشوائية.

واختبار دربن واتـسن D. W للمعـادلات الثلاثـة الاولى 1.798 و2.02 و1.83 يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطـاء المـصاحبة للمـتغيرات خارج النمـوذج والاخطـاء المـصاحبة للمـتغيرات الداخلـة في النمـوذج، أمـا المعادلة الرابعة فإن D. W = 0.57 وذلك يشير الى وجود الارتباط الذاتي بـين الاخطاء.

وبناء على الاختبـارات الـسابقة نقبـل المعـادلات الثلاثـة الاولى وتهمـل الرابعة، وقد تبين أيضاً أن تقديرات النماذج أعلاه متفقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الاختبارات الاقتصادية والاحصائية المعتمدة، حيث ظهـرت اشـارة المتغيرات المستقلة موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بمعنى أنه عندما تحدث زيادة في أي من المتغيرات المستقلة الثلاث يزداد الناتج الصناعي، ومـن ناحيـة ثانيـة فـإن قـيم المعلمـات تتـوائم والمنطـق الاقتـصادي حيـث كانـت كـبيرة للاسـتيرادات مـن الـسلع الاسـتثمارية وهـي 5.191 و0.645 و7.5

للمعادلات الثلاث، في حين كانت أقل من استيرادات السلع من المواد الاولية والوسيطة 0425 .0 و0425 .0 و9 .6 للمعادلات الثلاث، ومن ثم لصادرات القطاع الصناعي 26 .2 و11 .0 و8 .5 للمعادلات الثلاث على التوالي.

إن هذه النتائج تتفق مع المنطق الاقتصادي إذ أن عمليات التنمية والنمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استيرادات السلع الاستثمارية للقيام بعمليات التصنيع الداخلي مما يؤدي الى زيادة رأس المال في القطاع الصناعي، والذي يؤدي الى زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي.

الاستنتاج للفصل الرابع

نستنتج من المعادلة الاولى أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 26 .2 مليون دولار وعند زيادة الاستيرادات للسلع الاستثمارية وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 19 .5 مليون دولار وبزيادة استيرادات المواد الاولية وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 0425 .0 مليون دولار.

ومن المعادلة الثانية نستنتج أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار 1٪ سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 11 .0٪ وعند زيادة واردات السلع الاستثمارية بمقدار 1٪ سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 645 .0٪ وعند زيادة الواردات من اللسع الاولية بمقدار 1٪ سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي وبنسبة 0425 .0٪.

ومن المعادلة الثالثة نستنتج أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 8 .5٪، وعند زيادة

الواردات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 5 .7٪ وعند زيادة استيرادات المواد الاولية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 9 .4٪.

ويلاحظ أن درجة تأثير الاستيرادات للسلع الاستثمارية على الناتج الصناعي تأتي بالدرجة الاولى تليها في التأثير صادرات القطاع الصناعي، أما أقلها تأثيراً في الناتج الصناعي فهي استيرادات السلع الاولية.

نتائج الفصل الرابع:

1- من خلال النماذج القياسية المستخدمة وجد أن تأثير السلع الاستثمارية المستوردة ايجابياً أكبر من تأثير باقي المتغيرات ويأتي بالدرجة الثانية في التأثير الصادرات الصناعية ثم المواد الاولية والوسيطة المستوردة. فإن زيادة استيراد السلع الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 19 .5 وحدة وأن زيادة استيراد السلع الاولية والوسيطة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 0425 .0 وحدة، وأن زيادة تصدير السلع الصناعية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 26 .2 وحدة.

2- من خلال دراسة تطور الصادرات الاجمالية نلاحظ أن هناك زيادات سنوية قدرها 07 .1 بليون دولار كذلك الواردات الاجمالية زيادة سنوية قدرها 61 .1 بليون دولار.

3- كما أن الانكشاف التركي على العالم كان متزايداً وتراوح خلال فترة الدراسة بين 9 .7٪ و9 .16٪.

4- لقد ازداد حصة الفرد من الصادرات والواردات الاجمالية فكانت على التوالي 15.4 و22.6 دولار سنوياً.

5- تبين نتيجة دراسة هيكل الوادرات أن هناك زيادة سنوية في السلع الاستثمارية المستوردة قدرها 522 مليون دولار والسلع الاولية المستوردة قدرها 800 مليون دولار والسلع الاستهلاكية المستوردة قدرها 286 مليون دولار سنوياً.

6- وبدراسة هيكل الصادرات تبين أن هناك زيادة في صادرات القطاع الصناعي قدرها 1013 مليون دولار سنوياً وفي صادرات القطاع الزراعي قدرها 44.6 مليون دولار سنوياً وصادرات المناجم قدرها 10.1 مليون دولار سنوياً.

7- لقد ازداد التعامل التجاري لتركيا مع دول العالم لسلع مختلفة خلال فترة فكان ميزانها التجاري مع البعض موجباً مثل العراق والسعودية واليابان وسالباً مع البعض الآخر مثل المانيا وايطاليا وفرنسا.

توصيات الفصل الرابع

1- أفرزت الدراسة التأثيرات الكبيرة للحصار المفروض على العراق بحق الاقتصاد التركي وخاصة على تنفيذ سياستها الصناعية إذ أصبح من المهم لتركيا العمل على رفع الحصار عن العراق وبكل الوسائل المتاحة لها حماية لمصالحها الداخلية.

2- أشرت الدراسة بأن العلاقات الاقتصادية التركية خلال الفترة الماضية، انحسرت مع الدول العربية وخصوصاً العراق، وتشير الدراسات المتوفرة بأن حركة الاقتصاد التركي الاساسية هي في اقامة المشاريع المشتركة بينها وبين الاقطار المجاورة، لذا نوصي الحكومة التركية بالتوسع بالمشاريع المشتركة مع الدول المجاورة وخاصة الاقطار العربية والعراق للاستفادة من أسواق تلك الدول ومراعاة تحقيق التكاليف المتدنية للانتاج وخاصة مايتعلق بالنقل.

3- دعوة تركيا الى استثمار المصالح المشتركة مع العراق للاستفادة منها في تنمية المشاريع المائية والزراعية وغيرها واليت يحتاجها كل من البلدين، إذ من خلال ذلك فقط يمكن توسيع التجارة التركية مع دول الجوار، ومن خلالها الى أقطار الخليج العربي.

4- ضرورة التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التي تخدم الصادرات الوطنية التي تمكنها من اختراق السوق العالمية التنافسية كما حصل لصادراتها الزراعية وبعض الصناعات الاستهلاكية مثل الصناعات النسيجية والجلدية.

5- نظراً للزيادة الحاصلة في استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الاولية والسلع الاستثمارية يفضل أن يوجه الاقتصاد التركي الى الاستمرار في ســـــــتراتيجية تـــــــشجيع الـــــــصـــــادرات Export Subsititution Stratege عن طريق تـشجيع انتاجها لهذه السلع بما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي.

مصادر الفصل الرابع

أ ـ المصادر العربية :

1- د. ابراهيم خليل، أحمد العلاف وآخرون، التنمية الاقتصادية وسياسات التكييف الهيكلي في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1996.

2- أموتولد جونسون، تخفيض سعر العملة والواردات، التمويل والتنمية، مجلد 24، رقم 2، يونيو 1987.

3- أموري هادي كاظم، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، 1988.

4- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، القاهرة، 1966.

5- جيرالد ماير وروبرت بالدوين، التنمية الاقتصادية، الجزء الاول، ترجمة يوسف عبدالله الصايغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964.

6- جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د. أحمد سعيد رويدار، مراجعة وتقديم الدكتور صلاح نامق، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، نيسان 1968.

7- خالد يونس الملاح، مشكلة عدم استقرار ايرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1990.

8- د. رشاد مهدي هاشم، ستراتيجية تعويض الاستيرادات والتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية التركية (1968-1988)، مجلة دراسات تركية، العدد 2، السنة 1991، جامعة الموصل.

9- د. رواء زكي يونس، أثر السياسات الاقتصادية الزراعية التركية على التغيرات الهيكلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 1998.

10- د. رواء زكي يونس، السياسات الاقتصادية الزراعية التركية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999.

11- د. رواء زكي يونس، تطورهيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي التركي للفترة 1976-1994، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997.

12- سعد الكواز، هيكل الاستيرادات وأثره في نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة 1958-1990، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1995.

13- عبدالحميد طاهر سليمان، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1952-1990)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

14- د. عبدالرزاق الشوربجي، الانحدار الخطي المتعدد، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981.

15- د. عمر محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1975.

16- د. قبيس سعيد عبدالفتاح، التجارة الخارجية لتركيا مع دول العالم، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1996.

17- خالد ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

18- كريم أنور النشاشيبي، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية : الاختيارات الصعبة، التمويل والتنمية، مجلد 2، رقم 1، مارس 1983.

19- مثنى الدباغ ود. عبدالنافع الزرري، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا (1970-1993)، جامعة الموصل، العراق، 1997.

20- د. منصور الراوي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للفترة من 1950-1973، مجلة التجارة، الجزء الثالث والرابع، السنة 38، بغداد، 1975.

21- محمد عبدالشفيع، وحدة التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، 1981.

22- مينا قوقوز، تركيا حتى عام 2000، ترجمة صلاح الدين سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1991.

23- مارتين برتسمان، التصنيع في البلدان النامية، ترجمة د. معتز علي، مطبعة دار التقدم العربي، 1974.

24- نهى عبدالكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

25- والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، ترجمة صلاح دباغ، التنمية العصرية، بيروت، 1968.

26- وجدي محود حسين، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1973.

27- وليد اسماعيل سيفو، الدخل والاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.

28- يورك أغلو، تركيا حلقة ضعيفة، في سلسلة (؟؟؟)، ترجمة فاضل لقمان، دار ابن رشد، بيروت، 1979.

29- وائل سامي الحافظ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1965-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1995.

30- وداد الدبوني، العوامل المؤثرة على استيراد العراق من المواد الغذائية للفترة 1965-1983 وتوقعاتها لغاية 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 1988.

ب ـ المصادر الاجنبية :

1- A. Ackley, Gardner, Macroeconomic Theory, New York, The Macmillion Co. 1961.

2- A. Katsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd, Macmillion, Press, London, 1977.

3- A. Smith, The Welth of Nations, Everyman' s Library, New York, 1964.

4- Anonymous, Business Out look abroad Turkey, Business America, Vol. 8, 1985.

5- D. Wall, Import Capacity, Import and Economic growth, Economica, Vol. 4, 1968.

6- Economic Development in Turkey , Turkish Review , Ankara, Autuman, 1988.

7- H. B. Chenery, The Structured list Approach to Development Policy, The American Economic Review, Vol. LXV, No. 2, May, 1975.

8- Kindle Berger, P. C., Foreign Trade and the National Economy, New Haven, Yala University Press, 1968.

9- Kurt Grunwald and Joachim O. Ranall, Industrialization in the Middle east, Gren wood Press Publisher, London, 1973.

10- Sabrata Ghatak, Development Economics , Longman, New York, 1968.

11- Statistical Yearbook of Turkey (many years), State Institute of Statistic Prime Ministry Republic of Turkey.

12- Turkey and World foreign Trade 1950-1993, State Institute of Statics, Prime Ministry Republic of Turkey , Ankara.

13- Turkish Economy Statistics and Analysis Temuz 1997, State Institute of Statistica, Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1997.

14- Wolff, Stabilization and Structural Adjustment in Turkey 1980-1985, GDI, Berlin, 1987.

15- World Resources 1996-1997, The World Resourse The United Nations , Environment Programe, The United Nation , Development Programe, The World Bank.

الفصل الخامس

الابعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

الابعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

مقدمة

لقد كانت طبيعة السياسات الاقتصادية الزراعية في تركيا هي التدخل المستمر الشديد في قطاع الزراعة، عن طريق دعم الاسعار والمستلزمات الزراعية، الحماية من الاستيرادات، احتكار التسويق، دعم الصادرات او فرض ضرائب عليها، والهدف من هذه السياسات زيادة الاكتفاء الذاتي من الاغذية وتشجيع الصادرات.

ان استخدام التقنية في القطاع الزراعي تعد مسألة تتويج لاستقرار دخول المزارعين وتوفير تغذية كاملة وتحقيق لعملية التنمية الزراعية.ويتم انتقال القطاع الزراعي من خلالها من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة المعتمدة على التكنلوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية.

ان عملية تبني التكنولوجيا ماهي الاسلسلة طويلة من التجارب العلمية والعملية بدأت مع بداية التفكير العلمي الصحيح والمستمر نحو التطور والتجديد والابداع، فتركيا وبالذات منذ تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي الاول عام 1980، وهي تضع سلسلة من الاصلاحات الزراعية بهدف خصخصة الاسواق وتخفيض دعم الزراعة، والغاء الحواجز التجارية، اندماج تركيا في الاقتصاد العالمي، تخفيض العملة التركية، تحديد الاسعار والتجارة وفتح اسواق مالية، فانخفضت الحواجز التجارية انخفاضاً شديداً بما يتمشى مع الاتجاه العام للحكومة نحو سياسات زراعية تتجه نحو السوق.

ان التكنولوجيا الزراعية الحديثة هي في متناول أي بلد نام، بفضل ماحققته المرتكزات الحديثة من وسائل الاتصال عبر لانترنيت اوشبكات الاتصال

الالكترونية.فلم يعد هناك اشكال سوى في ملائمة هذه التكنلوجيا لظروف البلد الساعي لتحقيق تنمية زراعية.وقد ساند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السياسة الزراعية التركية بعد تطبيق سياسة الاصلاح والتكييف الهيكلي، بشأن هذه الاستيراتيجية، وقد قدم البنك الدولي قروض لبرامج التكييف الهيكلي هذه.

في مطلع القرن الحادي والعشرين اصبحت الفرصة افضل امام البلدان النامية لتحقيق تنمية قطاعاتها الزراعية من الظروف التي مرت بها البلدان المتقدمة في المراحل الاولى لتطورها الزراعي.ويشير شولتز Schultz الى ان تحسين نوعية المدخلات الزراعية وعرضها بأسعار مناسبة يمكن الحصول عليها تجعل من المناسب الحصول عليها وتعلم استخدامها بكفاءة، وهذا ما ينطوي عليه مفتاح النمو الاقتصادي الناشئ من الحقل، لقد بلغت المساحة الزراعية الكلية في تركيا بحدود 22.75 مليون هكتار وتشكل حوالي 28.28٪ من مساحة البلاد وبلغت المساحة المزروعة في الثمانينيات 16.372000 هكتار أي بنسبة 71٪ ازدادت في التسعينيات وبعدها الى 18.8 مليون هكتار أي بنسبة 82.2 ٪ من المساحة المزروعة وبزيادة 11٪ عما كانت عليه في الثمانينيات احتلت محاصيل الحبوب المرتبة الاولى من حيث الرقعة الزراعية اذ بلغت في الثمانينيات 13.5 مليون هكتار بنسبة 82٪ من المساحة المخصصة للحبوب اصبحت 14 مليون هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة 74.3٪ أي انخفضت نسبة المساحة المزروعة للحبوب في هذه الفترة مقارنة بالثمانيات احتلت محاصيل البقوليات المرتبة الثانية بالمساحة بمساحة قدرها 1.54 مليون هكتار بنسبة 9.1٪ وصلت في التسعينيات وبعدها الى 1.66 مليون هكتار.

اما المحاصيل الصناعية فكانت في الثمانينيات 13 .1 مليون هكتار نسبة 9 .6٪ ارتفعت إلى نسبة 8 .7 ٪ بسبب الطلب على هذه المحاصيل في الاسواق المجاورة وخاصة في العراق. اما المحاصيل الزيتية بلغت المساحة المزروعة في الثمانيات 833603 هكتار بنسبة 5٪ وانخفضت في التسعينيات وبعدها الى 729542 هكتار بنسبة 8 .3٪ ومحاصيل الدرنيات بمساحة 271400 بنسبة 6 .1٪ ومن التسعينيات وبعدها 311960 هكتار نسبة 4 .1٪ ويلاحظ توسع في حجم المساحات الزراعية لبعض المحاصيل وتراجع محاصيل اخرى للاسباب التي ذكرت سابقاً.وتنطلق السياسة التركية الزراعية من سياسة دعم الاسعار وتوفير متطلبات الزراعة ودعم الانتاج والصادرات والتقليل من الواردات ومحاولة حماية الانتاج الوطني وزيادة كفاءته وفرض الضرائب[1].

ان التجارب والبحوث العلمية، تعد الاتجاهات الحديثة الصحيحة لحصول التغييرات التكنولوجية، وتركيا تمتلك مواد زراعية هائلة مع امكانية كبيرة للتوسع في الانتاج بتكثيف استخدام المكننة الزراعية.

ويعد التغيير التكنولوجي تغييراً في المعرفة والالمام بطرق ووسائل انتاجية جديدة تكون ذات كفاءة عالية نسبة الى طرق الانتاج السابقة لها، من ناحية ثانية تعتبر الاختراعات والابتكارات الجديدة ذات قدرة على تغير كفاءة وفاعلية طرق الانتاج كافة والتغير التكنولوجي هو التغير في معاملات ارتباط مدخلات الدالة بالمخرجات الناجمة عن التطبيق العلمي للمبتكرات في التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي [2].

من ناحية ثانية يعتبر البعض التغير التكنولوجي مجرد انتقال Shifting في دالة الانتاج.لذا فالسياسة التكنلوجيا الزراعية المتمثلة (برأس المال الثابت الزراعي) تهدف الى تطور الانتاج كماً ونوعاً وبشقيه الحيواني والنباتي

والتوسع في استخدام المكننة الزراعية وزيادة الانتاج، والانتاجية والمساحة المزروعة وعلى مستوى الجاميع المحصولية.

لقد كان الاقتصاديين الكلاسيك والمحدثين يركزون على النمو السكاني باعتباره النمو في قوة العمل ويهملون دور التكنلوجيا في زيادة الانتاج باعتباره متغيراً خارجياً. بعد ذلك اعتبرت التكنولوجيا متغيراً داخلياً ويمثل استجابة حركية للتغيرات التكنولوجية تسمح باحلال المعرفة محل الموارد[3] أي بمعنى اخر احلال الموارد الاقل كلفة او الاكثر وفرة محل الموارد ذات الكلفة العالية، أي الانتاج.

مشكلة الفصل الخامس

يجب ان يؤخذ بعين بالاعتبار طبيعة القطاع الزراعي وامكانياته الموروديـة ومتغيراته المحتملة في رسم السياسات الاقتصادية الزراعية، كي تسهم هذه السياسات بدورها الفاعل في بناء القطاع الزراعي والترابط فيما بينها والتنسيق في تحقيق الاهداف فضلاً عن الاخذ بالاعتبار الاحتمالات والمتطلبات الدولية وهي التي تعني باتجاهات الطلب والعرض الدولي للانتاج الزراعي والموازنة مابين النمو السكاني ونمو الانتاج الزراعي.والاهتمام بالميزة النسبية في الانتاج، والمتطلبات الوطنية والامنية التي تعني بتحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي وتوظيف قدر اكبر من عوامل الانتاج لتعظيم حجم الناتج.

وتبرز امكانية السياسة التكنولوجية الزراعية والمكننة الزراعية بالذات من خلال دورها الفاعل في انماء القطاع الزراعي واحداث التغييرات المطلوبة فيه، مساهمة في التنمية الاقتصادية لتركيا وتعتمد الدراسات الحديثة في السياسات التكنولوجية الزراعية على ان هناك علاقة طردية بين الانتاجية للوحدة

المساحية والتغييرات التكنلوجية، وان التباطؤ في الاستخدام التكنولوجي يؤدي الى تباطؤ في التنمية الزراعية عموماً وبالتالي التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التفاوت بين نمو الانتاج الزراعي والنمو السكاني المتزايد، فأستخدام التكنلوجيا الزراعية بشقيها البايوليوجي والميكانيكي تعتبر مؤشراً لمغادرة الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة.

وتعتبر تركيا اكبر منتج ومصدر للمنتجات الزراعية من اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا، فقد بلغت الصادرات الزراعية مثل البندق، والتبغ، والبقول، والزيوت، والفاكهة المجففة والجوزيات والمنتجات الحرجية والقمح والقطن نحو 23٪ من مجموع عائدات الصادرات التركية.

ان سياسة التكنولوجيا الزراعية تعني الكفاءة في توفير واستخدام التكنلوجيا، لتحقيق التغييرات والاهداف المطلوبة في تنمية وبناء قطاع الزراعة، ويمكن تعريفها بأنها المعارف والخبرات والمهارات المستخدمة في العمليات الانتاجية، الزراعية، وتتمثل التكنلوجيا الزراعية بـالالات والمكائن والمعدات الزراعية فضلاً عن التكنولوجيا الكيميائية والبايولوجية ويمكن تمثيل التكنولوجيا الزراعية برأس المال الثابت الزراعي المتكون من الالات والمكائن والمعدات ووسائل النقل الزراعية والابنية والانشاءات، حيث يعد تكوين رأس المال الثابت الزراعي اهم العناصر في التكوين التكنولوجي، وهو يمثل الاضافات الى رصيد رأس المال الحقيقي، وهو يمثل ايضاً الادخار الحقيقي للمجتمع الذي يحدد بدوره معدلات النمو الاقتصادي لكونه من الامور الاستراتيجية ذات العلاقة لمسألة التنمية الزراعية [4].

ويضيف شولتز Suhaltz ان Tcchnological improvement التحسن التكنولوجي هو افضل مصدر ينتج اكبر نسبة عوائد بالمقارنة مع

الكلفة [5].وتعد التكنولوجيا الزراعية مدخرة للعمل ورأس المال بنسب مختلفة اكثر من كونها محايدة.فتحييز باتجاه احد عناصر الانتاج بعيداً من العنصر الانتاجي الاخر[6].ومن وجهة نظر هاباكوك Habbakuk فان التحيز باتجاه عناصر الانتاج يعطي للولايات المتحدة الامريكية (المدخرة لعنصر العمل) ميزة نسبية هامة في تطوير الابتكار Innovation الذي به تهدف الى ادخار عنصر العمل

وتعد تركيا احد الاقطار النادرة في العالم التي تتمتع بمميزات قابلة للتطور الزراعي حيث الظروف المناخية الملائمة والاراضي الواسعة والموارد المائية الوفيرة [7]، وحيث يوجد فيها 26حوضاً مائياً، تبلغ مساحتها 779452كم^2، ومجموع ايرادها المائي 186.5 مليار م3 منها 31.5مليار م3 في الفرات وحوالي 26مليار م3 في دجلة.كما يوجد في تركيا العديد من الانهار الدولية اهمها الفرات ودجلة واراكسي وميريك وقرة والعاصي [8]. كما تمتلك تركيا اكبر مساحة من الاراضي الزراعية في اوربا بعد الاتحاد السوفيتي، وهي مكرسة لانتاج جميع انواع الحبوب والخضر والفاكهة [9]، وتمثل الاراضي الزراعية حوالي 35.6٪ من الاراضي التركية،28٪ ارضي رعوية و30.2٪ غابات واحراش والجزء المتبقي مستنقعات[10].

لقد تطورت مدرستان في فكر التنمية الاقتصادية كبرهان اثر استخدام المكننة في توظيف العمل، الاولى اعتقدت ان استخدام المكننة يقود الى زيادة الطلب على العمل عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية فيؤدي الى خلق فرص عمل في القطاع الزراعي وغير الزراعي مثل صيانة الالات الزراعية، التنظيم، الادارة ...الخ اما الثانية فهي ترى ان استخدام المكننة يؤدي الى ازاحة نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية ومن ثم زيادة معدلات البطالة خاصة وان

فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي متدنية في هذه البلدان.وبهذا نرى ان المدرسة الاولى تؤيد استخدام المكننة اما الثانية فترفضها.فالتغييرات التكنلوجية التركية باستخدام المكننة الزراعية هي جزء من التغييرات الهيكلية التركية، فدور تكنلوجيا المكننة هي ادخار عنصر العمل سواء في اقامة زراعة عمودية او زراعة افقية.

اهمية الفصل الخامس:

ان سياسة التكنولوجيا الزراعية هي احدى السياسات الاقتصادية الزراعية والتي ترتبط توجهاتها باستيراتيجية التنمية الزراعية وتتلخص توجهات التنمية الزراعية التركية :بترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية، واستصلاح الاراضي (مشروع الكاب)، والتكثيف الزراعي ورفع انتاجية العمل الزراعي والتوسع في تدريب العمالة ومكننة العمليات الزراعية وزيادة كفاءة استخدام الرقعة الزراعية والمياه والتوسع في مجالات الابحاث التي تؤدي الى تطور العمليات الزراعية.الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية وازالة الفوارق بين الريف والمدينة وتحقيق عدالة توزيع الدخول سواء داخل القطاع الزراعي ذاته او بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى

ان التكنولوجيا الزراعية اساس زيادة الانتاج الزراعي وتشير البحوث الاقتصادية الى ان التكنلوجيا البايولوجية هي البديلة عن الارض الصالحة للزراعة والتي تشكل قيداً على الزراعة في بعض الدول الكثيفة السكان مثل اليابان وجنوب شرق اسيا، اما التكنولوجيا الميكانيكية فتعد البديل عن القوى العاملة التي تشكل قيداً على الزراعة في بعض الدول ذات الكثافة السكانية الواطئة وتتمتع بمساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

ان تركيا ذات الموقع الجغرافي المتميز، من حيث كونها دولة تقع في اعالي حوضي دجلة والفرات ولسعة مساحة اراضيها الزراعية فقد اتجهت وضمن سياستها المائية نحو تنفيذ مشاريع اروائية كبيرة بغية التوصل للاستثمار الامثل للمياه [11]، والذي سيساهم في زراعة اكبر مساحة ممكنة من الاراضي ضمن سياسة التوسع الافقي والعمودي.ان تحقيق اقصى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة او تحقيق نفس القدر من الدخل الزراعي بموارد اقل وذلك في ظل تحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى في مجال الزراعة.

وتضم السياسة الاقتصادية الزراعية، بالاضافة الى السياسة التكنولوجية الزراعية مجموعة من السياسات الاقتصادية الزراعية وهي (السعرية، الاستثمارية، التجارية، الانتاجية، التسويقية، الائتمانية).والسياسة الاقتصادية الزراعية بدورها هي احدى الفروع للسياسة الاقتصادية للدولة، وتعرف بأنها الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية، وتعرف كذلك بأنها مجموعة الاجراءات والاساليب الانمائية والاصلاحية المعتمدة في القطاع الزراعي التي تتحقق بتنفيذها اهداف معينة، فقامت الحكومة التركية بتخفيض الحواجز التجارية كتخفيض العملة التركية، تحرير الاسعار وفتح اسواق مالية، لقد ادى تلك الى تحسن قدرة الصادرات الزراعية على المنافسة فزاد حجم الانتاج الزراعي وصادراته.

ان الابتكارات المدخرة للعمل سوف تربك اصحاب القرار السياسي لان استخدام التكنلوجيا كثيفة عنصر رأس المال يعد تجربة غير عقلانية لسببين هما ان التكنلوجيا ذات الكثافة الرأسمالية قد تكون هي الوحيدة المعروضة قيد العمل والثاني ان التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل باهضة الكلفة، نظراً لان

السلع الرأسمالية المستوردة قد صممت اصلاً لادخار عنصر العمل ذي الكلفة العالية باستخدام راس المال الاقل كلفة نسبياً اذا ماتتبعنا اسعار العناصر النسبية في الدول المصنعة للسلع الرأسمالية المستوردة، ومن المعلوم انه في أي عملية انتاجية يسهم النوعان من التغييرات في توليد مخرجاتها، الاول تغييرات في الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج والثاني تغييرات نوعية مصدرها التقدم التكنولوجي المؤثر في كفاءة عوامل الانتاج.

تطور الانتاج الزراعي

اولاً : محاصيل الحبوب :

بلغت المساحة الكلية لزراعة الحبوب في الثمانيات بحدود 1356070 هكتار وشملت محاصيل القمح، الشعير، الذرة، الجاودار، الشوفان، الرز، الدخن. ازدادت هذه في التسعينات وبعدها الى اكثر من 14 مليون هكتار توزعت بنسب متباينة بين المحاصيل وهي كالاتي[12]:

- القمح : بلغت المساحة المزروعة بالقمح في الثمانينات بحدود 3 .9 مليون هكتار وشكلت نسبة قدرها 7 .68٪ من المساحة المزروعة بالحبوب في حين بلغت انتاجية الهكتار الواحد 1955 كغم، ارتفعت المساحة في التسعينيات وبعدها بحدود 4 .9 مليون هكتار وشكلت نسبة قدرها 5 .67٪ انخفضت نسبة المساحة ولكن ازدادت الانتاجية الى 1988 كغم هكتار ويرجع السبب الى ارتفاع الانتاجية لاستخدام الوسائل الحديثة بالزراعة والاهتمام بالارض والبذور المحسنة.

- الشعير : كانت المساحة المزروعة في الثمانينيات لهذا المحصول 2 .3 مليون هكتار شكلت نسبة قدرها 6 .23٪ من المساحة المزروعة بالحبوب اما

انتاجية الهكتار كانت 2054 كغم ارتفعت المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها اذ بلغت 3.6 مليون هكتار بنسبة قدرها 25.8٪ أي بزيادة قدرها 2.2٪ عن المرحلة السابقة وشهدت انتاجية الهكتار ايضا زيادة اذ بلغت 2123 كغم.

- الذرة : احتلت المساحة المزروعة بهذا المحصول في الثمانينيات بحدود 529 الف هكتار شكلت نسبة قدرها 3.9٪ وبانتاجية بلغت 3827 كغم هكتار ازدات المساحة في التسعينيات وبعدها الى 557 كغم/ هكتار بنسبة قدرها 3.9٪ كما شهدت الانتاجية بزيادة المحصول الى 3190 كغم.

- جاودار : بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول بحدود 265 الف هكتار في الثمانينات بنسبة قدرها 1.9٪ انتاجية وصل الى 1595 كغم / هكتار انخفضت المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها الى 144الف هكتار بنسبة قدرها 1٪ أي تراجعت المساحة الى النصف تقريباً اما الانتاجية على معدلاتها.

- الشوفان : يعد الشوفان من المحاصيل التي شهدت زيادة في المساحة لمرحلة التسعينات وبعدها كما كانت عليه مرحله الثمانيات اذ كانت المساحة 154 الف هكتار بنسبة قدرها 1.1٪ وبانتاجية قدرها 1786 كغم/ هكتار ارتفعت المساحة في التسعينيات وبعدها الى 168 الف هكتار بنسبة 1.2٪ وبزيادة قدرها 0.2٪ عن المرحله السابقة والانتاجية كانت 1858 كغم/ هكتار.

- الرز: شهد هذا المحصول نقصان في حجم المساحة خلال التسعينيات وبعدها مقارنة مع الثمانيات اذ كانت المساحة 62 الف / هكتار في الثمانيات بنسبة قدرها 0.4٪ بانتاجيه 3035 كغم/ هكتار انخفضت الى (52) الف

هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة قدرها 3 .0٪ وبانتاجية بلغت 2833 كغم / هكتار.

- محصول الدخن :لم تبرز اهمية لهذا المحصول في حجم المساحة المزروعة بالحبوب اذ لم تتجاوز اكثر من 7 .9 الف هكتار وشكلت نسبة قدرها 07 .0٪ وانتاجية 1487 كغم/ هكتار انخفضت هذه المساحة الى الثلث أي بحدود 2 .3 الف هكتار بنسبة قدرها 02 .0٪ وبانتاجية 1633 كغم / هكتار.

عموماً يمكن القول ان نسبة ما تتشكله محاصيل الحبوب كبيرة جداً اذ ما قورنت بالمساحة الزراعية وشهدت توسع في حجم المساحة والانتاجية لبعض المحاصيل مع تراجع للبعض الاخر. كانت السياسة الزراعية التركية تهدف الى توفير حاجيتها من المحاصيل وتصدير الفائض او دخولها كمواد غذائية رئيسية. يزرع هذه المحاصيل في مناطق داخل الاناضول، ولايات تونتا - انقره، وادنه شرق البلاد، ومنطقة بورغات اواسط الاناضول.

ثانياً : المحاصيل الصناعية

بلغت المساحة المزروعة بهذه المحاصيل في مرحلة الثمانيات بحدود 1 .1 مليون هكتار شكلت نسبة قدرها 9 .6٪ من المساحة الكلية للزراعة ارتفع حجم المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها لتصل الى 4 .1 مليون هكتار بنسبة قدرها 8 .7٪ أي بزيادة قدرها 9 .0٪ عن المرحله السابقة والسبب في التوجه لزيادة الرقعة الزراعية الى ادخال المحاصيل الزراعية كمواد اساسية في الصناعة وشملت المحاصيل قيد الدراسة القطن، السكر، التبغ، الياسون، كبسولة الافيون، خيوط الكتان.

- القطن :يحتل محصول القطن المرتبة الاولى بين المحاصيل الصناعية اذ بلغت المساحة المزروعة بحدود 546275 هكتار بنسبة قدرها 1 .48٪ في حين بلغت الانتاجية 837 كغم / هكتار ارتفع حجم المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها الى 711868 هكتار بنسبة قدرها 8 .48٪ أي بزيادة قدرها 7 .0٪ عن المرحلة السابقة وشهدت الانتاجية ايضاً زيادة ووصلت الى 1148 كغم / هكتار أي بزيادة قدرها اكثر من 300 كغم / هكتار.

- السكر : بلغت المساحة المزروعة من المحصول بحدود 358966 هكتار بنسبة قدرها 6 .31٪ في حين بلغت الانتاجية بحدود 32759 كغم/ هكتار ارتفعت المساحة في التسعينيات وبعدها الى 424787 هكتار وبنسبة قدرها 1 .29٪ وارتفعت الانتاجية الى 36829 كغم/ هكتار.

- التبوغ :كان نصيب محصول التبوغ المرتبة الثالثة بين المحاصيل الصناعية اذ بلغت المساحة المزروعة في الثمانينيات بحدود 119130 هكتار بنسبة قدرها 5 .17٪ وانتاجية الهكتار الواحد بلغت 949 كغم / هكتار ارتفعت المساحة الى 25 الف هكتار بنسبة قدرها 9 .16٪ وانتاجية وصلت الى 929 كغم / هكتار. ان التوسع في المساحة جاء بسبب اهتمام تركيا بانتاج السكاير وتفرض تركيا الحماية على هذا الانتاج وان السكائر الاجنبية محدودة التداول وتحاول الاكتفاء الذاتي من المتنوج.

- الياسون :بلغت المساحة المزروعة في مرحلة الثمانينيات بحدود 13750 هكتار نسبة قدرها 2 .1٪ بينما الانتاجية كانت 710 كغم / هكتار. ارتفعت المساحة المزروعة في مرحلة التسعينيات وبعدها بحدود 39900 هكتار أي مما يعادل ثلاثة اضعاف المساحة في المرحلة السابقة وبنسبة قدرها 5 .2٪ ولكن الانتاجيه انخفض الى 600 كغم / هكتار.

- كبسولة الافيون :حظي هذا المحصول بتطور في حجم المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها عما كان في الثمانيات اذ لم يتجاوز 10 الف هكتار في الثمانيات بنسبة قدرها 8 .0٪ من المحاصيل الصناعية وانتاجيه قدرها 630 كغم / هكتار اما مرحلة التسعينيات وبعدها قد بلغت 35210 هكتار أي بثلاثة اضعاف واكثر وشكلت نسبة قدرها 5 .2٪ من المساحة المزروعة والانتاجية بمعدل 448 كغم / هكتار.

- خيوط الكتان :تراجع هذا المحصول في التسعينات وبعدها عما كانت عليه في الثمانينات فقد بلغت بحدود 5700 هكتار في الثمانينات بنسبة قدرها5 .0٪ فقط وبانتاجه 185 كغم / هكتار اما في التسعينات وبعدها حتى بلغت 674 هكتار فقط بنسة قدرها 04 .0٪ وانتاجيه فقط 8 .43 كغم/ هكتار.وشهدت هذه المحاصيل تبايناً من حيث السنوات خلال المرحلتين فقد شهدت الثمانينات تبايناً واضحاً من حيث المساحة والانتاجية فقد كانت عام 1981 بحدود 2 .1 مليون هكتار ارتفعت عام 1984 الى 4 .1 مليون هكتار ثم تراجعت عام 1988 الى 28 .1 هكتار وكانت عام 1991 بحدود3 .1 مليون هكتار ازدادت الى 4 .1 مليون في 1992، 1996 لترتفع الى5 .1، 6 .1 مليون عامي 1997، 1998.

ثالثاً : المحاصيل الزيتية

بلغ معدل المساحة المزروعة من المحاصيل الزيتية في مرحلة الثمانينات بحدود 833602 هكتار وشكلت نسبة قدرها 5٪ من المساحة الزراعية الكلية انخفضت في التسعينيات وبعدها الى 729542 هكتار نسبة قدرها 8 .3٪ وشملت هذه المحاصيل، عباد الشمس، السمسم، فول الصويا، الفول السوداني، بذور الكتان، الالياف.

- عباد الشمس :بلغت المساحة المزروعة في الثمانينات بحدود 625 الف هكتار شكلت نسبة قدرها 4 .79٪ من المساحة المزروعة، المحاصيل الزيتية، انخفضت المساحة الى 513 الف هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة قدرها 4 .78٪ اما الانتاجية كانت 1300 كغم / هكتار ارتفعت الى 1424 كغم / هكتار، أزداد الاهتمام به كونه يدخل كمادة اساسية في صناعة الزيوت.وشهدت تبايناً في المرحلتين خلال السنوات فقد كانت عام 1981 بحدود 2/ 1 مليون هكتار ارتفعت الى 4/ 3 مليون هكتار عام 1988 اما في مرحلة التسعينيات وبعدها كانت في 1991 بحدود (567) الف هكتار حافظت على مستوياتها للاعوام 1995، 1998 وكانت على التوالي (585، 586) الف هكتار.

- السمسم :يحتل المرتبة الثانية من المحاصيل الزيتية وبلغت المساحة 78031هكتار تشكل نسبة 9 .9٪ من المساحة المزروعة وبانتاجية 527 كغم/ هكتار ارتفعت في مرحلة التسعينيات وبعدها الى 87250 هكتار نسبة قدرها 9 .11٪ اما الانتاجية 420 كغم / هكتار تباينت المساحة خلال السنوات فقد كانت عام 1981 بحدود 45 الف هكتار ارتفعت عام 1983 الى 90 الف هكتار ومن ثم 108 الف هكتار وعام 1987 تراجعت عام 1988 الى 94 الف هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت عام 1991 بحدود 94 الف هكتار انخفض الى 68 الف هكتار عام 1997. وشهد ايضاً انخفاضاً في الانتاجية خلال هذه الفترة.

- فول الصويا : بلغت المساحة المزروعة في الثمانينيات بحدود 52737 هكتار بنسبة قدرها 6 .7٪ وانتاجيه بحدود 1978 كغم / هكتار انخفضت المساحة في التسعينيات وبعدها الى 31570 هكتار بنسبة قدرها 8 .4٪ ولكن

شهدا ارتفاعاً في الانتاجية الى حدود 2253 كغم / هكتار.تباينت المساحة خلال سنوات الثمانينات فقد كانت عام 1981 بحدود 17 الف هكتار ارتفعت عام 1985 الى 60 الف هكتار وصلت عام 1987 الى 112 الف هكتار وايضاً شهدت تبايناً في الانتاجية ففي عام 1981 كانت 880 الف هكتار، وصلت الى اكثر من 2 .2 طن عام 1986 - 1987. اما مرحلة التسعينات وبعدها فقد كانت عام 1991 بحدود 49 الف هكتار انخفضت عام 1985 الى 31 الف هكتار الى انه وصلت عام 1987 الى 19 الف هكتار اما الانتاجية كانت بحدود 202 .2طن / هكتار.

- الفول السوداني :كانت المساحة المزروعة من المحصول في الثمانينات بحدود 24350 هكتار وشكلت نسبة قدرها 3٪ وانتاجه 3 .2 طن هكتار ارتفعت المساحة المزروعة في التسعينات وبعدها الى 30475 هكتار والانتاجية 4 .2 طن / هكتار وبنسبة عن المرحله السابقة 6 .1٪ اذ كانت 6 .4٪.وتراوحت في الثمانيات س 21-32 الف هكتار ففي عام 1981 كانت25 الف هكتار زعام 1985 كانت 21 الف هكتار ارتفعت عام 1986 الى 32 الف هكتار الانتاجيه تراوحت بين 2-7 .2 طن هكتار.

- هناك محاصيل اخرى تزرع بنسبة قليلة جداً مثل بذور الكتان ولا يتجاوز المساحة المزروعة اكثر من 3 .1 الف هكتار والالياف فقط 144 هكتار.

رابعاً :محاصيل البقوليات

بلغت المساحة المزروعة بالبقوليات في مرحلة الثمانينيات بحدود 541 .1 مليون هكتلر ارتفعت المساحة في التسعينيات وبعدها الى حدود 660 .1 مليون

هكتار. تتوزع على محاصيل، العدس، الحمص، الفاصوليا اليابسة، الباقلاء، اللوبيا. فقد تباينت المساحة خلال السنوات حيث كانت عام 1981 بحدود (747) ألف هكتار ارتفعت عام 1983 الى 3 .1 مليون هكتار لتصل في 1988 الى 2 .2 مليون هكتار اما في عام 1991 كانت 1 .1 مليون هكتار ارتفعت عام 1994 الى 8 .1 مليون هكتار وانخفضت عام 1998 الى 6 .1 مليون هكتار.

- العدس :احتل محصول العدس المرتبة الاولى بين المحاصيل اذ بلغت المساحة بحدود 674 ألف هكتار نسبة قدرها 7 .43٪ بانتاجية مقدارها 890 كغم هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت بحدود 610 ألف هكتار نسبة قدرها 6 .39 ٪ وانتاجية 960 كغم / هكتار وبمستوى السنوات كانت عام 1981 بحدود 250 الف هكتار ارتفعت الى 500 الف هكتار عام 1985 لتصل الى معدلاتها عام 1988 لتصل الى 983 ألف هكتار وتراوحت الانتاجية بين 900 كغم - 1طن / هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت عام 1991 بحدود (790) ألف هكتار تناقصت عام 1995 الى (650) ألف هكتار لتصل عام 1998 الى (550) ألف هكتار.

- الحمص : بلغت المساحة المزروعة في الثمانينات (8 .534) ألف هكتار شكلت نسبة 8 .34٪ وبانتاجية 1030 كغم /هكتار ارتفع معدل المساحة في التسعينيات وبعدها الى 750 ألف هكتار نسبة قدرها 0 .45٪ ومعدل الانتاجية 930 كغم / هكتار وتباينت خلال السنوات 1981 كانت 200 ألف هكتار وانتاجية 1طن / هكتار ارتفعت الى 399 ألف عام 1985 لتصل عام 1988 الى 778 ألف هكتار واستمرت المساحة بزيادة في التسعنيات وبعدها

حيث كانت 1991 بحدود 878 الف هكتار وانتاجية 970 كغم هكتار بدأت بالانخفاض لتصل الى 6650600 كغم / هكتار لعامي 1994، 1998.

- الفاصوليا اليابسة :احتل هذا المحصول الرتبة الثالثة بين المحاصيل وبلغ معدل المساحة في الثمانينات (138.6) الف هكتار نسبة قدرها 8٪ ومعدل الانتاجية (1420) كغم هكتار ارتفعت المساحة في التسعينات الى (170) الف هكتار نسبة قدرها 18٪ وارتفعت الانتاجية الى 1850 كغم / هكتار يرجع هذا التوسع الى سعة السوق المحلية والخارجية لهذا المحصول وتباينت المساحة خلال سنوات المرحلتين فقد كانت عام 1981 بحدود (105) الف هكتار وصلت عام 1985 الى (150) الف هكتار لتصل عام 1988 الى (180) الف هكتار وبانتاجية تراوحت بين 1.1 - 1.5 طن للهكتار الواحد. اما في عام 1991 كانت المساحة (178) الف هكتار وحافضت على مستوياتها خلال فترة التسعينات بأنتاجية 1.2 - 1.3 طن/ هكتار.

- هناك محاصيل اخرى تزرع ولكن لاتشكل نسبة من حيث المساحة والانتاجية مثل الباقلاء واللوبيا.

خامساً : المحاصيل الدرنية

بلغ معدل المساحة المزروعة في الثمانينات 271400 هكتار ارتفعت المساحة في التسعينات وبعدها الى 311990 هكتار وتباينت المساحة منذ بداية الثمانينات حيث كانت عام 1981 بحدود 266 الف هكتار ازدادت الى أكثر من 300 الف هكتار عام 1985 ثم انخفضت الى 285 الف هكتار اما في عام 1991 فقد كانت 300 الف هكتار ارتفعت عام 1995 الى 355 الف هكتار

ثم انخفضت عام 1998 الى 322 ألف هكتار وشملت هذه المحاصيل، البطاطا، البصل اليابس، الثوم، البنجر السكري.

- البطاطا :بلغت المساحة المزروعة بحدود 186 ألف في الثمانينات وشكلت نسبة 7 .68٪ من المساحة المخصصة للدرنيات وبانتاجية كانت بحدود 17 طن للهكتار الواحد ازدادت المساحة في التسعنيات وبعدها الى 203 ألف هكتار نسبة قدرها 65٪ وايضاً شهدت الانتاجية زيادة واصبحت 23 طن / هكتار.وعلى مستوى السنوات فقد كانت المساحة المزروعة بين عام 1981 - 1988 تتراوح بين 180 - 196 ألف هكتار والانتاجية بمعدل 16-20 طن اما مرحلة التسعينات وبعدها فقد تراوحت بين 190-210ألف هكتار وازدادت الانتاجية فتراوحت بين 22-25 طن / هكتار. ومحصول البطاطا من المحاصيل التي شهدت رواجاً في الاسواق المجاورة ومنها العراق وكان هذا وراء التوسع في المساحات الزراعية والاهتمام بالانتاجية.

- البصل اليابس : بلغت المساحة المزروعة 72ألف هكتار في الثمانينات نسبة قدرها 5 .26 ٪ اما الانتاجية فقد بلغت 15 طن / هكتار ارتفعت المساحة في التسعنيات وبعدها لتصل الى 3 .96 ألف هكتار نسبة قدرها 8 .30٪ من المساحة المزروعة وانعكس ذالك ايضاً على الانتاجية فقد وصلت الى 5 .19 طن/ هكتار وكان لهذا التوسع نفس الاسباب التي دفعت لمحصول البطاطا لقد كانت المساحات المزروعة في الفترة 1981 - 1988 تتراوح بين 70-81 ألف هكتار تزداد وتتراح نسبة قليلة والانتاجية تراوحت بين 14-17 طن الفترة اما عام 1991 فقد ارتفعت المساحة الى 89 ألف هكتار ارتفعت عام 1995 الى 123 ألف هكتار وبانتاجية تراوحت خلال هذه الفترة من 17- 22 طن / هكتار

- هناك محاصيل درنية تزرع في تركيا ولكن لاتشكل نسبة من حيث المساحة والانتاجية مثل محصول الثوم والبنجر السكري وقد بلغت معدلات المساحة المزروعة 12000 هكتار نسبة قدرها 3 .4٪ للثمانينات ازدادت 10200 هكتار في التسعنيات وبعدها بنسبة قدرها 2 .3٪ اما محصول البنجر فقد بلغت المساحة 1400 هكتار نسبة قدرها 5 .0٪ الثمانينات و2160 هكتار نسبة قدرها 08 .0٪ بانتاجية 47طن/هكتار بالتسعينيات وبعدها مساهمة الفلاحين الزراعين في المحاصيل النباتية الحيوانية لتصل الى 1 .99٪ من النشاطات الزراعية الاخرى.

الانتاج الزراعي التركي والاثر المعنوي لاستخدام الالات والمكائن الزراعية

تبين المعادلة رقم (1) انه عند زيادة استخدام مكائن البذار بمقدار 10٪مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي بمقدار 1, 57٪

Agp= B0+B1cv+u

Agp= 3. 75+0. 157Cv…. (1)

T= 1. 75 19. 4 R2 =96. 4 R=0. 98

F=36. 6

حيث ان: منال

Agp= الناتج الزراعي المحلي Ag. Gop

CV=عدد البذرات cultivator

اما اثر مكائن الحليب على الانتاج الزراعي فتبين المعادلة رقم 2 بزيادة استخدام مكائن الحليب بمقدار 10٪مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة فانه سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بمقدار 7 ,5٪

Agp= B0+B1MM+u

Agp= 30+0. 571MM······(2)

T= 21. 98   7. 6   R2=80. 5   R=0. 897   F= 57. 7

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

Milking Machine=MM عدد مكائن الحليب بالالف وبزيادة استخدام مكائن زراعة المحاصيل seed drill الى نسبة 10٪مع ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى تناقص الناتج الزراعي بنسبة 47 ,3٪ معادلة (3)

Agp= 64. 3-0. 3. 47cp···. . (3)

T= 8. 68- 374   R2= 50   R=-0. 707
F=13. 99

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي(13)

Cp=عدد مكائن زراعة المحاصيل بالالف creal planter وعند زيادة استخدام اللرولر land rollor بنسبة 10٪ مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 7 ,16٪ معادلة (4)

Agp= 31. 4 +1. 67LR ...... (4)

T= 3. 14 6. 91 R2 =77. 3 R =0. 879

F =47. 74

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

LR=عدد الرولر بالالف land roller

وبزيادة استخدام الساحبات tractor بنسبة 10٪ مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي لنسبة 0, 797٪ معادلة (5)

Agp= 14. 6+0. 0797 Tc.... (5)

T= 5. 1 18. 2 R2 =95. 9 R=0. 979

F=388

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

TC=عدد الساحبات بالالف tractor

وعند زيادة استخدام المحراث الذي يجر بالتراكتور بنسبة 10٪ مع افتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بمقدار0, 74٪ معادلة(6)

Agp= 7. 6 +0. 074MP........ (6)

T= 3.96 7.7 R2=97.6 R=0.988

F=564

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

Mp=محراث يجر بالتراكتور Mdd board type tractor وعند زيادة استخدام Animal drawn محـراث يجـر بواسـطة الحيـوان بنسبة 10٪ مـع افتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى يؤدي الى تناقص الانتاج الزراعي بمقدار 0,729٪ معادلة (7)

Agp= 80.4 - 0.0729 AD……. (7)

T= 39 -19.26 R2=96.4

R=0.982 F=370

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

AD=Animal drawn عدد المحاريث التي تجر بالحيوان (بالالف)

وبزيادة استخدام المحراث الخشبي wooden plough بنسبة 10٪ مـع افتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى سيعمل على انخفاض النتـائج الزراعـي بمقدار 0,421٪ معادلة (8)

Agp= 61.0-0.0421 WP……. (8)

T= 58.3 -24.03 R2=97.6 R=0.988

F=577

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

wooden plough=Wp عدد المحاريث الخشبية (بالالف)

لقد كانت مكائن تحضير الارض وخلافه منذ زمن بعيد هدف النشاط الابداعي للفلاحين والحدادين والشركات الصناعية ووكالات القطاع العام، وقبل القرن التاسع عشر كان قد حدث تطوير واسع للمحاريث وغيرها[14]، الاان القرن التاسع عشر كان عصر الاختراع بالنسبة للعدد الزراعية[15]

ويتبين عند اختبار معنوية المتغيرات المستقلة في المعادلات من 1-8، اننا نختبر فرضية العدم Ho:b=0 والفرضية البديلة Ho:blo، فيلاحظ ان قيمة T المحسوبة بمستوى معنوية 0.05 درجة ثقة 0.95 درجة حرية 16 اكبر من T الجدولية، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة independent variables في كل من المعادلات الثمانية تؤثر بشكل معنوي على الناتج الزراعي Dependent variable.بمعنى اننا نرفض فرضية العدم والتي تقول انه لايوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد الناتج الزراعي في كل من المعادلات الثمانية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان تأثير المتغيرات المستقلة independent variables على المتغير المعتمد (الناتج الزراعي) لايساوي صفر، فهناك تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في المعادلات المذكورة [16].

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لفرض الوصول الى هدف البحث، وقد تم احتساب المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتياديةOLS لما تتصف به من اعطائها افضل المقدرات الخطية غير المتحيزة Best liner Unbiased Estimators (BLUE)[17].

لقد تبين ان المساحات المزروعة متناقصة خلال فترة الدراسة وبنسبة 36, 6٪ [18]. الا ان الانتاج الزراعي متزايد خلال فترة الدراسة فمثلاً ازداد انتاج الحبوب وبنسبة 365 الف طن سنوياً وازداد انتاج البقوليات وبنسبة 83, 2 الف طن سنوياً وازداد انتج المحاصيل الزيتية بمقدار 46, 1 الف طن سنوياً وازداد انتاج المحاصيل الصناعية بمقدار 375 الف طن سنوياً وازداد انتاج الدرنيات وبمقدار 179, 1 الف طن سنوياً 0000الخ مما يدل ان الانتاجية لوحدة المساحة المزروعة منذ متزايدة بسبب استخدام التقنيات الحديثة ومنها الالات والمكائن الزراعية الحديثة جدول-1-.كذلك من الامور التي ادت الى زيادة الانتاجية الزراعية هي تناقص استخدام الالات القديمة البدائية في الزراعة مثل المحراث الخشبي.

جدول- 1-

معاملات قياس تطور الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل

TB	D.W	R	B1	BO	
4.9	2.46	57	365	29929	انتاج الحبوب
18.2	1.88	75.9	83.2	551	البقوليات
7.5	2.46	75.7	45.7	1346	المحاصيل الزيتية
6.2	1.96	68.7	375	8204	المحاصيل الصناعية
17.2	1.81	94.3	179	3085	الدرنيات

المصدر: احتسب من قبل الباحثة باستخدام البيانات والمصادر التالية

- Statistical year book of Turtey, state institute of statistic, prime ministry, republics of Turkey , Ankara, 1980, 1989 , 1993, 1999
- The Summary of Agricultural statistiecs , Ankara , 1994.

وقد يتبادر الى الذهن سؤال لماذا لاتزال الالات التي تجر بالحيوان مستخدمة ولوانها متناقصة فقد انخفضت من 775الف الة عام 1981الى 612الف الة عام 1987والى 517 عام 1992 والى 422 عام 1996 و320 عام 1998[19]. كذلك لاتزال الارض في انحاء كثيرة من العالم النامي اليوم تحضر باستخدام ثورين يجران محراثاً خشبياً، وتحصد الحبوب بمنجل بسيط 000الخ، رغم التحسينات الواسعة في كافة اشكال التقنية الميكانيكية فليس أي منها ملائماً في البيئات التي تكون فيها القيمة الحقيقية للايدي العاملة البشرية واطئة [20].

نتائج التحليل القياسي لاستخدام الالات والمكائن الزراعية في تركيا:

لقد تم اعتماد الدالة التالية لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Agp الناتج المحلي الزراعي

Agp= f (TC, CV, MP, AD, WP, LR, CP, MM, AgE)

حيث ان

Agp=B0+B1TC+B2CV+B3MP, B4AD+B5WP+B6LR+B7CP+B8MM+B9AgE+U

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد [21]، فتم احتساب الدالة الخطية، وبعد مرحلة التوصيف ثم تقدير قيمة المعلمات باستخدام طريقة OLS والتي على اساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Ag. GDP، وقد اجتازت الدالة الاختيارات الاحصائية بنجاح مثل اختبار T واختبار R2 وR-2 وDW [22].

التطبيق العملي Empirical work :

لقد اقترنت نتائج التحليل القياس النماذج التالية لاثر المتغيرات المستقلة على الناتج الزراعي التركي للفترة (1981-1998)

Agp= 63.5 − 0.0819 TC +0.005CV+ 0.0652MP −0.0359 AD−0.0282WP

T = 2.88 −2.92 3.03 3.12 −2.93 −2.08

−0.139LR+0.0435CP−0.071MM +2.31AgE

−2.5 2.87 −2.65 2.7

R2=99.1 R−2=97.8 D.W=2.1 S=1.27

ويتضح من المعادلة ان المتغيرات المستعملة المذكورة انفاً تؤثر على المتغير المستقل ولكن بدرجات متفاوتة ويظهر ذلك من خلال قيمة T المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة.اما قيمة معامل التحديدR2 ومعامل التحديد المعدل R−2 فكانت 97.8٪ وهي تعني ان 97,8٪من التغيرات الحاصلة سببها المتغيرات المذكورة اما2.2٪من التغييرات فسبب متغيرات اخرى تؤثر على الناتج الزراعي الاانها غير داخلة في النموذج وتسمى تلك المتغيرات بالمتغيرت العشوائية او البواقي U.ويشير اختبار دربن واتسن الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء المصاحبة للمتغيرات خارج النموذج والاخطاء المصاحبة للمتغيرات داخل النموذج [23].

فعند زيادة استخدام التقنية الزراعية بمكائن والات زراعية بنسبة 10٪ سيؤدي ذلك الى تغييرات في الانتاج الزراعي بنسب معينة مختلفة ايجابياً او سلبياً فمثلاً عند استخدام مكائن البذار Cultivator والحراث الذي يجر بالتراكتور Mold board type tractor ومكائن زراعةالحاصيل Creal planter سيؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة0.05٪و652, ٪ و435 .0٪ على التوالي وذلك الى جانب الالات والمكائن الزراعية الاخرى المستخدمة مع القوى العاملة الزراعية الحالية.

اما الالات والمكائن الزراعية الاخرى مثل الساحبات Tractor والرولر Land Roller ومكائن الحليب Milking Machine فسيكون تأثيرها سلبياً على الانتاج الزراعي وبنسبة 189 ,٪ و39 ,1٪ و71 .0٪ على التوالي.لكون القوة العاملة في هذا المجال متوفرة واكثر تناسباً مع نوعية العمل الزراعي. اما الزيادة في استخدام الحراث الخشبي

Wooden plough والحراث الذي يجر بواسطة الحيوان Animal drawn وبنسبة 10٪ سيؤدي الى تناقص الناتج الزراعي بنسبة 282 .0٪ و359 .0٪ على التوالي.وفي ذلك هدر للموارد الارضية المستخدمة فيما هذه الاساليب واضرار بالثروة الحيوانية لاستنزاف طاقة الحيوان في اعمال تغني عنها الالة وبتكاليف اقل. هذا مع العلم ان المكائن المتخلفة البدائية في تناقص مستمر فالحراث الخشبي تناقص استخدامه من 929الف محراث عام 1981 الى 501الف محراث عام 1990 والى 189 الف محراث عام 1998[24].

جدول-2-

تطور استخدام بعض الالات والمكائن الزراعية في تركيا للفترة من 1981-1998

السنوات	الساحبات tractor	رولر land roler	مكائن زراعة المحاصيل creal planter	مكائن الحليب Milking Machine	مكائن البذار cultivator	محراث خشبي wooden plough
1981	459	35	86	1.4	162	929
1983	514	37	100	2.0	199	804
1985	584	40	116	2.6	218	706
1988	655	38	66	5.2	261	543
1991	704	46	69	12.6	284	442
1993	746	45	66	23.8	293	413
1996	809	48	67	44.3	346	258
1998	903	57	81	79.9	384	189

Source:

- statictical year book of Turkey, ANKARA, 1983, 1989, 1993, 1999.
- The summary of Agricu tural statistics, ANKARA, 1994.

مؤشرات عنصر العمل:

لقد بنيت استيراتيجية التنمية الاقتصادية في تركيا على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الاولى، مع ان تركيا دولة زراعية بكل ماتعنيه الكلمة من امكانيات ومؤهلات وظروف مناخية ملائمة وعمالة وسكان زراعيين [25]. ان ذلك ادى الى انخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الاجمالي GNP من 2 .24عام 1980الى 14٪في عام 1998، بينما ارتفعت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي من 5 .20٪ عام 1980 الى 28٪عام 1998، كما ازدادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي القوى العاملة في 6 .11٪عام 1980 الى 22٪ عام 1998وانخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من 5 .62٪ عام 1980 الى 45٪ عام 1998[26].

وتحتل الزراعة مكانة مهمة في تحقيق تقدم القطاع الصناعي لما تقدمه من محاصيل زراعية تستخدم كمدخلات في العمليات الانتاجية التصنيعية، كالصناعات الغذائية والنسيجية، كما لعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في امداد القطاعات الاقتصادية الاخرى بالايدي العاملة الفائضة عن حاجتها وذلك لارتفاع الانتاجية الزراعية واستخدام المكننة غير الزراعة من جهة ونمو القطاعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعة وخاصة الصناعة من جهة اخرى.

ونورد فيما يلي بعض الامثلة على ادخار عنصر العمل، من المعادلات التالية يتضح ادخار عنصر العمل باستخدام الالات والمكائن الزراعية.فتبين المعادلة -1-انه بزيادة استخدام الساحبات في العمل الزراعي بنسبة 100٪سيؤدي ذلك الى زيادة استخدام القوى العاملة بنسبة 639 .0٪وتبين ان هناك ادخار لعنصر العمل بمقدار 361 .99٪

AgE=7. 58 +0. 00639TC……. . (1)

T=10. 75 5. 96 R2=71. 7 R=0. 847

f=35. 56

وتبين المعادلة -2-ادخار العمل باستخدام الرولر فبزيادة استخدام الرولر بنسبة 100٪سيؤدي الى زيادة استخدام قوى العمل بنسبة 7 .15٪ أي ادخار للقوى العاملة مقداره 35 .94٪

AgE=5. 26+0. 157 RL…… (2)

T=6. 07 7. 52 R2=80. 1 R=0. 895

f=56. 5

وتبين المعادلة -3- انه بزيادة استخدام مكائن زراعة المحاصيل CRبنسبة 100٪سيؤدي الى تناقص استخدام القوى العاملة بنسبة 2 .22٪ أي ادخار لعنصر العمل قدرة 22 .102٪.

AgE=13. 5-0. 222 CR·········(3)

T= 15. 89 -2. 09 R2=23. 8 R=0. 5

f=4. 38

وتبين المعادلة -4- انه عند زيادة استخدام مكائن الحليب بنسبة 100٪ ستزداد نسبة استخدام القوى العاملة بمقدار 36 .5٪أي ادخار للعمل قدرة 64 .94٪

AgE=6. 13+5. 3’ MM···(4)

T=8. 2 3. 5 R2=8. 5 R=70. 9

F=34

وعند استخدام البذارات بنسبة زيادة قدرتها 100٪ سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 27 .1٪ معادلة -5- أي ادخار للعمل قدرة 73 .98٪

AgE=8. 43+0. 127CU···. (5)

T= 15. 36 6. 13 R2=72. 9 R=854

f=37. 6

ان استخدام المكننة الزراعية في تركيا والتوقعات المستقبلية في استمرار الزيادة في استخدامها سيؤدي الى ادخار عنصر العمل.فالقطاعات غير الزراعية تعد مراكز جذب للقوى العاملة الزراعية، اذ ان الاجور في هذه القطاعات اعلى من الاجور في القطاع الزراعي، وقد يلجأ بعض من القوى العاملة الى

الهجرة الى المدينة مما يؤدي الى تناقص تدريجي في حجم القوى العاملة الزراعية فيصبح استخدام المكننة أمر حتمي لتحل محل تلك الفئة من القوى العاملة التي تركت العمل الزراعي.

اخذت الحكومة التركية منذ 1963 بوضع خطط تسمح لها بالدخول في الاتحاد الكمركي الاوربي فعمدت الى رفع اجمالي دخلها القومي[27].وركزت على تحريك مواردها المحلية وتنسيق مناهجها الاستثمارية استناداً الى توجيهات صندوق النقد الدولي [28]. وفي سنة 1980انتهجت تركيا برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي ركز على التصدير والاكتفاء الذاتي في الزراعة[29] ونجاح استيراتيجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى.والتحول بشكل حاسم الى عمليات التنمية القائمة على الازدهار التصديري من خلال تخفيض القيود التي كانت في صالح الاستيراد، كما ازداد تدفق الاستثمار في المصانع والمعامل[30].

الهوامش والمصادر الواردة في البحث:

.1

- مصعب عبد السلام الحاج طه، التغييرات التقانية واثرها في نمو الناتج الزراعي لاقطار عربية مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1996.
- د.باسم ايليا هابيل، الانتاج الزراعي في تركيا للفترة بين الثمانينات والتسعينات، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد 19، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، شتاء 2003، ص73-86.

2. A. H. kanan, technology Adaptation in Developing countries case staudy of Cement industry in Iraq 1968-1984, ph. D. thesis in presented to Faculty of Economics of production, Department of industrial Economics. . Warsaw, 1988, p. 7
3. Vernon W. Ruttan , An induced innovation interpretation of Technical oharge in Agricultre in Developed Countries , westivew press. Boulder colorde , 1983,
4. د.كمال محمد سعيد الخياط، القطاع الزراعي في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل،1986، ص 41.

5. B.S.Rathore and R.K patel, Returns to investment in Agricultural Research for Technological ch:nge Ind.jo of Agr.Econ., Vol.xxl, jan-May, 1966, N.1 P.

6. Hirrick and Kindleberger, Econmic Development, fourth Edition ,MC.GRAW hill Book, company ,new york, USA, 1983, pp.224-226

7. صبرية احمد لافي، الانتاج الزراعي في تركيا، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، الجامعة المستنصرية ص134.

8. انظر المصادر التالية:-

- سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوضي دجلة والفرات في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد،1988، ص ص 201-203.

- فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات العربية التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1987، ص ص198-213.

9. Ministry of calture and information of Turkey, 1989, p. 152.

10. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،1998، ص 47.

11. مروان عبد المالك ذنون، تقويم المشاريع المائية والاروائية لحوضي دجلة والفرات، في د.عبد الرزاق عبد الحميد، الموارد المائية لدول

حوضي دجلة والفرات واقعهما وافاقهما المستقبلية، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1993، ص38.

12. هابيل، مصدر سابق، ص78-83.

13. statistical yearbook of Turkey, Ankara, 1999.

14. كارل ايتشر، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، ترجمة سمير عبد الرحيم، مراجعة د.هاشم علوان السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1989، وزارة الثقافة والاعلام، ص284.

15. لقد كانت اول براءة اختراع قد منحتها دائرة براءات الاختراع الامريكية هي لمحراث محسن في 1796.وفي نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد براءات الاختراع حوالي 000 .60 –000 .70 براءة اختراع لمئات الانواع من المحاريث والات العزق والمكائن الزراعية المتخصصة واجهزة مكافحة الاعشاب الضارة وانواع كثيرة من مكائن الحصاد.وتم منح الاف براءات الاختراع لمكائن زراعية جديدة وانتجت وبيعت، وفي تحليل لبول ديفيد لتبني الة الحصاد ويلاحظ ان المكائن الزراعية كانت اكبر صناعة في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر.انظر:بول.أ.د.ديفد، ابتكار الاختبار الفني والنمو الاقتصادي، كمبرج، جامعة كمبرج،1975، ص ص197-200، نقلاً عن كارل ايتشر، التنمية الزراعية في العالم الثالث، ج3، ص285.

16. أ.د.خاشع محمود الراوي، المدخل الى الاحصاء، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1980، ص ص425-450.

17. وليد اسماعيل سيفو، المدخل الى الاقتصاد والقياسي، مؤسسة دار الكتب والطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988، ص92.

18. AR=24589_36. 6T

t=13. 3 -2. 38 R2=73. 9 D. w=1. 47

19. Statistical year book of turky, state institute of statistic prime Ministry, Republic of Turkey, 1887, 1989, 1993, 1999.

20. ان الفرق هائل بين القيمة الحقيقية للوقت البشري في الاقتصاديات مثل اندنوسيا وبنكلادش والاقطار النامية الاكثر تقدماً او القطر المتقدم الحديث.في الاقتصاديات التي تدفع اوطأ الاجور تمثل العمليات اليدوية لمعظم انشطة التقنيات الاقل تكلفة.ولم يثمر قرن من نشاطات التحسينات الميكانيكية المكثفة ما يؤدي الى تغيير ذلك.انظر س:بيتر تيمر، اختيار التقنية في فصل قشور الرز في جاوا، الفصل التاسع عشر، ص ص155-184، نقلاً عن كارل ايتشر، مصدر سابق، ص286.

21. د.عبد الرزاق الشوربجي، الانحدار الخطي المتعدد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1981.

22. A. koutsoyianns, Theory Economics, 2end, mac. millan press, London, 1977, p94.

23. د.عادل عبد الغني محبوب، الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1982، ص61.

24. statistical year book of Turky, state institute of statistic, prime ministry, Republic of Turkey, ANkARA, 1980, 1989. 1993, 1999.

25. د.رواء زكي يونس، تطور الانتاج الزراعي التركي للفترة 1975-1994، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل،1998، ص28.

26. د.رواء زكي يونس، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، مصدر سابق، ص2

27. د.رواء زكي يونس، السياسة الاقتصادية الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد59، مجلد22،2000، ص ص91-117.

28. ريتشارد ايرب، التكييف والنمو ودور الصندوق، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد الاول، مارس، واشنطن،1986، ص2.

29. د.رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي 1976-1998، مجلة اوراق تركية، العدد15، مركز الدراسات التركية، العراق، 2000.

30. Economic Development in Turkey, Turkish Review Quarterly digest, Autumn, 1988, ANKARA, p49.

الفصل السادس

التعاون الاقتصادي العراقي التركي

المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ركن اساسي لعلاقات البلدين

المبحث الثاني :الرابح الاقتصادي الاكبر والخاسر الاقتصادي الاصغر

المبحث الاول

العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ركن اساسي لعلاقات البلدين

تشكل العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا ركنا اساسيا ومهما للعلاقات القائمة بين البلدين. حيث يعول عليها كلا البلدين في الكثير من الجوانب والقطاعات[1]. وتدر هذه العلاقات على تركيا مليارات الدولارات سنويا، وبالمقابل يستفاد العراق الكثير من البضائع التجارية الصناعية التركية، وقد تعرضت هذه العلاقات الى تراجع ملحوظ بعد العدوان الثلاثيني على العراق [2]، وتعرضت تركيا نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، الى خسائر اقتصادية كبيرة قدرت بمليارات الدولارات، خلال العشر السنوات المنصرمة وقد ادركت تركيا فيما بعد، انها الخاسر الوحيد جراء هذه العقوبات[3]، خصوصا وان تركيا تعاني من ازمة اقتصادية، وبحاجة ماسة الى العملة الصعبة للتخفيف من حدة الازمة. لذا بدأت تركيا لاسيما في الفترة المتاخرة في زيادة التعامل التجاري مع العراق، وتنشيط التعاون الاقتصادي بين البلدين، والعودة بمستوى التعامل الاقتصادي الى ماكان عليه قبل العدوان على العراق واكثر من ذلك. وفي سبيل زيادة حجم التبادلات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا والعراق قام العديد من المسؤولين العراقيين الكبار، وكذلك الاتراك بزيارات متبادلة لكل من البلدين، بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما من هذا المنطلق قام وزير النفط العراقي الدكتور عامر محمد رشيد، بزيارة الى تركيا في شهر تموز من عام 2001 م حيث استقبله رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد، واكد كلا الطرفين على اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي السياق ذاته ودعما للعلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا افتتح السيد طه ياسين رمضان معرض المنتجات التركية في بغداد وبمشاركة 150 شركة تركية، والتي تعد من اكبر الشركات التركية والتي ضمت نماذجا للصناعات الغذائية والكهربائية والالكترونية والمنزلية والدوائية والكيمياوية والميكانيكية ومواد التعبئة والتغليف والصناعات النسيجية والسيارات وعلق مدير المعرض جنكيز بلط Cengiz belat ان الشركات التركية قد ابرمت العديد من العقود الاقتصادية للتعاون المشترك في القطاعات الصناعية والتجارية مع الشركات العراقية، وعقود اخرى مع وزارات التجارة والصناعة والمعادن والصحة والزراعة.

وفي سياق تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، قام وزير الدولة التركي السيد سافدر كايدالي بزيارة الى العراق للمشاركة في الدورة 14 للجنة التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وقد التقى وزير النقل والمواصلات العراقي الدكتور احمد مرتضى احمد بالسيد كايدالي، واكد السيد وزير النقل ان التعاون الاقتصادي مع تركيا قد تطور في الفترات الاخيرة، معربا عن رغبة العراق حكومة وشعبا في تعزيز علاقات التعاون بين الدولتين الجارتين وفي مختلف المجالات، واوضح السيد الوزير ان العراق وقع 87 عقدا بمبلغ 311 مليون دولار مع بعض الشركات التركية في مختلف قطاعات النقل والمواصلات. ووزارة النقل مستمرة في دراسة العقود مع رجال الاعمال الاتراك والشركات التركية. كما دعا السيد وزير النقل شركة كاتيل التركية التي تعنى بالاتصالات الى الاسراع في العقد الذي ابرمه العراق معها، لانشاء منظومة اتصالات جديدة في بغداد والمتالفة من 1000 جهاز و5 ملايين بطاقة والتي تم توزيعها بين مناطق مدينة بغداد مع تحديد فئات 5 ملايين بطاقة والاسراع في تجهيزها بهدف ادخال هذه المنظومة الى الخدمة. كما التقى الوزير التركي كايدالي في

الزيارة ذاتها مع وزير الصناعة والمعادن السيد ميسر رجا شلاح، واكد كلا الوزيرين على اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين لاسيما في مجالات الصناعة والمعادن وغيرها ورفع مستوى التعامل الاقتصادي الى اكثر مما كان عليه قبل عام 1990 وعقد الوزيران بعد ذلك اجتماعا موسعا مع مجموعة كبيرة من رجال الاعمال والصناعيين الاتراك، وخلال الاجتماع تم استعراض افاق التعاون الصناعي والمشاريع التي يمكن تنفيذها بشكل مشترك مع تاكيد ترحيب العراق بالمستثمرين الاتراك.

جدول (1)

مقارنة صادرات العراق الى تركيا مع اهم الدول الشركاء (وبالاف دولار)

السنة	العراق	المملكة العربية السعودية	سوريا	مصر	ليبيا	روسيا
1924	104	------	4802	2510	------	6042
1935	70	8	1305	1544	------	3300
1945	1854	------	1847	19616	------	------
1970	5968	317	2149	3491	2531	28131
1975	44885	5674	25131	6340	27220	72322
1985	961374	43823	55803	140988	58833	190050
1990	214504	338427	194494	160104	220541	531139
1993	180517	852365	238832	191416	246269	503000
1996	188000	430000	306000	316000	244000	1354000

- Source :- foreign Trade of Turkey 1950 - 1993
- Statistical year book of Turkey 1997 .

د. قبيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل ،الابعاد المستقبلية واثرالتجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي ، مجلة بحوث مستقبلية ، 3،2001 .

والتقى السيد كايدالي ايضا بالدكتور عامر محمد رشيد وزير النفط وقد وقع الوزيران على محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والعلمي، في ختام الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية التركية المشتركة. واكد كلا الطرفين انهما بدءا بخطوات جدية لالية الانتاج الصناعي المشترك. وقد اثنى كلا الوزير على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعلى توقيعهما لمحضر التعاون المشترك بينهما. واكد الوزير التركي كذلك على اهمية اللقاءات التي عقدها مع بعض الوزراء العراقيين، ودورها في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا. واضاف الوزير التركي ان الدورة هذه اتاحت للجانبين فرصا لتبادل الاراء والافكار والقيام بتقويم ماتم تنفيذه بين الدورة الثالثة عشر وهذه الدورة ومعرفة المشاريع التي سيتعاون على تنفيذها البلدان خلال المرحلة المقبلة.واكد السيد وزير النفط ان المحضر الموقع بين البلدين شمل العديد من القطاعات منها قطاع السكك الحديد وتطوير النقل به، والانتاج الصناعي المشترك والدخول في صناعة مشتركة للشاحنات والسيارات وتطوير الحقول النفطية في جنوبي العراق وزيادة حجم التعاون مع العراق فيما يخص احتياجاته من المعدات والتجهيزات المختلفة، ومد انبوب لنقل الغاز السائل وتامين وسائل النقل البحري بالاضافة الى تنمية علاقات التعاون في مجالات الصحة والتجارة والاسكان والتعمير والصناعة والتعليم العالي والري والنفط والنقل والمواصلات وغيرها.

جدول (2)

مقارنة واردات العراق من تركيا مع اهم الدول الشركاء (بالف دولار)

السنة	العراق	المملكة العربية السعودية	سوريا	مصر	ليبيا	روسيا
1924	255	-------	3906	3721	-------	3305
1935	21	3	433	546	-------	3439
1945	1602	8	914	1375	-------	8
1970	39209	6602	12	191	9259	40709
197	519146	92489	24183	541	80718	74888
1985	1131797	226211	16340	6889	620777	220595
1990	1048532	723628	84305	36827	487090	1247436
1993	-------	1499746	68466	105067	131130	15043000
1996	32000	1706000	310000	271000	476000	1900000

Source Foreign Trade of Turkey 1950 - 1993.

- Statistical year book of Turkey 1997.

د. قبيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل ، الابعاد المستقبلية واثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي ، مصدر سابق.

كما اكد السيد وزير النفط، على وجود امكانية جديدة للتعاون بين العراق وتركيا في المجال النفطي موضحا ان السوق التركية بحاجة الى الطاقة من نفط خام وغاز والعراق لديه الامكانية لتامين احتياجات تركيا الى الطاقة، في حين ان العراق يحتاج الى المعدات والتجهيزات المختلفة، ولذلك تم التنسيق بين البلدين خلال هذه الدورة على تجهيز تركيا بالنفط الخام والغاز والاتفاق على تنفيذ مشاريع نفطية مشتركة منها مد انبوب غاز الى تركيا ومنها الى اوربا وهو مشروع متوسط وبعيد المدى. كما ادلى الوزير التركي بتصريح قال فيه ان المحضر الموقع بين العراق وتركيا لايقتصر على التعاون الاقتصادي التجاري

والفني فقط وانما شمل اقامة وانشاء العديد من المشاريع المشتركة بين البلدين لاسيما صناعة السيارات.

عبر الكثير من ممثلي الشركات التركية، المشاركة في معرض المنتجات التركية المقام في بغداد، عن استيائهم لاستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، والذي يجدون فيه منفذا مهما للتخفيف من اثار الازمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها تركيا. وقد حضر المعرض اكثر من 500 رجل من كبار رجال الاعمال الاتراك الى جانب مستشار التجارة الخارجية التركية السيد كورسادتوزمان Gorsed Tuzzzman فضلا عن اكثر من 150 شركة تركية وقد اكدت السيدة فيليزاياكار، التي تتولى منصب نائب مدير شركة اياكار التركية والمتخصصة في صناعة الاليات، على اهمية السوق العراقية بالنسبة لتركيا وشركاتها، واكدت فيليز كذلك، على ان العقوبات الدولية المفروضة على العراق اضرت بتركيا كثيرا، بقدر ما اضر العراق واكثر، واعربت عن امل تركيا برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، الذي لايمكن تجاهل اهميته كشريك تجاري لتركيا وتجري شركة اياكار التي سلمت العراق في فترات سابقة 260 مطحنة، مفاوضات مع وزارتي التجارة والزراعة العراقيين، لبيع العراق مطاحن ومعدات اخرى. كما ادلى السيد حسين باران ممثل شركة باراسال لصناعة محطات الوقود، بتصريح عبر من خلاله عن ان الشركة تجري مفاوضات مع وزارة النفط العراقية للحصول على عقد لتغيير محطات الوقود، خصوصا وان السيد وزير التجارة محمد مهدي صالح قد ابلغ الشركة التركية عند زيارته للمعرض بان محطات الوقود العراقية مستهلكة وبحاجة الى تغيير، وعبر السيد بينزات ممثل مجموعة الشركات التركية المتخصصة بالبناء ان الشركة تامل بالحصول والفوز بعقد لبناء الفي وحدة سكنية في محافظة بغداد وكذلك في محافظات ميسان وذي قار والمثنى اذ تقدمت بهذا

العقد 198 شركة عالمية بعروض مختلفة للفوز به وتنفيذه. وقد قدمت الشركة نموذجا في مدة لم تتجاوز ال 28 يوم، رغبة منها في التعاون مع وزارة الاسكان والتعمير على الامد الطويل، لاسيما ان العراق ابلغ الشركة ذاتها، بانها بحاجة الى بناء مليون وحدة سكنية موزعة على محافظات العراق وقال مساعد شركة سافكار لصناعة معدات تبريد السيارات السيد اوكان شكرزاده ان الشركة تناقش وزارة الصناعة والمعادن العراقية في مسالة وضع اللمسات الاخيرة لابرام عقد، بانشاء مصنع متخصص لصناعة معدات التبريد في كل الباصات الحكومية العراقية المستخدمة داخل بغداد وخارجها، وعبر عن امله في نجاح الشركة في انجاز مهامها هذه، لتتمكن بعد ذلك من بناء مصنع اخر للغرض نفسه في مدينة النجف. وقد تعرضت تركيا لخسائر اقتصادية كبيرة بلغت اربعين مليار دولار على مدى عشر سنوات نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. وتسعى تركيا نتيجة ذلك الى اعادة التعامل الاقتصادي وزيادته على ماكان عليه قبل عام 1990.

جدول (3)

انتاج الطاقة والنفط في تركيا (بالالف طن)

السنوات	مجموع الطاقة المنتجة	البترول المنتج	الغاز المنتج	الطاقة الكهربائية	المنتج
1981	1972	2481	15	2818	4271
1983	20772	2313	7	2534	5378
1986	24846	25140	416	2652	8949
1989	25414	3020	158	1542	10564
1992	26408	4495	180	2285	10299
1994	26059	3871	182	2630	10471
1995	26256	3692	166	3057	10735
1996	26883	3675	187	3477	10876

Souuurce : Statistical yearbook of Turkey : 1997 , 1991 , 1988

- د. قبيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل ، مصدر سابق

المبحث الثاني

الرابح الاقتصادي الاكبر والخاسر الاقتصادي الاصغر

على الرغم من التهديدات الامريكية المستمرة ضد العراق، فان تركيا لاترغب بالقيام باي عدوان عسكري ضد العراق، فقد ادركت تركيا لاسيما بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 م انها الخاسر الاكبر جراء الحملة العسكرية ضد العراق. حيث كان العراق وقبل عام 1990 الشريك التجاري الاكبر مع تركيا، ويقدر حجم التجارة بين البلدين قبل عام 1990 ب 5 .2 مليار دولار سنويا، وتستورد تركيا نصف احتياجاتها النفطية من العراق، عبر خط يومور تاليق وبقيمة 4 .1 مليار دولار ويستخدم العراق ميناء مرسين على البحر المتوسط لنقل صادراته النفطية الى اوربا ويشكل هذا بالتالي دخلا كبيرا لقطاع النقل التركي، فضلا عن التجارة الحدودية القائمة بين الدولتين، وقد اثر الحصار المفروض على العراق بشكل كبير على تركيا لاسيما، المناطق الواقعة جنوب تركيا وشرق الاناضول وذلك ان تركيا وبعد ان فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق عمدت الى غلق خط انابيب النفط القادمة من العراق[4]، فانهارت قطاعات النقل في ميناء ترسين، وتقدر خسائر تركيا المادية نتيجة ذلك لاسيما في السنوات العشر الماضية ب 50 مليار دولار. كما قطعت تركيا علاقاتها التجارية مع العراق، والتي كانت تدر عليها 3 مليارات دولار سنويا.

وبعد ان ايقن الاتراك، انهم اول الخاسرون في هذه الحرب ضد العراق وان ليس هناك دولة تحل محل العراق في تعامله الاقتصادي مع تركيا او تعوض تركيا ما خسرته او جزءا مما خسرته، اتجهت تركيا لاسيما في السنوات الاخيرة الى تطوير واقامة بعض الجسور التجارية السابقة مع العراق لتنشيط التعامل الاقتصادي مع العراق، وهذا اثر ايجابيا على الاقتصاد التركي، ويقدر الخبراء حجم التبادل التجاري بين البلدين لاسيما في الفترة الاخيرة باكثر من مليار

دولار سنويا، فضلا عن دخول رجال الاعمال الاتراك الى الاسواق العراقيـة، ونجحوا في عقـد العديـد مـن الاتفاقيـات التجاريـة والـصناعية وغيرهـا مـع الوزارات العراقية وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين العـراق وتركيـا هـذا العام الى 2 مليار دولار. وعلى الرغم من التفـاؤل الـذي يبديـه الاتـراك تجـاه تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا الا ان رجـال الاعمـال الاتـراك والشركات التركية ينتابهم القلق من الازمـة الاقتـصادية الـتي تمـر بهـا تركيـا، ورغم ان الازمة قد خفت حدتها بعض الشيء، الا رجال الاعمال يعربون عن مخاوفهم من التهديدات الامريكية ضد العراق، والتي تؤثر سلبا على الاقتـصاد التركي. والذي يشهد ازمة اقتصادية، وتؤثر التهديدات الامريكيـة هـذه علـى الاسواق التركية بشكل مباشر، كما انها تلقي الخوف لدى المستثمرين الاجانب من استثمار اموالهم في تركيا، فضلا عن تاثر قطاع السياحة بهذه التهديدات.

جدول (4)

نسبة الاكتفاء الذاتي من البترول

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
1981	15.66
1982	14.48
1983	13.19
1984	12.35
1985	12.22
1986	12.81
1987	12.28
1988	12.07
1989	13.21
1990	16.33
1991	20.05
1992	18.08
1993	14.39
1994	14.26
1995	12.6
1996	11.88

المصدر . د. رواء زكي و د. قيس سعيد عبد الفتاح ، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، عدد 14 ،2000

يحتل النفط اهمية استثنائية في الاقتصاد التركي لعدم امتلاكها مصادر كافية من موارد الطاقة تكفي لتلبية احتياجاتها التنموية ففي ثمانينات القرن الماضي كان الانتاج المحلي لايغطي الاستهلاك، حيث بلغ الاستهلاك المحلي عام 1981 للطاقة 33. 723 مليون طن، في الوقت الذي بلغ الانتاج 19. 972 مليون طن، اما انتاجها من البترول فقد بلغ 5 .2 مليون طن وبلغ الاستهلاك 15. 85 مليون طن[5].

كما بلغت نسبة البترول المنتج الى الطاقة المنتجة عام 1981 4 .12 ٪ وبلغت نسبة البترول المستهلك الى الطاقة المستهلكة 99 .46 ٪ عام 1980 وبلغت نسبة البترول المنتج الى عام 1981 66 .15 ٪.

وفي تسعينات القرن العشرين اختلفت كل هذه النسب بتطور ملحوظ، خاصة مع قيام التعاون الستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة عام 1991 والذي تم من خلاله قيام تركيا بدور فاعل لحماية المصالح الامريكية والذي تزامن مع بدء العدوان الثلاثيني على العراق، حيث اندفعت تركيا في موقف معاد للعراق وترافقت هذه السياسة مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتضاءل دور حلف شمال الاطلسي والذي دفع مؤسسات الامن والدفاع التركية الى اعادة تقييم الوضع الجديد وانتهى ذلك الى ان تركيا تواجه خطرا جنوبيا يهدد سياستها الاقليمية.

جدول (5)

استهلاك الطاقة والنفط في تركيا للفترة 1981-1996

السنوات	مجموع الطاقة المستهلكة	النفط المستهلك	الغاز المستهلك	الطاقة الكهربائية المستهلكة	اللجنايت المستهلك
1981	33723	15846	15	2818	481
1983	37155	17540	7	2534	5294
1986	43782	19623	416	2652	8879
1989	50364	22865	2878	1542	10207
1992	56298	24865	4197	2285	10743
1994	58676	27142	4921	2630	10331
1995	63180	29324	6313	3057	10570
1996	67430	30939	7186	3477	12151

Source: Statistical year book of Turkey, 1997 - 1991 - 1988

- د. قبيس سعيد عبد الفتاح و د رواء زكي يونس ، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 14 ، 2000

ومهما يكن من امر، فقد تطور انتاج تركيا من مصادر الطاقة في تسعينات القرن العشرين فاصبح 26.9 مليون طن عام 1996 بينما بلغ الاستهلاك 67.43 مليون طن وكان انتاجها من البترول 3.7 مليون طن بينما بلغ الاستهلاك 30.94 مليون طن وبلغ نسبة البترول المنتج الى الطاقة المنتجة عام 1996 الى 13.67٪ كما بلغت نسبة البترول المستهلك الى الطاقة المستهلكة 45.9٪ عام 1996، وبلغت نسبة البترول المنتج الى المستهلك عام 1996 الى 11.88 ٪ ان هذا الفارق بين العرض والطلب على الطاقة والنفط بالذات ادى الى لجوء تركيا الى استيراد النفط من الدول العربية والاجنبية، وقد شكلت الاستيرادات عبئا على الاقتصاد التركي خلال الفترة 1981-1985 اذ شكلت حوالي 33 ٪ من الاستيرادات الاجمالية التركية، ولكن العبء بدا يخف بعد عام 1986 حيث اصبحت الاستيرادات النفطية تقارب 14٪ نتيجة

لانخفاض اسعار النفط اذ انخفض سعر البرميل عام 1991 الى 6 .16 دولار لذلك انخفض قيمة النفط المستورد من 3217 مليون دولار عام 1981 الى 2782 مليون دولار عام 1992 [6].

وفيما يتعلق باستيرادات النفط من الدول العربية والاجنبية، فقد بلغت الاهمية النسبية لواردات تركيا من السعودية من الوقود والزيوت 27 ٪ وقدرها 6 .1609 مليون دولار عام 1996 و12 ٪ من ايران وقدرها 53 .109 مليون دولار و1 .15 ٪ من روسيا وقدرها 891 مليون دولار و3 .12 ٪ من الجزائر وقدرها 14 .727 مليون دولار و7 .4 ٪ من سوريا وقدرها 5 .278 مليون دولار و7 ٪ من ليبيا وقدرها 754 .443 مليون دولار.

جدول (6)

توقعات احتياطي النفط والغاز في منطقة بحر قزوين

الدولة	احتياطي النفط		المجموع	احتياطي الغاز		المجموع
	المثبت بليون برميل	الكامن بليون برميل		المثبت ترليون متر مكعب	الكامن ترليون متر مكعب	
اذربيجان	3.6	27	21	0.2	1	1.2
كازخستان	10	85	95	1.5	2.5	4
تركمستان	1.5	22.5	3325	4.4	4.5	8.9
اوزبكستان	0.2	1	1	2.1	1	3.1
روسيا	0.2	5	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
ايران	0	12	12	0	0.3	0.3
المجموع	15.5	162	177.5	8.2	9.2	17.6

المصدر ، وزارة الخارجية التركية ، تركيا والعالم 2010-2020 طبع في شركة أي. ام .جرافيك ، القاهرة 1999 .

ومع كل هذا فلازالت تركيا في حالة بحث دائم عن مناشئ النفط واعبائه ومناشئ استيراده، فضلا عن اسواق تصريفية تستوعب منتجاتها، كان يكون تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشا، ونتيجة للاحداث المتالية بعد العدوان على العراق عام 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي اتجهت الانظار نحو جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية كمصادر لتوفير النفط والغاز مستقبلا وكذلك اسواق لمنتجاتها المناسبة للاذواق الاستهلاكية في هذه الجمهوريات والحقيقة مارست تركيا اساليب متنوعة للتغلغل في جمهوريات اسيا الوسطى فمنها الاساليب السياسية والدبلوماسية، كاقامة الندوات والمؤتمرات وكذلك الاساليب الاقتصادية كالتبادل التجاري واقامة المشاريع المختلفة، والاساليب الاعلامية والثقافية ووسائل الاتصال والتبادل العلمي والبث التلفزيوني، وكانت اول دولة تعرض مساعدات اقتصادية جوهرية للجمهوريات بعد التحرر، ان تركيا في خضم ذلك تسعى الى مصالحها الاقتصادية الذاتية، فهي تسعى الى تحويل جمهوريات اسيا الوسطى الى اسواق لتصريف البضائع التركية، خصوصا تلك البضائع التي لاتلقي رواجا في الاسواق الاوربية. كما سعت تركيا الى الحصول على كميات من النفط والغاز الطبيعي في الجمهوريات المذكورة بغية سد جزء من احتياجاتها بدلا من العراق وايران، كما عرضت على بعض الجمهوريات مشاريع مد انابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر الاراضي التركية كمشروع المطروح على تركمانستان[7].

ويعد بحر قزوين مثلا جيدا للفرص الجديدة في مجالات امدادات الطاقة في العالم وتسعى تركيا الى الاستفادة قدر الامكان من هذا المصدلر الحيوي والمهم لانتاج النفط والغاز والذي يحتل المرتبة الثالثة بعد الشرق الاوسط وروسيا، وعلى ضوء التقديرات للانتاج والاستهلاك في اذربيجان، كازاخستان، تركمستان، فان من المتوقع ان يتوفر منه مابين 100 –150 مليون طن سنويا

من النفط الخام ونحو 100 بليون متر مكعب من الغاز للتصدير في عام 2010 ومن المرجح ان تكون اوربا وجنوب اسيا وتركيا هي اهم الاسواق لانتاج اسيا الوسطى من النفط والغاز مرورا بمنطقة القوقاز[8].

ان للوطن العربي صلات جغرافية وتاريخية وحضارية واقتصادية مع تركيا، حيث ان للاخيرة علاقات متميزة اقتصادية كانت ام تجارية مع بعض اقطار الوطن العربي كما ان الاسواق العربية تعد افضل الاسواق لتصريف المنتجات التركية.

وتعد العلاقات التركية العراقية دليل واضح على بروز وتطور العلاقات التركية العربية وذلك من خلال سعي كلا البلدين للتعاون في مختلف المجالات وهذا التعاون يعبر عن حرص كلا الطرفين على الايفاء بالالتزامات التي تفرضها المصالح الاقليمية[9].

ويعد العراق المحرك الاساسي لتركيا من خلال اعتماد الاخيرة على القدرة العراقية في المجال النفطي، وذلك لان تركيا تستفيد من تلك القدرة في حل مشاكلها الاقتصادية وتلبية احتياجاتها الضرورية الملحة من هذا القطاع الحيوي وعلى هذا الاساس قام كلا الطرفين بعقد العديد من العديد من الاتفاقيات النفطية والتعاون بين الشركات النفطية كان اخرها فوز شركة النفط التركية الحكومية تي. بي.ار. T. B. E. R باعمال حفر وتنقيب بالقرب من كركوك، وهذا التعاون ماهو الا جزء من العلاقات الاقتصادية الشاملة ويشمل حاجات البلدين ايضا الامنية والسياسية والاقليمية وتسعى تركيا الى العمل على تقوية هذه العلاقات حيث ادركت ان حجم الخسائر بدا ينخفض بصورة ملحوظة في السنوات الثلاثة الاخيرة وادركت كذلك ان حجم خسائرها في القطيعة مع العراق قد تفاقم بصورة كبيرة ليس في الجانب النفطي والاقتصادي وانما في

الجوانب السياسية والامنية وقد بلغت تلك الخسائر اكثر من 40 مليار دولار على وفق شهادة رسمية تركية. بينما وصل حجم التبادل التجاري مع العراق سنويا اكثر من اربعة مليارات فلنا ان نتصور حجم التعويض الكبير الذي سيحصل عليه الاقتصاد التركي لو ان المعدل الحالي استمر في وتيرته الحالية. ووجدت الاتفاقيات التجارية المشتركة طريقها الى التنفيذ الدقيق والمتجدد، وان الخيار التركي في تطوير العلاقات مع العراق وضمن الايقاع التجاري والاقتصادي من شأنه ان يعزز بالمزيد من القوة والفوائد الاخرى عندما يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتوجهات السياسية والامنية لكلا البلدين وعندئذ ستجد تركيا المزيد من مجالات العمل الايجابي المشترك مع العراق وهذا هو مفتاح الشراكة الاقليمية الحقيقية.

هوامش ومصادر الفصل السادس

1. د. رواء زكي يونس الطويل، التحليل الاقتصادي القياسي للابعاد المستقبلية للعلاقات الاقتصادية التركية –العراقية (1924-1998)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الاول والثاني، المجلد 4، 2001، جامعة القادسية، العراق، ص ص 14-24

2. د. وصال نجيب العزاوي ود. رواء زكي يونس العزاوي، العلاقات الاقليمية لتركيا، مصدر سابق، ص ص 55-59

3. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار في تركيا، مصدر سابق، ص ص 28-39

4. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي في تركيا، مصدر سابق، ص ص 26-38

5. د. قبيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى، اوراق تركية،

6. Statistical year book of Turkey, Ankara, 1989, 1993, 1999

7. د.قبيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية، مصدر سابق، 14، 2000

8. وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم 2010 –2020، طبع في شركة أي.ام. جرافيك، القاهرة، 1999

9. د. وصال العزاوي ود. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، مصدر سابق، ص ص 56-58

الفصل السابع
التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركية العراقية

التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركية العراقية

مقدمة

ترتبط تركيا بعلاقات اقتصادية مع العراق منذ العشرينات من هذا القرن، إلا أن هذه العلاقات كانت محدودة وخاصة خلال النصف الاول من هذا القرن وتطورت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال الفترة 1965 - 1975 حيث ازدادت الصادرات التركية الى العراق بشكل كبير 8 .44 مليار دولار، في مقابل ذلك ازدادت الصادرات العراقية الى تركيا بشكل نسبي باستبعاد الصادرات النفطية، وسعى العراق الى تطوير وتعميق العلاقات التجارية مع تركيا من خلال انشاء المشاريع المشتركة مثل مشروع خط النفط العراقي عبر الاراضي التركية وصولاً الى البحر الابيض المتوسط، والتعاقد على مشروعي تجهيز تركيا بالغاز والطاقة الكهربائية.

لقد شهدت مرحلة الثمانينات تبادلاً تجارياً واسعاً بين العراق وتركيا، خاصة خلال سنوات الحرب العراقية - الايرانية حيث تصدر العراق قائمة الدول العشرة المصدرة الى تركيا في العامين 1981 و1982، واحتل العراق المركز الثاني من بين الدول المصدرة الى تركيا عام 1986 وبعد تشغيل خط النفط العراقي - التركي الثاني ووفاء العراق بالتزاماته بتصدير النفط الى تركيا، إلا أن الصادرات التركية لم تتمكن من أن تغطي التزاماتها مع العراق لذلك اضطرت تركيا الى تسديد الفرق بين استيراداتها من النفط وصادراتها الى العراق بالعملة الصعبة[1].

ويلاحظ أن الاستيرادات التركية من العراق تضاعفت خلال عامي 1987 و1988 عنه في عام 1986 وكان أهمها النفط وبالدرجة الاولى ونتيجة

للحرب العراقية الايرانية وانقطاع طرق الخليج العربي البحرية، فأصبحت تركيا منفذاً مهماً لصادرات العراق واستيراداته وحاولت تركيا أن تخفض العجز في الميزان التجاري لها مع العراق عن طريق زيادة صادراتها نتيجة لتركيزها على تأمين احتياجاتها النفطية من العراق وذلك لأسباب عديدة منها قرب العراق ومصادر انتاجه النفطية من تركيا وقلة نفقات نقل وايصال النفط الى تركيا والحصول على النفط العراقي بأسعار تفضيلية والنوعية الجيدة بالاضافة الى استقرار التعامل مع العراق كون الحكومة العراقية تتحكم بتجارتها النفطية حيث كانت تركيا تعاني من مشكلات عديدة مع الشركات النفطية فضلاً عن أنها تستورد أكثر من ثلثي النفط المستهلك وهذه النسبة في تزايد[2].

وبعد عام 1990 حدث انخفاض شديد في نسبة التبادل التجاري بين العراق وتركيا نتيجة لظروف العدوان الثلاثيني على العراق والحصار الاقتصادي المفروض عليه، فقد كان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا عام 1980 (1284.8) مليون دولار أصبح (1262) مليون دولار عام 1990 وانخفض الى (220) مليون دولار عام 1996.

وقد أثر الحصار الاقتصادي على العراق بشكل سلبي على تركيا واقتصادها، لأن العراق يعد المصدر الرئيسي للحصول على الاحتياطات النفطية التركية قبل الحصار كما يشكل سوقا واسعاً أمام الصادرات التركية وخاصة السلع الزراعية. كما تحصل تركيا على منافع عديدة جراء شرائها النفط العراقي ولا تحصل عليها من مصادر أخرى، وهي أن تركيا تحصل على أرباح بين 400-600 مليون دولار لقاء مرور أنبوب النفط العراقي عبر أراضيها ولقاء الخدمات الاخرى. كذلك حصولها على النفط العراقي بأسعار

تفضيلية وتشغيل الايدي العاملة التركية في المجالات الملحقة بالتصدير والنقل والتأمين والشحن والموانيء، كذلك تسديد أثمان النفط بأقساط، ويستحق القسط الاول بعد سنة من التجهيز، فضلاً عن انخفاض نفقات ايصال النفط الى الموانيء التركية نتيجة لضرب مصادر الانتاج، بالاضافة الى كل هذه الامتيازات فإنه يمكن تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشأ[3].

إن سياسة تركيا القادمة (تركيا والعالم 2010-2020) تعتمد على تحقيق السلام في الشرق الاوسط، هذا فضلاً عن أمر آخر له علاقة بأوضاع تركيا الداخلية وهو تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في جنوب شرق تركيا حيث ستمهد هذه المسائل الثلاث الطريق لخلق جو من الثقة والتعاون في المنطقة وسينمو نتيجة لذلك التيار الاقتصادي والتجاري بصورة ملحوظة وسريعة.

إن ما يؤسف له أن السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي في ضوء التطورات التي حدثت في التسعينات انحرفت عن بعض ما يسميه المراقبين بثوابت وضعها مصطفى أتاتورك منذ 1923، فقد أسهمت في العدوان الامريكي الاطلسي الصهيوني على العراق، وأصبحت متورطة في تكريس الحالة الشاذة في شمال العراق[4].

لقد أخذت تركيا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وباتت تستغل المياه كورقة للضغط على العراق وسوريا وتحالفت مع الكيان الصهيوني، كما ارتبطت به بسلسلة من الاتفاقيات الامنية والعسكرية والاقتصادية منذ عام 1996، وأن قواعدها الجوية تستخدم من قبل القوات الامريكية والبريطانية لغرض تنفيذ ما يسمى منطقة حظر الطيران في شمال العراق، كما تيسر انطلاق هذه القوات من قاعدة أنجرليك لفرض ما يسمى بمنطقة حظر الطيران شمالي العراق وضرب السكان الآمنين وتدمير بنيتهم التحتية وتهديد

وجودهم واثارة مواضيع تستهدف ايذاء العراق وبما ينسجم مع الستراتيجية الامريكية والامبريالية والاطماع الصهيونية في المياه والاراضي العربية[5].

لقد تميز السلوك السياسي الخارجي لتركيا تجاه العرب والعراق منذ التسعينات بالتقاطع والتضاد مع ما يجب أن تكون عليه العلاقات، فقد سارعت تركيا الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المعادية للعراق، من أبرزها غلق انبوبي النفط العراقي اللذين ينقلان 60٪ من مجموع الصادرات النفطية العراقية الى العالم. واعلانها الالتزام الصارم بالحظر الاقتصادي على العراق الى حد الاضرار بامدادات العراق من المياه، فضلاً عن سعيها لتواجد قوات العدوان على أراضيها وفتح قواعدها الجوية لطائراتها، ومحاولاتها لتتريك المنطقة الشمالية، كما أن اندفاع تركيا نحو التسلح وتنامي انفاقها العسكري زادا من حدة المشاكل التي واجهها الاقتصاد التركي فقد ارتفع حجم الانفاق العسكري عام 1998 عن 10 مليارات دولار.

إن صلات تركيا مع أقطار الوطن العربي تحتم عليها أن تعيد النظر في كل مفردات علاقاتها مع العرب وأن تراعي مصالحها القومية وارتباطاتها الحقيقية مع جيرانها الاقربين وأن تبتعد عن أي سياسة تضر بالعرب ولا سيما في مجال المياه والامن والتحالفات. فالميزان التجاري لتركيا مع دول الاتحاد الاوربي ظل طوال الفترة من 1963 حتى الآن في غير صالح تركيا وأدى الى معاناتها جراء علاقاتها مع الاتحاد الاوربي وبالمقابل فإن الرسوم لحجم صادرات تركيا الى العراق لولا العدوان والحصار هو أكثر من ستة مليارات، فضلاً عن ذلك الاسواق العربية والاسلامية تعد أفضل الاسواق لتصريف المنتوجات التركية[6].

أهمية الفصل السابع

إن العلاقات العراقية - التركية وركائزها الاقتصادية والسياسية والامنية تبيح لكل من الطرفين المجال لاجراء مراجعة للعلاقات بينهما والانطلاق لمواجهة تحديات القرن الجديد وبناء مستقبل أفضل لهذه العلاقات بعيداً عن تدخل القوى الامبريالية والصهيونية. إلا أن التصاعد المتنامي في القدرات العسكرية التركية يثير قلق العرب، فتركيا تملك جيشاً يعد من أضخم الجيوش في المنطقة ما لم يكن أضخمها فعلاً، كما أن جهد تركيا التسليحي والمبالغ الهائلة المخصصة لذلك باتت ظاهرة للعيان، حيث وصل المبلغ المخصص للتسليح سنة 1998 وحدها حوالي عشر مليارات دولار، فضلاً عن التنوع في مصادر التسلح، واتساع نطاق العقود التسليحية في دول كثيرة، وميل المسؤولين الاتراك لامتلاك قدرات نووية.

إن الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات اقتصادية متعددة ظهرت من خلال تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP خلال التسعينات الى 1 .2٪، بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي تحقق عام 1998 حيث ارتفع المعدل الى 8 .2٪ إلا أنه لم يقترب من الارتفاع الطفيف الذي كان عليه قبل تلك الفترة، حيث بلغ 5٪ خلال الفترة السابقة لعام 1990، ويرتبط هذا التناقص بعدم الاستقرار الداخلي وفقدان المواطنين والمستثمرين ثقتهم بالحكومة والاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية جسيمة خلال عامي 1980 و1994، كما ازداد العجز التجاري مع الدول الصناعية وانخفض دخل الفرد وبلغ العجز 17 مليار دولار أي أربعة أضعاف مستواه تقريباً عن عام 1987 كما تشير احصائيات صندوق النقد الدولي[7].

فالاقتصاد التركي عانى أزمات مالية وتضخمية ونقدية أكبر خلال فترة التسعينات، ويعزى السبب الرئيسي لذلك، الحصار الاقتصادي على العراق، فقد كانت تركيا تحقق أرباحاً وفوائد مباشرة وغير مباشرة متعددة الجوانب من تعاملها مع العراق، فبدأت وجهة نظر صانعي السياسة التركية تتغير في الوقت الحاضر حيث أن المسألة ليست مجرد عدم توازن بين خسائر بلادهم بسبب الحصار الاقتصادي على العراق والمعونات والتعويضات الخليجية والغربية، إنما يأمل الاتراك الحصول على فرص أكبر من تعويض مشروعات اعادة تعمير العراق حين يرفع الحصار، وهي مشاريع تقدر كلفتها 40 مليار دولار قابلة للزيادة الى ما يتجاوز 100 مليار دولار خلال ثلاث أو أربع سنوات، فضلاً عن ذلك فإن الاسواق الخارجية المتاحة لتصريف الفائض السلعي من تركيا محدودة جداً ويعتبر العراق السوق الاكثر تقبلاً للفائض السلعي. أما تنافس تركيا مع دول الغرب في الاسواق الخليجية بعد التسعينات فهي صعبة جداً، حيث غزت الصادرات الامريكية والاوربية الاسواق الخليجية، كما أن مسألة الانضمام للاتحاد الاوربي لا يستطيع وحده أن يساعد اقتصاد تركيا رغم أنه خطوة للدخول الى السوق الاوربية المشتركة[8].

إن بناء مستقبل أفضل للعلاقات العربية - التركية والعراقية - التركية في القرن المقبل، يجب أن يكون بعيداً عن المتغيرات الاقليمية والدولية، فضلاً عن ذلك أن لا يعتقد صناع القرار في تركيا أن العراق وسوريا يشكلان مصادر تهديد جديد على حدود تركيا الجنوبية وأن عليها اتباع سياسة دفاعية واحدة وثيقة التنسيق مع الكيان الصهيوني وأنها لها الحق في دخول أراضي العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني وأنه يجب تعديل الحدود العراقية - التركية لأسباب أمنية وأن المياه سلعة تباع وتشترى كالنفط وأنه يجب منع العرب من اتخاذ موقف موحد من تركيا، إنما المستقبل الذي ننتظره

مع تركيا، ينبغي أن يستند الى أسس وثوابت علمية تأخذ بالحسبان عمق هذه العلاقات وتشابكاتها، دينياً وتاريخياً وحضارياً.

مشكلة الفصل السابع

لقد اتسم السلوك السياسي الخارجي لتركيا تجاه العرب والعراق بالتقاطع والتضاد مع مفردات الجيرة الحسنة. ونتمنى ألا يكون كذلك في القرن الحالي، لذا على الاتراك اعادة النظر في سياساتهم وعدم الانسياق وراء التوجهات المعادية التي تميز الموقف الامريكي من قضايا العرب الاستراتيجية وفي مقدمتها قضية فلسطين وقضية الحظر المفروض على العراق وقضية الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي. كما أن اندفاع تركيا نحو التسلح وتنامي انفاقها العسكري زادا من حدة المشاكل التي واجهها الاقتصاد التركي فقد أصبحت تركيا تشغل المرتبة السابعة بين أكثر مستوردي الاسلحة.

إن سياسة تركيا الخارجية الجديدة توحي أنها تبحث عن دور جديد في ظل التغيرات ما بعد الحرب الباردة، فهي تتطلع أن يكون لها دور اقليمي اعتماداً على ما يطلق عليه المسؤولون الاتراك، حيويتها الاقتصادية، وقدرتها على تنفيذ المشروعات وبتجارتها الخارجية، ونموها الاقتصادي والسياسي باعتبارها دولة غنية بالموارد والخبرة الطويلة في طرق استغلال هذه الموارد في خضم ذلك على تركيا الانتباه الى خطوط عامة مهمة هي :

1. ينبغي أن لا يكون تحقيق سياستها الجديدة على حساب علاقتها مع الوطن العربي والعراق.
2. ينبغي أن يبتعد دور تركيا الجديد من دور الشرطي الاقليمي الذي تريده الولايات المتحدة منها في منطقة الشرق الاوسط.

3. لا بد لتركيا أن تنظر بعين الاعتبار لمصالحها الاقتصادية فضلاً عن علاقاتها التاريخية والحضارية مع العرب وذلك باقامة علاقات مع الاقطار العربية والابتعاد عما يهدد أمنهم القومي. فالعلاقات العربية التركية اتسمت بكثير من الخصائص والخبرات، فهي علاقات سطحية ولكن تمتد جذورها الى الماضي البعيد الذي ورثها تراثاً كبيراً لا يمكن اغفاله أبداً، إلا أن هذه العلاقات لم تشهد التطور المنتظم، المتوقع له وخاصة منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 وحتى يومنا هذا، فقد اكتنفها الكثير من العقبات التي ارتبطت عواملها ومتغيراتها بالسلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العرب ورغبة تركيا المستمرة في أن تكون في خدمة المصالح الغربية في المنطقة كاستجابة لموقعها في حلف شمالي الاطلسي، وقد أدى ذلك الى ردود فعل عربية أقلها الحذر والريبة من الجانب التركي (الاستاذ عليوة، العلاقات العربية التركية في ظل الشرق أوسطية).

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا واتخذت شكلاً واضحاً بعد انفجار أسعار النفط في السبعينات حيث كان على تركيا أن توسع صادراتها للحصول على العملة الصعبة لتسديد ثمن نفطها المستورد. وبعد انقلاب 1980 حاولت تركيا الحصول على مساعدات مالية واقتصادية نتيجة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها مما دفع الاتراك الى توثيق علاقاتهم بالدول العربية وخاصة النفطية، لذا احتل العراق مرتبة متقدمة في التجارة الخارجية مع تركيا خلال فترة الثمانينات وزود العراق تركيا بثلثي احتياجاتها من النفط[9].

وتطورت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا بشكل كبير جداً في نهاية السبعينات والثمانينات من القرن العشرين حيث سعى العراق الى توثيق

علاقاته بشكل كبير، وكان للحرب العراقية الايرانية أثر بالغ في تطوير هذه العلاقة التجارية حيث أصبحت تركيا منفذاً مهماً للبضائع المستوردة للعراق من أوربا والعالم الخارجي والبضائع والنفط العراقي المصدر الى أوربا ودول العالم كما سعت تركيا الى الاستفادة القصوى من ذلك وتحسين علاقاتها مع العراق لتحسين أوضاعها الاقتصادية مستغلة ظروف الحرب في زيادة علاقاتها التجارية وتلبية حاجاتها المستمرة من المواد الاولية وخاصة النفط الذي ازدادت استيراداته من العراق خلال فترة الثمانينات.

وفي التسعينات شهدت العلاقات آثار ظروف الحرب والحصار الاقتصادي على العراق والتي أثرت على طبيعة العلاقات التجارية بينهما فضلاً عن آثار استجابة تركيا للضغوط السياسية الامريكية عليها في علاقاتها مع العراق.

هدف الفصل السابع

في ظل دراسة الاهمية والمشكلة المترتبة في ظل الظروف الراهنة، يهدف البحث الى دراسة نموذج قياسي مع تحليل اقتصادي قياسي لمستقبل العلاقات العراقية - الايرانية من خلال دراسة حجم التجارة بين البلدين خلال العقود السابقة.

كما يهدف البحث الى تسليط الضوء على السياسة التركية عبر المراحل السابقة في تاريخ تركيا وبالذات منذ عام 1924 ولغاية 1980 كمرحلة أولى ومنذ 1980 ولحد 1990 كمرحلة ثانية (قبل الحصار) ومنذ 1991 ولغاية 1998 كمرحلة ثالثة وتمثل الفترة بعد الحصار، وتبيين آثار الحصار الاقتصادية الشامل على اقتصاد تركيا والشعب التركي وما تركه من آثار سلبية. وسنرى

هل حققت تركيا وفق حساب الربح والخسارة ما يصبو اليه أوزال وديميريل وغيرهم وسياستهم الخاطئة تجاه العراق.

فرضية الفصل السابع

تسعى الدول النامية بصورة عامة ومنها تركيا الى تحسين وضعها الاقتصادي اعتماداً على القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية اللحاق بمن سبقها من الدول المتقدمة، وبذلك يمكن للقطاعات الاقتصادية التي تمتاز بأهمية نسبية أن تساهم في احداث تأثيرات على الاقتصاد القومي مساهمة بذلك في نموه.

ومن هنا جاءت فرضية البحث المتضمنة امكانية قيام التجارة مع العراق بدور ايجابي في الاقتصاد القومي التركي ومكوناته من خلال دراسة التجارة بين البلدين خلال العقود المنصرمة ومنذ عام 1924 بالذات.

منهجية الفصل السابع

لأجل اثبات الفرضية يتم الربط بين التحليل النظري والقياسي التجريبي، فتعتمد منهجية البحث على النظريات الاقتصادية فضلاً عن العمل التجريبي Empirical Work الذي يتضمن استخدام نموذج اقتصادي قياسي يستوعب الربط بين التحليل النظري والواقع الفعلي للظاهرة قيد الدراسة والتحليل للخروج بمضامين تحقق فرضية البحث وتحدد مستقبل العلاقات العراقية - التركية، وقد استخدمت طريقة OLS في تقدير معلمات نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد مع اختبار معنوية النماذج والمعلمات.

السياسة الاقتصادية التركية

لقد تبنت تركيا أسلوب التخطيط فقد غطت الخطة الخمسية الاولى الفترة 1963-1967 والثانية غطت الفترة 1968-1972 وغطت الخطة الخمسية الثالثة الفترة من 1973-1977 وتلتها الخطة السنوية المؤقتة لعام 1978 تلتها الخطة الخمسية الرابعة للفترة 1979-1983 ثم الخطة السنوية المؤقتة لعام 1984 فالخطة الخمسية الخامسة للفترة 1985-1989 تلتها الخطة الخمسية السادسة للفترة 1990-1994 فالسابعة للفترة 1996-2000.

لقد استهدفت الحكومة التركية ومنذ تأسيسها عام 1923 احداث تغييرات سريعة في البنية الاجتماعية والاقتصادية بوضع أسس قوية للاقتصاد التركي، فمنذ ذلك الحين وحتى عام 1980 وتركيا تتبع سياسات اقتصادية مختلفة منها التدخل الحكومي في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية وغيرها، فوضعت الحواجز الكمركية ومنحت الحماية للصناعة وقيدت حركة رؤوس الاموال، واستمرت هذه السياسة حتى الخطة الخمسية الاولى 1963-1967 والخطة الخمسية الثانية 1968-1972، وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق معدل نمو طموح في القطاع الصناعي وتبني سياسة احلال الاستيرادات بالاعتماد على مشاريع الدولة الاقتصادية التي تتمتع بحماية خاصة في المنافسة الخارجية.

إن علاج مشكلة العجز في الميزان التجاري والتي بدأت بشكل بارز منذ أواخر الستينات يعتمد على تغيير الاستيرادات بواسطة الضرائب الكمركية والاجازات، كما تم تخفيض قيمة الليرة التركية عدة مرات لتنشيط الصادرات، إلا أن عدم اتباع سياسات مالية متكاملة ومناسبة لتقييد الطلب وهبوط الكفاءة

الانتاجية في كثير من المشاريع الاقتصادية ومنها مشاريع الدولة وانخفاض كفاءة توزيع الموارد بشكل عام أدى الى ارتفاع معدل التضخم[10].

لقد ارتفع الرقم القياسي للاسعار من 4. 8 عام 1968 الى 29 عام 1978 والى 9 .1534 عام 1988 باتخاذ سنة 1980 سنة أساس. فالاسعار ارتفعت بأكثر من 300 ضعف خلال عشرين سنة وبمتوسط معدل تضخم قدره 29٪ سنوياً، مما أسهم في استمرار العجز في الميزان التجاري وبالذات خلال عقد السبعينات حيث تضاعف خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة 1973-1977 ثلاث مرات تقريباً. واستمر الانفاق الاستهلاكي العام والخاص في الازدياد خلال السبعينات بمعدلات عالية في حين لم يتجاوز معدل الادخار في تلك الفترة 20٪ من الناتج القومي الاجمالي.

إن العجز المستمر في الميزان التجاري خلال الخطط الخمسية الثلاث وانخفاض معدل الادخار وتناقص انتاجية رأس المال وارتفاع معدلات التضخم، والزيادة التصاعدية في المديونية الخارجية خلال عقد السبعينات، حتم ضرورة اعادة تصحيح النهج الاقتصادي جذرياً.

وفي عام 1979 أقرت تركيا خطة البرنامج الشامل لاسناد الاقتصاد[11] كانت أهدافه منصبة على القضاء على عجز ميزان المدفوعات ومعالجة العجز المزمن في ميزان التجارة الخارجية، وذلك من خلال تنشيط الصادرات وتطوير الاستثمار في قطاعي الصناعة والطاقة، والحد من التضخم وتقييده عن معدل 25٪ بعد أن وصل عام 1978 أكثر من 75٪، الى جانب زيادة الانتاج في القطاعين العام والخاص وتعزيز دور السياحة والتوظيف الاستثماري الفعلي للرأسمال الاجنبي.

ونتيجة لما سبق فقد تبنت السياسة الاقتصادية التركية بعد عام 1980 برنامجاً متكاملاً للاستقرار والتكييف الهيكلي[12].

واعتمدت في برامجها على سياستين أساسيتين هما :

1. سياسة استقرار تهدف الى تقييد نمو الطلب المحلي الاستهلاكي.
2. سياسة هيكلية ترمي الى الاصلاح الهيكلي، واعادة تخصيص الموارد Resource Allocation بما ينسجم وتحقيق الكفاءة Technical Efficiency سواء الكفاءة الفنية الانتاجية Economic Efficiency أو الكفاءة الاقتصادية التوزيعية Efficiency، وذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ نظام أسعار السوق بالعمل وسحب الدعم عن المنتجات الاستهلاكية عدا الاساسية منها كالخبز والسكر والطاقة وخاصة الفحم وكذلك الاسمدة. كما اعتمدت السياسة النقدية اجراء يقضي بالغاء السقوف على أسعار الفائدة على الاموال والودائع والقروض، وفتح المجال لأسعار فائدة حقيقية لمواكبة معدلات التضخم، فضلاً عن تشجيع الادخارات الوطنية والطلب الاستثماري.

أما السياسات المالية فقد اعتمدت اتجاهات تخفيف ضرائب الدخل بالنسبة للافراد والشركات العاملة في القطاع العام على وجه الخصوص ولباقي الشرائح الاجتماعية بصورة عامة بما فيها الشركات التجارية وبحدود 50٪، الى جانب ذلك تغيير هيكل الضرائب غير المباشرة السائد[13].

وتأتي أهمية سعر الفائدة الحقيقي بالنسبة للنمو من خلال تأثيره الموجب في زيادة معدل الادخار وفي زيادة الطلب المحلي على الاصول الرأسمالية المدرة للفوائد مما يزيد من الموارد الاقتصادية المهيأة للاستثمار المنتج كما يحمي المدخرات الصغيرة التي قد تجد فرصتها الوحيدة للودائع.

لقد أدى معدل التضخم العالي الى جعل العائد الضريبي قليل المرونة بالنسبة للدخل القومي الاسمي، وبسبب التزايد المستمر في الاجور والرواتب، فقد وقع معظم دافعي الضرائب ضمن الشريحة العليا من الدخل بالنسبة لمعدل الضريبة المفروض مما يؤثر على حافز العمل، والادخار بالذات لمستلمي الاجور الذين يشكلون ثلثي دافعي الضرائب في تركيا[14]. كما قاد الى زيادة التهرب الضريبي، ولغرض المحافظة على تصاعدية ضريبة الدخل وزيادة الحوافز للعمل والادخار بالنسبة للافراد فقد أجريت اصلاحات ضمن برنامج التكييف أهمها رفع فئات الدخل الخاضعة لمعدلات ضريبية مختلفة بما في ذلك الفئة المعفوة من الضريبة، وتخفيض معدلات الضريبة على فئات الدخول المختلفة بالتدريج ابتداءاً من عام 1981، مع تقديم سماح ضريبي لمستلمي الاجور والرواتب يتناسب وانفاقهم على السلع والخدمات الاساسية[15]. أما بالنسبة للشركات والمؤسسات فقد خفضت ضريبة الدخل بنسبة 20٪ وتم تحديد معدل الضريبة ليشمل مشاريع الدولة الاقتصادية بالتساوي والتي كانت تتمتع باعفاء ضريبي بمعدلات ضريبية أقل من نظيرتها في القطاع الخاص، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فإن الاخفاق في تحقيق معدلات الضرائب وتوسيع قاعدتها بالنسبة للسلع والخدمات والارتفاع الكبير بالنسبة للضرائب الكمركية أدى الى انخفاض عوائد هذه الضرائب بحوالي 4٪ من الناتج القومي الاجمالي كما قلل من تعرض المنتجات المحلية للمنافسة. وأدخلت ضريبة القيمة المضافة بديلاً عن تسع ضرائب انتاج مختلفة كانت مفروضة على مجاميع منوعة

من السلع والخدمات. وشملت ضريبة القيمة المضافة مدى واسع من السلع والخدمات باستثناءات قليلة جداً لبعض السلع الغذائية[16].

لقد فسح برنامج التكييف مجالاً أوسع للاستيراد والتصدير فخفضت نسبة الودائع من قيمة البضاعة المستوردة، الصناعية منها والتجارية. وألغيت اجازات التصدير، كما قلصت البيروقراطية والتعليمات المعقدة التي كانت تعيق معاملات التجارة الخارجية، وقد رفع ذلك تحرير سعر الصرف حيث خفضت الليرة التركية بنسبة 33٪ عام 1980 ثم عدل سعر الصرف عدة مرات لمواكبة التضخم في الداخل والدول الصناعية، فتحسن معدل التبادل التجاري بعد تدهوره في عقد السبعينات وانخفضت قيمة العجز من 6٪ من الناتج القومي الاجمالي عام 1980 الى 2٪ عام 1958[17].

لقد سعت تركيا الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبعد عام 1980، وجدير بالذكر أن جميع قطاعات الاقتصاد القومي في تركيا كانت مفتوحة للاستثمارات الاجنبية منذ عام 1954، إلا أن القيود على تحويل الارباح وعدم الاستقرار السياسي عموماً وبالذات في أواخر السبعينات أدى الى تضاؤل حجم تيارات الاستثمار المباشر. فصدرت قرارات تشجيعية بعد عام 1980 سهلت الاستثمارات الاجنبية في مشروعات يقل رأس المال فيها عن خمسين مليون دولار على أن يكون الاسهام الاجنبي في رأس المال مقيداً وإن بقي المشروع بحد أدنى من متطلبات التصدير، وقدمت تسهيلات لتمويل أرباح هذه المشروعات الى الخارج وفي عام 1986 ألغيت قيود الملكية الاجنبية[18].

لقد استلمت تركيا مساعدات وقروض خارجية كبيرة لدعم برنامج التكييف الاقتصادي الذي بدأته عام 1980 في مؤسسات ومنظمات دولية

Multilateral Donors مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IBRD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD اضافة الى مساهمة دول منفردة في المساعدة Bilateral Donors[19]. وقد اعتبرت هذه المساعدات والقروض أكبر دعم من نوعه قدم لدولة نامية، ولكن الظروف الخارجية لتركيا لم تكن ملائمة لسياسة التكييف، فالدول المتاجرة مع تركيا انخفض فيها نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي من 5 .3٪ في السنة في المتوسط خلال الفترة 1977-1980 الى 5 .1٪ في المتوسط خلال الفترة 1918-1985، كما أن الزيادة السنوية في استيرادات الدول الصناعية والدول النفطية في الشرق الاوسط ومنها العراق انخفضت من 4 .20٪ خلال الفترة 1977-1980 الى 4 .2٪ خلال الفترة 1981-1985.

فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية اتخذت اجراءات لتقييد استيراداتها من تركيا وبالذات من المنسوجات ومنتجات الحديد والفولاذ، وقد أدى الكساد الداخلي في اقتصاديات بعض الدول الاوربية ودول الشرق الاوسط الى انخفاض الطلب على الايدي العاملة التركية ومن ثم انخفاض تحويلاتها الى تركيا[20]، واستفادت تركيا من قيام الحرب العراقية - الايرانية حيث أصبحت منفذاً للسلع المستوردة للعراق من أوربا والعالم الخارجي، بينما شهدت فترة التسعينات آثار ظروف العدوان الثلاثيني والحصار على العراق في طبيعة العلاقة التجارية بين العراق وتركيا.

وفي فترة التسعينات توقفت الصادرات التركية بسبب الحظر التجاري الذي فرض على العراق[21] خلالها لكون الصادرات النفطية تشكل 70٪ - 90٪ من الصادرات الكلية، فقد كانت هناك استثناءات في مجال المقايضة وصادرات اسناد البطاقة التموينية 70 ألف تطورت الى 100 ألف برميل نفط

يومياً ومثلها لدعم ميزانية الاقتصاد الاردني، المنفذ الرئيسي على الحدود المغلقة، ويأتي بعده بدرجة ثانية المنفذ التركي، فضلاً عن التصدير الذي يرتبط بأهمية استثنائية في التنمية الاقتصادية. فالمشكلات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الحظر الاقتصادي على العراق أخذت طابع عدم الاستقرار في جنوب تركيا وجنوب شرق الاناضول الذي غدا مسرحاً للعمليات العسكرية جعل الحكومة التركية تنفق مبالغ طائلة على العمليات العسكرية مع حركات التمرد التركي[22]. هذا فضلاً عن ارتفاع نسب الانفاق الحكومي وبشكل رئيس الانفاق العسكري والتوجهات السياسية الخارجية التي دخلت فيها تركيا بأحلاف عسكرية وأمنية مشتركة وخاصة مع اسرائيل الكيان الصهيوني وما لحقها من مشاريع تسليح ضخمة من دبابات وطائرات ومناورات، الامر الذي شكل عبئاً خطيراً على الامن الغذائي لديها، قابل هذه المشكلة التحول الحضري الكبير للسكان وما تمخض عنه تعميق مشكلة البطالة وتفاقمها، أضف الى كل ذلك تدهور ميزان المدفوعات والميزان التجاري التركي وتزايد الديون الاجنبية واستمرار الانفاق العسكري[23].

القياس الكمي لمؤشرات الترابط التجاري التركي مع العراق

لقد كشفت التقديرات عن ارتباط التجارة الخارجية التركية ايجابياً مع التحولات الاقتصادية العراقية، وأن التقديرات التي صاحبت تطبيق الحصار على اقتصاد العراق بشكل كلي، تؤكد انسحاب العلاقات الاقتصادية بين البلدين باتجاه التهميش وفقدان الطرفين المكاسب المؤكدة في التجارة المشتركة، وقد أوضحت مشكلة الدراسة أهمية تراجع العلاقات التجارية سيما وأن طرفي العلاقات متجاورين جغرافياً، حيث عانت هذه العلاقات من ظاهرة عدم التوازن في مفاصل كثيرة ارتهنت بأهمية الموارد المتوفرة في أحد البلدين

بالنسبة للآخر ولا سيما النفط والمنتجات الصناعية والثروات المائية والطبيعية الاخرى، الامر الذي تطلب قياس هذا التراجع وتقييمه، وتتحقق الدراسة في ذلك من واقع مؤشرات العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال العقود السابقة وحتى الآن.

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية – العراقية للفترة 1924-1980[24]

يوضح جدول – 1 – تطور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا منذ عام 1924 وحتى عام 1980 فقد تراوحت الصادرات التركية الى العراق خلال الفترة 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار عام 1960 و1854 ألف دولار عام 1945، ازدادت بعدها زيادة كبيرة حوالي أربعة أو خمسة أضعاف فأصبحت عام 1970 (5. 97) مليون دولار وتضاعفت حوالي تسعة مرات فأصبحت 9 .44 مليون دولار عام 1975، وقد تبين أن الزيادة السنوية خلال الفترة (1924-1980) هي 23 .2 وبدرجة حساسية 49 .8 وبمستوى معنوية 5٪[25] ودرجة ثقة 95٪.

وتبين المعادلة التالية التذبذبات السنوية للصادرات التركية – العراقية :

$$TIEX = 12.3 - 7.3\ Z + 0.80\ Z^2$$

$$t = 1.2 \qquad -1.88 \qquad 2.52$$

$$S = 9.298 \qquad R^2 = 61.3 \qquad R^{-2} = 51.7$$

$$D.W. = 1.44$$

كما أن قيمة الواردات التركية من العراق تراوحت خلال الفترة من 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار و16356 ألف دولار ازداد بعدها حوالي خمسة أضعاف وأصبحت عام 1970 177 .45 مليون دولار

و564.631 مليـــون دولار عـــام 1975. وبلغـــت الزيـــادة الـــسنوية في الاســـتيرادات التركيـــة مـــن العـــراق خـــلال الفـــترة 1924-1985 25.5[26] وبدرجة حساسية 100 وبمستوى معنوية 5٪ ودرجة ثقة 95٪[27].

وتمثل المعادلة التالية التذبذبات خلال الفترة المذكورة في استيرادات تركيا من العراق :

$$TIM = 142 - 86.3\ Z + 9.32\ Z^2$$

$$t = 1.18 \quad -1.88 \quad 2.49$$

$$S = 109.4 \quad R^2 = 60.4 \quad \bar{R}^{2} = 50.5$$

$$D.W. = 1.62$$

جدول - 1 -

حجم التبادل التجاري التركي العراقي للفترة 1924-1980

السنوات	صادرات تركيا الى العراق مليون $	استيرادات تركيا من العراق مليون $	حجم التبادل التجـاري التركي - العراقي مليون $
1924	0.104	0.255	0.359
1930	0.114	0.022	0.136
1935	0.070	0.021	0.091
1940	0.140	0.173	0.213
1945	1.854	1.602	3.456
1950	0.488	0.573	1.061
1955	0.287	0.662	0.949
1960	0.028	-	0.028
1965	0.106	16.250	16.356
1970	5.968	39.209	45.177
1975	44.885	519.746	564.631
1980	148.0	1046.0	1194.0

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of Statistical prime Ministry of Turkey , Many Years .

تراوح حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار عام 1960 و356 .16 مليون دولار عام 1965 ارتفع بعدها الى 177 .45 مليون دولار عام 1970 و631 .564 مليون دولار عام 1975 وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة 1924-1980 (27. 7)[28].

وتمثل المعادلة التالية التذبذبات السنوية لفترة الدراسة :

$$TIR = 154 - 93.7\ Z + 10.1\ Z^2$$

$$t = 1.18 \qquad -1.88 \qquad 2.50$$

$$S = 118.6 \qquad R^2 = 60.5 \qquad \bar{R}^2 = 50.6$$

$$D.W. = 1.61$$

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية للفترة 1981 - 1990 :

يتبين من جدول - 2 - تطور العلاقات التركية - العراقية من خلال قيم الصادرات والواردات بين البلدين فقد تراوحت قيم الصادرات بين البلدين خلال الفترة بين 148 مليون دولار عام 1980 و986 مليون دولار عام 1988، وكانت الزيادة السنوية خلال السلسلة الزمنية 1980-1990 13. 4 [29]وتمثلت التذبذبات السنوية في المعادلة التالية :

$$TIEX = -82 + 299\ W - 23.8\ W^2$$

$$t = -0.31 \qquad 2.96 \qquad -2.9$$

$$S = 24.04 \qquad R^2 = 52.2 \qquad \bar{R}^2 = 40.4$$

$$D.W. = 2.42$$

وتراوحت الاستيرادات التركية من العراق خلال الفترة من 1980 الى 1990 بين 165 مليون دولار عام 1989 و1474 مليون دولار عام 1981، وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة المذكورة 41.5[30].

وبينت المعادلة التالية التذبذبات السنوية في الاستيرادات التركية من العراق خلال الفترة من 1980-1990 :

$$TIM = 1277 - 42\ W + 0.08\ W^2$$

$$t = 3.07 \qquad -0.26 \qquad 1.01$$

$$S = 378.1 \qquad R^2 = 14.2 \qquad R^{-2} = 10.2$$

$$D.W. = 2.88$$

كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تراوح خلال الفترة المدروسة بين 610 مليون دولار عام 1989 و2433 مليون دولار عام 1988 وبلغت الزيادة السنوية في حجم التبادل التجاري خلال الفترة 1980-1990 25.5[31].

وتبين المعادلة التالية التذبذبات السنوية خلال الفترة المذكورة :

$$TIR = 1161 - 270\ W - 24.6\ W^2$$

$$t = 1.93 \qquad 1.17 \qquad -1.31$$

$$S = 548.9 \qquad R^2 = 19.7 \qquad R^{-2} = 12$$

$$D.W. = 2.29$$

ويعزى السبب في ذلك الى الحرب العراقية - الايرانية، فكانت تركيا تلعب دوراً مزدوجاً في علاقاتها التجارية مع العراق من جهة ومع ايران من جهة ثانية.

جدول - 2 -

تطور العلاقات التجارية التركية العراقية للفترة 1980-1990[32]

(مليون دولار)

السنوات	صادرات تركيا الى العراق مليون $	استيرادات تركيا من العراق مليون $	حجم التبادل التجاري التركي - العراقي مليون $
1980	148	1046	1194
1981	614	1474	2088
1982	671	1215	1886
1983	320	947	1267
1984	934	926	1860
1985	961.4	1137	2098.4
1986	553.3	769	1322.3
1987	945	1154	2099
1988	986	1437	2433
1989	445	165	610
1990	215	1047	1262

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of Statistical prime Ministry of Turkey , Many Years .

صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة .

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية خلال الفترة 1991-1998 (فترة الحصار)

بلغت قيمة الصادرات خلال الفترة المذكورة من تركيا الى العراق حداً من التدني بسبب تطبيق الحصار الاقتصادي على العراق فتراوحت القيمة بين

صفر و212 مليون دولار وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة المذكورة 4.44[33].

وتمثل المعادلة التالية التذبذبات السنوية خلال الفترة 1991-1998 :

$$TIEX = 160 - 5.0\ D + 1.054\ D^2$$

$$t = 3.15 \qquad -0.17 \qquad 0.37$$

$$S = 36.48 \qquad R^2 = 13.2 \qquad \bar{R}^2 = 12$$

$$D.W. = 2.35$$

جدول - 3 -

انحسار التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة 1991-1998

(فترة الحصار)

السنوات	صادرات تركيا الى العراق مليون $	استيرادات تركيا من العراق مليون $	مجموع التبادل التجاري التركي – العراقي مليون $
1991	122	0.5	22
1992	212	0.9	213
1993	160	صفر	160
1994	141	صفر	141
1995	124	صفر	124
1996	188	32	220
1997	185	36	221
1998	185	36	221

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of Statistical prime Ministry of Turkey ; Many Years .

أخذت بيانات السنتين الاخيرتين من د. قبيس سعيد عبد الفتاح ، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق ، مؤشرات واتجاهات ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2000 ، ص61 .

ويوضح جدول - 3 - الاستيرادات التركية من العراق خلال الفترة 1991-1998 والتي تراوحت بين صفر و36 مليون دولار وبلغت الزيادة السنوية خلال الفترة المذكورة 19 .6 [34].

وتوضح المعادلة التالية التذبذبات السنوية خلال الفترة 1991-1998 :

$$TIM = 2.9 - 4.33\ D + 0.17\ D^2$$

$$t = 0.23 \qquad -0.69 \qquad 1.72$$

$$S = 8.824 \qquad R^2 = 82.5 \qquad R^{-2} = 75.5$$

$$D.W. = 2.1$$

كما تراوح حجم التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة المذكورة بين 22 مليون دولار و220 مليون دولار عام 1996، وبلغت الزيادة السنوية[35] من حجم التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة (1996-1998) 19[36].

كما توضح التذبذبات السنوية في المعادلة التالية :

$$TIR = 50.3 + 36.7\ D - 1.96\ D^2$$

$$t = 0.59 \qquad 0.85 \qquad -0.42$$

$$S = 60.86 \qquad R^2 = 46.1 \qquad R^{-2} = 24.5$$

$$D.W. = 2.26$$

إن تركيا لم تحقق ما كانت تصبو اليه عند بدء العدوان الثلاثيني على العراق في كانون الثاني 1991 بل العكس، فقد باتت تعاني من وضع اقتصادي صعب فضلاً عن المخاطر الامنية التي يتعرض لها الامن القومي التركي وتزايد الديون الخارجية التي زادت عن 100 مليار دولار، كما أن استمرار الحصار أدى الى خسائر اقتصادية لتركيا تقدر بحوالي 60 مليار دولار، كما أن فرض الحظر على العراق شل الحركة الاقتصادية في جنوب شرقي تركيا وخلق تربة خصبة لانتشار العنف وكان لفشل تركيا في استخدام المادة50 من ميثاق الامم المتحدة في التعامل الاقتصادي مع العراق باشراف الامم المتحدة كما فعلت الاردن، أثر كبير في زيادة الاعباء الاقتصادية فضلاً عن التكلفة الاجتماعية للحصار وآثاره السلبية، فالحصار على العراق هو حصار على تركيا نفسها. هذا بالرغم من المحاولات المبذولة ومنها الدخول في تكتلات عديدة وزيادة تعددية منافذ الصرف التجاري مع العديد من الدول والسعي لتعزيز دور تركيا في أسواق الخليج العربي، وتوفير الاحتياجات النفطية من مصادر متعددة والحصول على المزيد من الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة لتقوية مركزها التفاوضي في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة.

توصيف النموذج القياسي لمجموعة المتغيرات

لغرض بيان أثر كل من المتغيرات المستقلة Independent Variables والمتمثلة في :

1. نسبة الصادرات التركية الى العراق / الصادرات التركية الكلية ٪.
2. نسبة الواردات التركية الى العراق / الواردات التركية الكلية ٪.
3. اجمالي الاستثمار (مليون دولار).

4. عدد السكان (بالمليون نسمة).

5. حجم التبادل التجاري التركي - العراقي (مليون دولار).

6. المتغير الوهمي Domy Variable (للظروف الشاذة).

على المتغير التابع Dependent Variables متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وذلك خلال الفترة (1980-1998)، فقد تم اعتماد الدالة التالية :

$$Y = f\left(\frac{TIEX}{OEX}, \frac{TIM}{OM}, V, P, TIr, DV\right)$$

$$Y = B_0 + B_1\frac{TIEX}{OEX} + B_2\frac{TIM}{OM}, B_3V, B_4P + B_5TIR, B_6DV + U$$

حيث أن :

Y = Per-Capita GNP = متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي.

TIEX = الصادرات التركية الى العراق (مليون دولار).

OEX = الصادرات التركية الكلية (مليون دولار).

TIM = الاستيرادات التركية من العراق (مليون دولار).

OM = الاستيرادات التركية الكلية (مليون دولار).

V = الاستثمار الاجمالي التركي (مليون دولار).

P = اجمالي السكان الكلي (مليون نسمة).

TIR = اجمالي التبادل التجاري التركي - العراقي (مليون دولار).

DV = المتغير الوهمي Domy Variable.

U = المتغير العشوائي.

وعند تقدير النموذج أعلاه باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة الممتدة (1980-1998) كانت نتائج التقدير كالآتي :

Per-Capita GNP = −2.35 − 0.0505 TIEX|OEX + 0.0601 TIM|OM +

t = −1.63 −1.93 1.94

0.0112 V + 0.0671 P + 0.000226 TIR − 0.735 DV

2.7 2.68 1.92 −2.34

S = 0.2249 R^2 = 98.6 $\bar{R}^2$ = 96.4

D.W. = 2.08

وقد ظهر نتيجة التحليل أن الدالة الخطية هي أفضل من الدوال اللوغارتمية المزدوجة والنصفية، من خلال معنوية معلمات النموذج وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية : مثل مشكلة التداخل الخطي Multicollinearity ومشكلة الارتباط الذاتي Autocorelation.

ودلت قيمة معامل التحديد على أن 98٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة وأن حوالي 2٪ سببها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج لصعوبة قياسها[37].

وتظهر نتائج التقديرات أن كلاً من نسبة الصادرات التركية الى العراق الى الصادرات التركية الكلية والمتغير الوهمي ترتبط بعلاقة سالبة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والذي يظهر تأثير الحصار السلبي على دخل الفرد. وأن كل من نسبة الاستيرادات التركية من العراق نسبة الى الاستيرادات التركية الكلية واجمالي الاستثمار وحجم السكان ومجموع التبادل التجاري التركي - العراقي يرتبط بعلاقة موجبة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة ثقة 95٪.

استنتاج الفصل السابع

تبين الدراسة أن العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية هي في صالح تركيا نظراً لاعتمادها على العراق في استيراداتها من المواد الخام ومصادر الطاقة الرئيسية فضلاً عن المكاسب الاخرى وأن الحصار ألحق ضرراً بتركيا وإن عودة العلاقات الاقتصادية مع العراق لن تتم بقرار رسمي سياسي أمريكي بل من خلال المصالح المشتركة ومن خلال اقامة هياكل جديدة للتعاون خارج حدود الخط النفطي ومن خلال انشاء شركات صناعية عراقية وتركية مشتركة يساهم فيها عراقيون وأتراك من كلا البلدين.

كما أن الاسواق الخارجية المتاحة لتصريف الفائض الصناعي من تركيا محدود جداً ويتركز على دول المنطقة ومنها العراق، السوق الاكثر تقبلاً لهذا الفائض من السلع الصناعية، فمنافسة تركيا للدول الصناعية المتقدمة صعب جداً بسبب ضخ السلع الغربية والامريكية الى الاسواق الخليجية التي ليس للصناعة التركية قدرة من ناحية الجودة والمتانة على منافسة هذه الصناعة فضلاً عن فشلها في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة.

وقد أوضحت المؤشرات التقديرية للدراسة انتقال الآثار السلبية التي طالت الاقتصاد العراقي الى اقتصاد تركيا، كما أكدت هامشية المكاسب من فرض الحصار على العراق، لذا على تركيا أن تأخذ بجدية عودة العلاقات الاقتصادية مع العراق وباندفاع وعدم تردد ابتداءاً من التوسع في قيام مشاريع مشتركة بينهما في المجال الصناعي والزراعي فضلاً عن التجاري، وعدم الانجرار الى مخططات تضر العراق والاقطار العربية مثل مخطط الاتفاق العسكري التركي – الصهيوني والسيطرة المائية لتركيا على كل من العراق وسوريا وبالتالي التحكم بمشاريع التنمية في كل منهما فضلاً عن تزويد الكيان الصهيوني بالاحتياجات المائية على حساب الحصة العراقية من مياه الفرات في مقابل دعم الكيان الصهيوني لتركيا في اقامة مجموعة السدود.

هوامش ومصادر الفصل السابع

(1) Kindle Berger P. C. , Foreign Trade and the National Economy , New Haven , Yale University Press , 1963 , P. 196.

(2) جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، نيسان، 1968، ص ص158-183.

(3) خالد يونس الملاح، مشكلة عدم استقرار ايرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1990، ص ص12-18.

(4) أ. د. قبيس سعيد عبد الفتاح، التجارة الخارجية لتركيا، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997، ص ص7-19.

(5) د. رواء زكي يونس، تطور هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي التركي للفترة 1976-1998، أوراق تركية معاصرة، العدد 15، خريف 2000.

(6) نخبة من الباحثين، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق مؤشرات واتجاهات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000.

(7) مثنى عبد الرزاق الدباغ، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، العدد 14، صيف 2000.

(8) نخبة مـن البـاحثين، العلاقـات العربيـة التركيـة في مواجهـة القـرن الحـادي والعـشرين، مركـز الدراسـات التركيـة، جامعـة الموصـل، 2001.

(9) د. رواء زكـي يـونس الطويـل، الامـن القـومي العربـي في ظـل العلاقات التجارية التركية مع الكيان الصهيوني، العلاقات العربيـة التركية في مواجهـة القـرن الحـادي والعـشرين، مركـز الدراسـات التركية، جامعة الموصل، 2001.

(10) G. Kopits, Structural Reform, Stabilization, and Growth in Turkey, Occasianal Paper 52, I. M. F., Washington D. C., 1987, P. 2.

(11) د. صباح محمود محمد، سياسة تركيـا الخارجيـة، معهـد الدراسـات الآسيوية، سلسلة الدراسات التركية، بغداد، 1985.

(12) رواء زكي يونس، أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتـصاد التركـي للفـترة 1980-1995، أطروحـة دكتـوراه، جامعة الموصل، 1998، ص1.

(13) Y. Akyus, Financial System and Policies in Turkey in the 1980, Paper Presented at the conference on Turkey' s Economic Developmemt in the 1980, Harvard University, Cambirdge, Mass., April, 1980, PP. 22-23.

(14) للمزيد أنظر :

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص135.

(15) أنظر : عبد المنعم سيد علي ورضا عبد الحسين القريشي، العلاقات الاقتصادية العربية التركية "واقعاً وتوقعاً"، دراسات، ص202.

(16) G. Kopits, Structural Reform, Stabilization and Growth in Turkey, Occasional 52, IMF., Washigton D. C., 1987, P. 15.

(17) والسبب في ذلك يعود الى استغلال فترة الحرب العراقية الايرانية بشكل مزدوج مع العراق وايران في زيادة حجم التبادل التجاري وتصريف الفائض السلعي على البلدين المتحاربين.

(18) G. Kopits , Op. Cit. , P. 12.

(19) رواء زكي يونس الطويل، أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص10.

(20) د. رواء زكي يونس الطويل، الازمات الاقتصادية التركية، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1990.

(21) مر العراق بتجربة الاقتصاد المغلق طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، وبالرغم من أنها حالة خاصة من حالات الاقتصاد الدولي، إلا أنها مع ذلك خطوة أولى وضرورية باتجاه دراسة

السلوك الحقيقي للاقتصاد وبعيداً عن الاقتصاد العالمي، ولئن حرمته هذه التجربة من مزايا التجارة الخارجية ومن مكاسبها وخلقت أمامه مشكلات تدهور العلاقات النقدية وتدن مريع في أسعار الصرف فإنها وضعته أمام التعامل المحتوم مع فرص تعظيم الموارد واستخداماتها ورسخت القناعة بأهمية تغليب أهداف الكفاءة بعد عقود من سياسات استهداف الكفاية، فضلاً عن جوانب أخرى، وبالتالي سبباً للتحول نحو اقتصاد السوق في استغلال الموارد وتوزيع الدخل. ومع ذلك فقد استمرت السلع والمنتجات الاجنبية وخاصة التركية تتدفق بشكل أو بآخر الى الاسواق العراقية عاكسة مستوى الطلب على السلع المستوردة وحجم الانتاج المحلي منها، وفي الحقيقة لم يكن هناك اقتصاد مغلق 100٪ كما قد يفترض وكان بامكان تركيا وحتى ايران أن تحذو حذو الاردن.

(22) للمزيد أنظر :

- جاسم يونس محمد الحريري، الابعاد الاستراتيجية للتحالف التركي الصهيوني لعام 1996 وانعكاساته على الامن القومي العربي، مجلة أم المعارك، 22، 2000، ص ص67-88.

- د. رواء زكي يونس، الامن القومي في ظل العلاقات التجارية التركية مع الكيان الصهيوني، دراسة قياسية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000.

- د. نوفل الشهواني ود. سالم النجفي في د. قبيس سعيد، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق، مركز الدراسات التركية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000، ص42 وص93.

(23) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص135.

(24) Statistical Year Book of Turkey , State institute of Statistical prime ministry of Turkey , 1990.

(25) TIEX = 8.49 + 2.23 Z (1924-1980)

t = 1.12 2.0

S = 11.74 R^2 = 30.7 R^{-2} = 23

D. W. = 1.13

(26) TIM = 100 + 25.5 Z (1924-1980)

t = 1.15 1.194

S = 137.5 R^2 = 29.5 R^{-2} = 21.7

D. W. = 1.24

(27) A. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd , Macmillian, Press, London, 1977.

(28) TIR = -109 + 27.7 Z (1924-1980)

t = -1.13 1.95

$S = 149.2 \quad R^2 = 29.6 \quad R^{-2} = 21.6$

D. W. = 1.23

(29) $TIEX = 537 + 13.4\ W$ (1980-1990)

$t = 2.56 \quad 0.43$

$S = 324.8 \quad R^2 = 20 \quad R^{-2} = 18$

D. W. = 1.46

(30) $TIM = 1276 - 41.5\ W$ (1980-1990)

$t = 5.54 \quad -1.22$

$S = 356.5 \quad R^2 = 14.2 \quad R^{-2} = 4.7$

D. W. = 2.88

(31) $TIR = 1800.2 - 25.5\ W$ (1980-1990)

$t = 4.88 \quad -0.47$

$S = 570.6 \quad R^2 = 24 \quad R^{-2} = 19$

D. W. = 2.29

(32) Foreign Trade Statistics , State Institute of Statistics , Prime Ministry Republic of Turkey , 1997.

(33) $TIEX = 145 + 4.44\ D$ (1991-1998)

$t = 5.5 \quad 0.85$

$S = 33.76 \quad R^2 = 19.8 \quad R^{-2} = 11$

D. W. = 2.21

أنظر :

- د. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد القياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1980.
- د. عادل عبد الغني محجوب، الاقتصاد القياسي، جامعة الموصل، 1982.

(34) $TIM = 14.7 + 6.19\ D \quad (1991-1998)$

$t = -1.86 \qquad 3.95$

$S = 101.6 \qquad R^2 = 72.2 \qquad \bar{R}^2 = 67.6$

$D.W. = 1.41$

(35) $TIR = 79.8 + 19.6\ D \quad (1991-1998)$

$t = 1.81 \qquad 2.18$

$S = 56.59 \qquad R^2 = 44.2 \qquad \bar{R}^2 = 34.9$

$D.W. = 2.3$

(36) د. خاشع الراوي، المدخل في تحديد الانحدار، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.

(37) راجع المصادر التالية :

- د. عبد الرزاق الشوربجي، الانحدار الخطي المتعدد، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981، ص53 وما بعدها.
- A. Koutsoyiannis, Theory Econometrics, 2 end, Macmillan Press, London, 1977, P. 94.

الفصل الثامن

التطورات في العلاقات العراقية –التركية بعد 2003

القضايا الحاضرة الغائبة

التطورات في العلاقات العراقية -التركية بعد 2003

القضايا الحاضرة الغائبة

لقد غيّر السقوط المفاجئ للنظام العراقي المعطيات. ولم تتوقف تركيا منذئذ عن المطالبة بضمان وحدة التراب العراقي وأن يقرر العراقيون مستقبلهم وحدهم؛ وعادت أنقرة للاهتمام الواضح بسياستها في الشرق الأوسط. خاصة أن القلق التركي تعاظم منذ ربيع عام 2003 بسبب الدور الذي لعبه الأكراد في الإطاحة بالنظام كما بسبب التطورات التي عرفتها الأوضاع في العراق. وعلى الرغم من التصريحات المطمئنة لقادة الأكراد في العراق حول إرادتهم في المحافظة على السمة التوحيدية ـ لكن الفيدرالية ـ للبلاد فإن ما يُلاحظ في الواقع هو نوع من المضي في الاستقلال الذاتي لشمال العراق. تركّزت بعد ذلك التوترات حول نقطتين. الأولى هي مصير ومستقبل مدينة ومنطقة كركوك. والثانية تطورات الجزء الشمالي من العراق ومسألة حزب العمال الكردستاني[1].

بالنسبة لكركوك ومنطقتها الغنية بالنفط يرى الأكراد أنها ينبغي أن تكون خاضعة لإدارتهم الخاصّة، وهذا ما يرفضه قطعيا التركمان المدعومين من أنقرة، وانضمّت إليهم في هذا الموقف كل المكوّنات العربية للمجتمع العراقي. والاستفتاء الشعبي الذي نصّ عليه الدستور العراقي الجديد وبحيث يجري في عام 2008 لم يتم تنظيمه حتى الآن.أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة مارست الضغط على القادة الأكراد في العراق كي يتخلّوا، ولو مؤقتا، عن إجرائه وتركيا تدين بشكل مطلق كل ما يمكن أن يؤدي إلى المساهمة في الاستقلال الذاتي للمنطقة الكردية. كان مثل ذلك الوضع قد وجد صدىً

لدى إدارة بوش التي لم تكن تكتفي في النظر إلى المنظّمات الكردية في العراق على أنها الأكثر مصداقية في البلاد، بل كانت ترى أنها يمكن أيضا أن تكون مفيدة جدا من أجل تحقيق مشاريع إعادة صياغة الشرق الأوسط الكبير. وقد يمكنها أيضا لعب الورقة الكردية ضد سوريا وإيران وحتى تركيا.

لكن إذا كان انتخاب جلال طالباني رئيسا للعراق عام 2005 قد أثار في البداية قلقا حقيقيا في أنقرة فإنه جرى تحليله سريعا على أنه أفضل ضمان للمحافظة على وحدة الدولة العراقية. أمّا بالنسبة للنضال ضد حزب العمال الكردستاني وما يُمثل أحد المسائل الأساسية في الحياة السياسية التركية فإنه عرف مرحلة جديدة من التوتر في شهر سبتمبر من عام 2007 إثر سلسلة من العمليات الإرهابية. لقد سمح عندها البرلمان التركي بتاريخ 17 تشرين الاول 2007 للحكومة بالقيام بعمليات عسكرية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني الواقعة في شمال العراق. وتبع ذلك عدّة مراحل من القصف الجوّي وعملية بريّة في شهر شباط 2008. كانت أجهزة استخبارات بوش قد زوّدت الأتراك بمعلومات. أمّا السلطات الكردية العراقية فقد أخذت موقفا في اتجاهين عبر إدانة تدخّل الجيش التركي وبنفس الوقت أخذ مسافة عن حزب العمال الكردستاني ذلك على خلفية فهمها أن العلاقات الجيّدة مع أنقرة ستكون بعد حين أكثر أهمية منها مع حزب العمال الكردستاني، خاصة عندما تنسحب القوات الأميركية من العراق[2].

هكذا جرت اتصالات عديدة خلال عام 2008 بين مبعوثين أتراك ومسعود البرزاني، وقد وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين العراقيين الاتفاقية الثنائية 2009 التي وقعها رئيس الوزراء التركي أردوغان ونظيره العراقي نوري المالكي القاضية بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين

بأنها ايجابية ومشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار. وأن "للاتفاقية العراقية التركية تأثير ايجابي على الاقتصاد العراقي، ووجود عدد من الاتفاقيات بين الجانبين في مجال الطاقة والسياحة والموارد النفطية". وكان رئيس الوزراء التركي أعلن، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره العراقي نوري المالكي، بعد وصوله إلى العاصمة بغداد، في أول زيارة لزعيم تركي إلى العراق منذ عام 1990، ان بلاده وقعت مع العراق اتفاقية تقضي بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بوجود إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين. وجاء في نص الاتفاقية الثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك أن رئيسي وزراء البلدين سيرأسان هذا المجلس ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع. أن تركيا دولة جارة والعراق على علاقات طبيعية معها وهناك اتجاه كبير نحو تطوير العلاقات إلى الأفضل[3].

الاحتياطات النفطية واثرها في العلاقات العراقية ـ التركية

أن أهم التطورات الاقتصادية بالنسبة للعراق تكمن في وجود احتياطات نفطية كبيرة وفي حال فتح الخط الشمالي إلى تركيا عن طريق ميناء جيهان سيحصل العراق على مبالغ بيع النفط الكبيرة وبالمقابل سيحصل الجانب التركي على عمولات نقل وبيع النفط الى الاسواق العالمية والدول الأوربية.كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اقتصاد البلدين. أن العراق له علاقات واسعة مع تركيا وسبق ان وقع خلال عقد الثمانينات اتفاقيات تعاون واسعة في تمويل الاقتصاد

العراقي وتجهيز السلع والمواد الأولية للصناعة العراقية خاصة، وان الجانب التركي يتفهم الواقع العراقي وله استثمارات كبيرة في منطقة كردستان. وتتمتع محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك) باستقرار أمني، الأمر الذي يشجع الشركات الأجنبية للاستثمار فيها. ان تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنلوجيا متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي.

الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون. والوضع الاقتصادي والأمني أصبح أكثر استقرارا من قبل، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للمجيء إلى العراق وخاصة أن بلدنا يمتلك اقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة، الأمر الذي سينعكس في النهاية على نمو الاقتصاد لدى الجانبين. وعلى الدول العربية في المضي قدما في علاقاتها مع العراق وخصوصا مسالة إطفاء الديون، اذا كانت هناك سياسة خاطئة تبناها النظام السابق وأدت إلى تحمل الكويت اعبائها لمدة تسعة أشهر فالعراق تحمل لمدة 19 عاما ودفع انهار من الدم وخسر قوة اقتصاده الذي أصبح منهكا جراء تلك السياسات. وأجمع برلمانيون على ان الاتفاقية العراقية التركية التي تم التوقيع عليها بين المالكي ونظيره التركي اردوغان ستنعكس ايجابا على العلاقات السياسية مع كل دول الجوار وتمثل بوابة جديدة للعلاقات بين العراق وتركيا[4].

سياسة العراق الخارجية مع دول الجوار وخاصة تركيا

ان سياسة العراق تهدف الى بناء علاقات ايجابية مع كل دول الجوار وخاصة تركيا التي هي دولة جارة وبإمكانها ان تقدم نوعا من التعاون في مجال الاعمار والبناء كما هو حاصل في اقليم كردستان بالاضافة الى مناطق اخرى في الجنوب، ان تشارك تركيا بحجم اكبر من ما هو عليه الان في اعمار العراق. ان تركيا وقعت مع العراق اتفاقية تقضي بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بوجود إدارة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين. وجاء في نص الاتفاقية الثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك، ان رئيسي وزراء البلدين، سيرأسان هذا المجلس ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع. أن الوزراء المعنيين في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية، سيكونون أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات.

ان الموضوع الوحيد الذي قد يثير توتر بين تركيا والعراق هو تواجد حزب العمال وهذا الامر يجب ان يحل بالطريقة الدبلوماسية السياسية لكي لا تتعقد القضية بشكل اكبر، وعلى العراق ان يتفهم الوضع التركي وكذلك على الاتراك ان يتفهموا الوضع العراقي بحيث لا يمكن ان يتدهور الوضع في شمال العراق بسبب تواجد حزب العمال. دور انقرة وجهودها لتحقيق الامن في العراق بإعتبارها احدى الدول المشاركة في مؤتمرات حفظ امن العراق اكثر من مرة وكانت المضيفة اكثر من مرة لهذه المؤتمرات وكانت مواقفها ايجابية من

العراق، وعن التحرك السياسي والدبلوماسي للعراق ان العراق بدأ ينفتح على دول الجوار بشكل عام.

ويحرص العراق على تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية، التي كانت في حالة تردد من اقامة العلاقات مع العراق، في هذا الجانب زيارة رئيس الوزراء للامارات والى دول اخرى، ما يجعل المشروع السياسي العراقي يبدأ للتو بعد النجاحات الأمنية التي تحققت بالداخل، ما اعطى انطباعا للدول بان العراق يتجه نحو الاستقرار وفتح علاقات ايجابية مع كل الدول وخاصة دول الجوار. هذه الاتفاقية مهمة جدا وهي اتفاقية تشمل جميع الجواب الاقتصادية والتجارية والامنية والمائية، وتمهد الطريق لفتح معبرين بين تركيا والعراق، كما انها اعطت روحا جديدة بشأن خطوط النفط بين الدولتين. ان تركيا دولة مهمة ينبغي على العراق ان تكون له علاقات جيدة معها خاصة وانها تعتبر البوابة الى اوربا.

وكذلك فانه بحسب رأي الخبراء الاقتصاديين فان حجم التبادلات التجارية بين العراق وتركيا سترتفع الى خمسة مليارات دولار في سنة 2009. وكان رئيس الوزراء التركي اكد خلال لقاءه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أنه من المتوقع أن يصل حجم التجارة بين العراق وتركيا إلى 5 مليارات دولار وربما سيرتفع مع الاستثمارات خلال السنوات الثلاث القادمة إلى 25 مليار دولار". بحسب بيان لمكتب الهاشمي. ونقل البيان عن أردوغان أن "الاستثمارات ستكون في مجالات عديدة في الاقتصاد والسياسة والصحة والتربية وغيرها وان الشركات التركية ستلعب دورا هاما في إعادة البناء وخاصة في المجال التربوي والصحة". ان هذه الاتفاقية ستفتح المجال لتشارك

تركيا في اعادة اعمار العراق خاصـة وان الـشركات التركيـة نجحـت في اقلـيم كردستان في بناء البنية التحتية[5].

الشراكة الاقتصادية العراقية – التركية المشتركة بعيدة المدى

جرت على ارض مركز معـرض الـشرق الاوسـط بمدينـة غـازي عنتـاب التركية، مراسم اختتام الدورة الاخيرة لمعرض العراق الدولي الرابع بوابـة الى العراق الذي اقيم للفترة من 21ولغاية /24أيار/ 2009، تحت شعار الاعمـار والاستثمار في العـراق. وشـارك في المعـرض، الـذي نظمتـه شـركة المعـارض العراقية بوزارة التجارة بالتعاون والتنسيق مع شركة فورم للمعارض والتطوير المساهمة التركية، عشرون بلداً وحوالي 700شركة مـن مختلـف بلـدان العـالم، عكست مشاركاتها ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي :-قطـاع تكتلوجيـا الانـشائية وقطاع التجهيزات ومواد مستلزمات الطاقة والزراعة والمواد الغذائيـة، وقطـاع تكنلوجيـا المـواد الغذائيـة والمنتجـات الـصناعية والزراعيـة العامـة.

وشاركت وزارة التجارة بجناح خاص بمساحة 60مـتراً مربعـاً، عـبر عـن انشطة ومهام شركات الـوزارة ودوائرهـا المختلفـة، عكـست خطـط وبـرامج الوزارة المستقبلية في توسيع وتنشيط افاق التعاون الاقتـصادي والتجـاري مـع كافة بلدان العالم، وتأتي في المقدمة دول الجوار.

كما شاركت في هذا المعرض عدد من الوزارات والمؤسـسات والـشركات العراقية، كوزارة الاعمـار والاسـكان، ووزارة الـنفط، ووزارة المـوارد المائيـة، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية، ووزارة الصناعة والمعـادن، وهيئـة الاسـتثمار، واتحادات الغرف التجارية والصناعية العراقية ورجال اعمال وتجار عراقيين.

واقيم على هامش المعرض منتدى وندوات، تم خلالها حوار ونقاش بين رجال الاعمال العراقيين، ونظرائهم الاتراك، وذلك في اطار تلبية رغبة الجانبين العراقي والتركي على اقامة شراكة عراقية-تركية واسعة ومنشودة بين البلدين الجارين تحقيقاً للمصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة.

وفي كلمته الافتتاحية لدورة معرض العراق الدولي الرابع، اكد الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني، وزير التجارة، ان اقامة هذا المعرض. الاقتصادي التجاري الاستثماري على ارض ثالث كبرى المدن الاقتصادية التركية، يشكل مساهمة فاعلة في دعم اقتصاديات المنطقة، واقامة جسور راسخة وصلبة من الشراكة والتعاون المستمر فيما بينها، داعيا الشركات التركية، والشركات الاخرى، من مختلف دول العالم الى المساهمة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة في العراق، خصوصا بعد التحسن المضطرد في الوضع الامني في البلاد، مشددا رغبة العراق الصادقة في توسيع وتطوير وتنمية افاق التعاون التجاري مع الجارة تركيا..كما دعا الوزير السوداني، كافة الشركات العالمية، وفي مقدمتها الشركات التركية الى المشاركة الفاعلة في الدورة الـ36 لمعرض بغداد الدولي القادمة، التي ستقام في بغداد خلال شهر تشرين الثاني من العام / 2009، والذي سيكون فرصة رائدة لاقامة مزيدا من الحوارات على طريق تنمية التعاون المشترك، مشددا في الوقت ذاته، على الارتياح لمسار العلاقات بين العراق وتركيا، من خلال ارتفاع وتائر حجم التبادل التجاري الثنائي، واتساعه سنويا بشكل منتظم وايجابي حيث سجل عام 2006 حوالي 2.9 مليار دولار، واستمر في الارتفاع، اذ ان طموحنا المشترك ابلاغه عام 2012 م في حدود عشرون مليار دولار سنويا .

موضحا ان العراق يسعى، في اطار خططه وبرامجه الطموحة، الى الاستفادة من الخبرات التركية في كافة الميادين، بضمنها قطاعات الخدمات والنقل والاتصالات، وذلك انسجاما مع توجهات الحكومة في عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، وبلدان العالم الاخرى لتحقيق الاهدافوالمنافع المتبادلة.

وفي كلمته، اكد وزير الصناعة والتجارة التركي ظفر جاغليانكل ان من اولويات اهداف بلاده تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق، مشددا على ان الفترة القادمة ستشهد حركة نشيطة من التعاون البناء والمثمر بين البلدين، على طريق صناعة وصياغة مستقبل مزدهر وواعد بين بغداد وانقرة.وقال الوزير التركي، بالخصوص، في اطار مشروعاتنا الطموحة المشتركة، سأقوم بزيارة الى العراق، في الشهر المقبل، على رأس وفدا تجاري اقتصادي كبير، مشددا ان زيارة الوفد سوف لا تقتصر على بغداد وحدها، فحسب، وانما ستشمل كافة مناطق العراق، في الجنوب، والوسط والشمال، وذلك في ضوء سياسة تركيا في خلق خط اقتصادي موحد في المنطقة، واقامة خط عراقي – تركي اقتصادي على طريق توسيع وتعميق آفاق التعاون المشترك بين بلدينا، حيث سنناقش مع الجانب العراقي كافة جوانب اتفاقية الشراكة التي نعمل على توقيعها في الفترة القادمة .

وبشأن موضوع المياه وضمان حصة العراق العادلة، قال وزير الصناعة والتجارة التركي جاغليا نكل، انه اجرى الاتصالات الضرورية حول الموضوع، مع الجهات المعنية، وان تركيا ملتزمة بكافة بنود الاتفاقية الخاصة بالمياه، والتي تعتبر المياه جسر محبة وصداقة بين البلدين الجارين موضحاً، ان التصميم يبقى، تحقيق الهدف العام المشترك في زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة حركة التجارة البينية وابلاغها الى عشرين مليون دولار سنويا.وكان كل من رئيس

غرفة تجارة وصناعة غازي عنتاب، ورئيس بلدية المدينة، ومحافظ المدينة، ورئيس اتحاد المصدرين الاتراك، قد اكدوا في كلماتهم، ان اقامة المعارض المتخصصة تشكل وسيلة خير وبركة لتوثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وكذلك بين الدول المشاركة، معبرين عن الامل في ان يكون اللقاء القادم في العراق..كما شدد المتحدثون على اهمية اقامة مثل هذه المعارض وما تلعبه من دور كبير في الاسهام بعمليات التنمية الاقليمية بمنطقتنا وتحقيق الامن والاستقرار والرفاهية في عموم المنطقة.

وتناول محافظ بغداد وممثل البرلمان العراقي ووكيل وزارة الثقافة في كلماتهم.. ان اقامة المعارض بين البلدين واحدة من اهم الوسائل لتنشيط وتنمية علاقات التعاون المثمر، وخير وسيلة لتحقيق عملية الاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في العراق بأتجاه صنع مستقبل مشرق وواعد مشترك .

افتتح معرض النجف الاشرف معرض الانشاء والاعمار الذي اقامته شركة ماكو العراقية وشركة ادم التركية وبالتعاون مع الشركة العامة للمعارض وفي مبنى الاسواق المركزية وللفترة من 12 ولغاية 21 نيسان 2009 دعما لتطوير الانشاء والاعمار في عراقنا الجديد .

ويعتبر هذا المعرض التخصصي انموذجا يحتذى به للعلاقات بين الدول التي يسعى العراق الى تطويرها وتنميتها في كافة الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية خدمة للمصالح والمنافع المتبادلة والمشتركة ويدخل ضمن اطار المخطط والبرامج التي اعتمدتها وزارة التجارة لاقامة معارض متخصصة داخل البلاد وخارجها ويأتي انسجاما مع سياسة وتوجهات حكومة الوحدة الوطنية في توسيع وترسيخ علاقات العراق مع دول العالم عبر التوسع الملموس في حجم ومساحة العلاقات العراقية - التركية .

ومن الجدير بالذكر ان مايقارب من مائة شركة تركية شاركت في المعـرض في تخصصات ضمت المواد الانشائية والطاقة والقـابلوات والكهربـاء والمكـائن وبرامج الكهرباء والميكانيـك والملابـس وقطاعـات اخـرى كـان الهـدف منهـا تسويقها الى العراق عـبر التجـار العـراقيين وعقـد عـدة صـفقات تجاريـة مـع المستوردين العراقيين ورجال الاعمال وهذه الخطوة ستتلوها خطـوات اخـرى وفي محافظات اخرى ضمن خطة مرسـومة وضـعتها وزارة التجـارة للنهـوض بـالواقع الاقتـصادي والتجـاري في العـراق ومـن خـلال شـركة المعـارض العراقية[6] .

التفرغ لمعالجة المشاكل المنومة بين الجانبين

العلاقات بين الجانبين اتخذت طابع طي المشاكل ووضعها جانبـا باسـتثناء القضية الكردية ذلـك لاسـباب وعوامـل تعـود الى اوضـاع العـراق الداخليـة وسياسته الخارجية التي تبنت قضايا اكثرا التهابا وسـخونة منهـا علاقاتـه مـع ايـران ومـشاكل الخلـيج، لـذا فـان العـراق لم يـستطع ومنـذ تاسيـسه القيـام بمفاوضـات حقيقيـة ومستفيـضة وفعالـة مـع تركيـا لوضـع الحلـول المناسـبة للمشاكل، وتركيا بالمقابل نظرا لانشغالها باقتصادها المتدهور والمعـضلات الـتي تواجهها في مضمار انضمامها الى الاتحاد الاوروبي والمشكلة القبرصية والقضية الكردية التي تورقها بشكل متواصل وغيرها من المشاكل الداخلية لم تـسنح لهـا الفرصة المواتية للتفـرغ ومعالجـة المـشاكل المنومـة بـين الجـانبين. ووفـق هـذه المعطيات، فان العلاقات الثنائية بين الدولتين لم تخرج مـن دائرتهـا الطبيعيـة لا سلبا ولا ايجابا اي لم تجنح لا الى التوتر ولا الى القـوة والمتانـة . ومـع احـتلال العراق عام 2003 ودخول القوات الامريكية الى الاراضي العراقية من منافـذ غير منفذ التركي، حيث تراجعت القوات الامريكيـة علـى الـسواحل التركيـة

متجهة نحو سواحل الخليج، مما ادى الى نوع من البرودة في العلاقات الامريكية -التركية، وانعكست هذه البرودة على علاقات تركيا بالعراق وخصوصا مع حكومة اقليم كردستان العراق[7].

ورغم زيارة كبار المسؤولين العراقيين بعد الاحتلال الى تركيا وشرح الموقف العراقي من القضايا العالقة وطمأنة الجانب التركي بشأن هواجسه المتعلقة بحزب العمال الكردستاني والتاكيد على حلّ قضايا القوميات المتعايشة في العراق وفق الدستور والقانون، الا ان الجانب التركي يبدو عدم تخليه عن مخاوفه ويعلن على الدوام قلقه تجاه وضع التركمان في العراق وازاء تحركات قوات الحزب العمال الكردستاني [8]، ان تركيا تربطها مصالح اقتصادية كبيرة مع العراق وبالاخص مع اقليم كردستان، لذا فمن مصلحتها حماية هذه المصالح والعمل على ضمان علاقات حسنة مع جارتها العراق، كما وانها تعاني من مشاكل داخلية عدة المتمثلة حاليا في الصراع الدائر بين المؤسسة العسكرية التي تدعي العلمانية وحزب العدالة والتنمية ذي التوجه الاسلامي.

ان عملية اثارة المشاكل الخارجية بغية التغلب على المشاكل الداخلية ليست من مصلحة تركيا، واللجوء الى الحلول العسكرية ولا يمكن ان تحقق الاهداف المرجوة والاتحاد الاوروبي الذي تسعى تركيا للانضمام اليه لتحسين اقتصادها لا يروق له هذه السياسات ويطالب بالحاح الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحل القضية الكردية بالاساليب السلمية، فعلاقات تركيا مع العراق ينبغي ان تتخذ مسارا آخر ويجب ان تدخل في اطار حل كافة المشاكل عن طريق الحوار والتفاهم ومراعاة المصالح المشتركة[9] .

الحدود العراقية التركية في ظل الحماية الامريكية للكراد

أزمة أمنية وسياسية تشهدها الحدود العراقية ـ التركية وقد تتفاقم لينفجر عنها نزاع عسكري خطير بين منطقة الحكم الذاتي الكردية وبين تركيا. حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا يصعدون من هجماتهم وعملياتهم العسكرية ضد الجيش التركي وينفذون عمليات تفجير مدوية في العاصمة التركية وفي اسطنبول وفي منطقة الأناضول ضد المؤسسات المدنية التركية مما يكبد تركيا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وهذا دأب الحزب الكردي منذ ثلاثين عاما ونيف، لكن الجديد في الأمر ان الحزب أقام في السنوات الأخيرة قواعد ومهاجع لمقاتليه في شمال العراق، مستغلا ظروف العراق الصعبة تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني، وقد فجر هجوم الحزب على الجيش التركي وداخل حدود تركيا أزمة سياسية مرشحة للتفاقم بسبب الغضب العارم الذي اجتاح الأوساط الشعبية والحزبية التركية وعلى النحو الذي اظهر موقف الحكومة مرنا لينا وضعيفا قياسا بالموقف الحزبي والشعبي مما اضطر الحكومة الى عرض هذه الأزمة على البرلمان، فاتخذ قرارا بشبه إجماع بالسماح للجيش التركي بملاحقة متمردي الحزب الكردي داخل العراق وهذا القرار بدوره أثار مخاوف واشنطن أولا ومخاوف حكومة المالكي ثانيا، وقبل ذلك أثار مخاوف كبيرة لدى جلال الطالباني ومسعود البرزاني وحزبيهما في شمال العراق كما ان بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة اظهر قلقه بشان موافقة البرلمان التركي على السماح للقوات التركية بعبور الحدود الى داخل العراق لتعقب الأكراد وهذا الموقف جاء بالرغم من إدانة المجتمع الدولي لهجمات الحزب الكردي داخل تركيا، ولما كانت حكومة اردوغان التركية تتوقع إجراءات أمريكية عاجلة وحاسمة ضد الأكراد وضد السماح بإيوائهم

في شمال العراق، فان وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس طلبت من الحكومة التركية عدم السماح للجيش التركي بعبور الحدود الى الأراضي العراقية لتعقب الأكراد، كما ان الرئيس بوش طلب الى حكومة اردوغان ضبط النفس إزاء هذا التوتر الأمني المتفاقم على الحدود التركية ــ العراقية مؤكدا ضرورة عدم قيام الجيش التركي بدخول الأراضي العراقية[10].

هناك قواعد عسكرية أميركية وحضورا إسرائيليا مخابراتيا وضباطا إسرائيليين لتدريب قوات البشمركة الكردية في شمال العراق..وتقع منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق تحت الوصاية والحماية الأميركية، وكان لموقف حكومة بغداد المرن من قرار البرلمان التركي أصداؤه السلبية في أوساط الحزبين الكرديين بزعامة الطالباني والبرزاني حيث ثار خلاف بين حكومة المالكي من جهة وبين جلال الطالباني رئيس الجمهورية العراقية والبرزاني من جهة أخرى، كما كان لتصريحات الرئيس السوري بشار الأسد في أنقرة اثر محادثاته مع الجانب التركي والتي اعتبر فيها التوغل التركي المحتمل في العراق حقا مشروعا لتركيا في إطار الحرب ضد الإرهاب أثرها السلبي في الأوساط الكردية حيث عقب جلال الطالباني على تصريحات الأسد بالقول: إنها تشكل تجاوزا خطيرا لكل الخطوط وتتناقض مع روح التضامن العربي ويفهم من ذلك ان الطالباني في رده على تصريح الأسد انطلق من كونه رئيسا للدولة العراقية وليس كممثل لمنطقة الحكم الذاتي الكردية، وفي قراءة لأبعاد الأزمة الأمنية والسياسية على الحدود العراقية ـ التركية لا بد من ان نتذكر ان تركيا ترفض بالمطلق إقامة دولة كردية في شمال العراق وكذلك إيران وسوريا باعتبار ان للأكراد حضورا مهما فيهما[11]، وإذا كان الأكراد قد حصلوا على الحكم الذاتي في شمال العراق بسبب الدعم الإيراني في عهد الشاه بهلوي وتعزز هذا الحكم، بسبب الدعم الأميركي والبريطاني اللامحدود للأكراد في

عهد الرئيس صدام حيث الحصار الأميركي والدولي الجائر ضد العراق..وحيث الحظر الجوي المفروض على الدولة العراقية في الشمال أي في منطقة الحكم الذاتي، فان الأكراد في كل من تركيا وسوريا وإيران لم يحصلوا على حكم ذاتي في أي منها وذلك لان ثمة إجماعا من هذه الدول على رفض إقامة دولة كردية تقوم على أجزاء من هذه الدول حيث التواجد الكردي الظاهر والمعروف ان ثمة نزوعا كرديا صريحا ومعلنا لإقامة هكذا دولة كردية على أراضي دول الجوار العراقي..لذلك رحب أكراد العراق وأكراد دول الجوار بالغزو ثم بالاحتلال الأميركي ـ البريطاني للعراق وناصروه، والمحزن ان كل ذلك يجري في المنطقة والدول العربية تتفرج مكتوفة الأيدي ويخيم عليها صمت القبور[12].

المنافع التجارية والنفطية في الاتفاقية التي يجنيها الجانبين التركي والعراقي

ان الجوانب الاساسية للاتفاقية هي ان اعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي-التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، تشكل أثراً استراتيجياً وخصوصاً من الناحية الاقتصادية يعود بمنافع جمة على الطرفين فهو من جهة، يؤمن لتركيا منفعتين اساسيتين، أولاهما رسوم الترانسيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية-الايرانية 287 مليون دولار أمريكي وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للأستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، كما يؤمن للعراق ايصال نفطه الى أهم بحر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره بإستثمار منافذ أخرى متاحة او منافذ قيد الاتاحة خاصة وان تركيا لن تؤثر تحولات السياسة اليومية على اتفاقاتها الاقتصادية ومنها هذا الانبوب الذي تضاهي منافعه

منافع تصدير النفط العراقي عن طريق موانئه او موانئ وسط الخليج العربي، او حتى احتمالية إفادته من الأنابيب الضخمة الممتدة الى ميناء ينبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، اوإمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية بإستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني[13] .

رفض تركيا على لسان رئيسها غول إستحواذ قوة واحدة على كركوك وضرورة حل قضيتها توافقيا بين مكوناتها واحدا من المفاتيح المهمة المؤكدة لنمو علاقات راسخة مستقبليا من جهة وانقاذ المنطقة من توترات وخيمة قد تلوح في الافق، وتأتي هذا الاتفاقية لتعزز الاتفاقية الستراتيجية التي وقعها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي اردوغان في زيارة الاخير لبغداد 2009 التي قضت بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين لتأكيد إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين . كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اقتصاد البلدين.

ويمثل فاتحة خير للاقتصاد العراقي وتشجيعا لباقي دول المنطقة في كسر الطوق الذي وضع حول العراق سياسيا واقتصاديا خاصة وان تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنولوجية متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي مما يعني ان الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون واتجاه الوضع الاقتصادي والأمني نحو

الاستقرار أكثر من ذي قبل، وامتلاك العراق عناصر اساسية لاقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة[14] .

ان تركيا استضافت العديد من المؤتمرات الاقليمية المتعلقة بالشأن الامني العراقي واسهمت بفاعلية في غيرها وقدمت دعما واضحا للامن في العراق بتقديم الخبرات والتقنيات والتدريب وفضلا عن حرصها على ان تبقى على مسافة واحدة من جميع المكونات والاتجاهات والمذاهب والقوميات العراقية فانها شددت على ضرورة وحدة التركمان التي تعد الأساس في نيل حقوقهم المشروعة وممارسة دورهم المناسب في إطار المعادلة السياسية القائمة فهم جزء من أبناء العراق وإن تركيا على استعداد لتقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لهم لتقوية الحكومة المركزية في العراق في مرحلة بناء أسس لدولة ديمقراطية حديثة ينبغي أن يكون للتركمان دور مهم وواضح فيها مع تشديد تركيا على اعتبار كركوك عراقًا مصغرًا لاتحل مشكلتها الا بالتوافق الوطني والسياسي في إطار وضع خاص يحفظ حقوق جميع مكوناتها بما يضمن استقرار العراق ووحدته، ان حرص تركيا على دعم استرجاع العراق لسيادته كاملة مع الرغبة الكاملة لدى السلطات التشريعية والتنفيذية والشعبية العراقية في تطوير مديات التعاون في الاصعدة المختلفة مع تركيا واحتواء كل المشاكل العالقة وتذويبها بروح الحوار الايجابي البناء يوفر حاضنة حقيقية لاستقرار وسلام وامن ليس العراق فحسب بل والمنطقة برمتها[15] .

الاتفاقية الثنائية تهديد حالة توازن

ان تركيا دولة جارة ومهتمة بالشأن العراق بشكل واضح والعراق بحاجة الى علاقات متوازنة مع كل دول الجوار، مبديا في الوقت نفسه شيئا من التحفظ اذ يرى انه اذا كانت تركيا تهدف من خلال هذه الاتفاقية الى تهديد

حالة التوازن لذلك فان هذه الاتفاقية من الممكن ان تنعكس سلبا على شأن عراقي محدد هو مهم بالنسبة لتركيا فانها تكون مرفوضة وعلى العراق محسوبة سلبا [16] بحيث تنعكس على الداخل وتؤثر في حالة التوازن، ومع ذلك هناك جهودا واضحة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لفتح او كسر الطوق المفروض على العراق عالميا وانا اعتقد انه حقق نجاحا ملموسا على مستوى العلاقات مع دول عربية وعالمية، ومن ايجابيات الاتفاقية انها تفيد في تحجيم النفوذ الايراني في العراق بشكل او باخر والسياسة العراقية ستكون ناجحة كلما استطاعت ان تحقق علاقة متوازنة مع دول الجوار فستكون المحصلة النهائية لمجموع هذه العلاقات ان تعود بالخير على استقرار العراق وعلاقاته مع دول الجوار. ويرى نواب اكراد ان اردوغان ارتكب نفس الاخطاء بعدم لقائه المسؤولين الاكراد من جهة ثانية رأى نائبان، كردي وتركماني، في برلمان اقليم كردستان، أن الزيارة التي قام بها اردوغان لبغداد، لم تحمل نتائج ايجابية بسبب ما وصفوه بتكرار نفس الخطأ الذي وقع فيه الاتراك بعدم لقائهم المسؤولين الاكراد بصورة مباشرة[17].

يأتي هذا على خلفية عدم تضمن جدول اعمال الزيارة التي يقوم بها رئيس الوزراء التركي للعراق حاليا، لقاء بالمسؤولين السياسيين في حكومة اقليم كردستان.

وقال النائب عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني في برلمان كردستان، محمد فرج، لوكالة اصوات العراق إن رئيس الوزراء التركي ارتكب خطأ سياسيا واضحا حين لم يضمن جدول اعمال زيارته للعراق، لقاء مباشرا بالمسؤولين الاكراد. واصفا نتائج الزيارة بانها ستكون غير مثمرة، بسبب عدم وجود

فرصة حقيقية لمناقشة المشاكل العالقة بين اقليم كردستان وتركيا مثل قضية حزب العمال الكردستاني، والقصف التركي المتكرر لاراضي الاقليم[18].

ويشكل موضوع حزب العمال الكردستاني، وقضية كركوك المثيرة للجدل، والقصف التركي لاراضي اقليم كردستان، ابرز الملفات المعقدة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة التركية، إذ سبقوان اتهمت تركيا حكومة إقليم كردستان بالسماح لمسلحي الحزب بشن هجمات على الجيش التركي من داخل أراضي الإقليم، وقام الأخير في شباط 2009 الماضي بشن عملية برية داخل الأراضي العراقية لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية بإقليم كردستان، فضلا عن القصف المتكرر للمناطق الحدودية المحاذية لتركيا، من جهته، اعرب رئيس الحركة التركمانية في كردستان، والنائب بالبرلمان كرخي التي برماغ، عن اعتقاده بان زيارة اردوغان للعراق ستكون بلا نتيجة، لأن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لا يستطيع اتخاذ القرارات التي تتعلق باقليم كردستان. مبينا أن أي قرارات يتم اتخاذها بين بغداد وانقرة لن تكون قابلة للتطبيق في اقليم كردستان اذا لم تكن متطابقة مع مصلحة الاقليم. وهذا ما يعني، بحسب برماغ ان مصلحة أي طرف لن تتحقق من هذه الزيارة. وتابع برماغ ان حزبه، كحزب تركماني، يعتبر زيارة اردوغان خطوة ايجابية ومهمة على صعيد العلاقات بين بغداد وانقرة، لكن تركيا عادت وارتكبت نفس الخطأ الذي ترتكبه كل مرة تجاه اقليم كردستان، بعدم اقرارها ان المشاكل العالقة بين الطرفين يجب ان تحل بالتحاور بينهما مباشرة[19].

هل وجود دولة كردية في العراق يهدد تركيا بتأسيس دولة كردية في تركيا

تمر المنطقة بفترة تحولات هائلة، مما يضعها ويضع نخبها وبالاخص السياسية امام مفترق طرق هام ومصيري وحاسم. فهي محكومة بواحد من

خيارين لا ثالث لهما، وبالتالي لايمكن العبور من هذه المرحلة الا من خلال احدهما، ولايمكن لاية نخبة من هذه النخب ان تتصور اختلاق طريق ثالث الا اذا ارادت ان تخدع نفسها او علي اقل تقدير فهي تحاول بذلك خداع شعوبها.هذه النخب محكومة اما بالبقاء في بوتقتها المعزولة عن العالم وتخسر المستقبل، واما ان تنطلق من اسر قيودها الايديولوجية والدينية والقومية الضيقة، وتحاول استقراء الواقع بادوات جديدة تواكب روح العصر ومتطلباته، وهي بذلك تمارس السياسة بعقلية خلاقة ومبدعة تمكنها من السير بقفزات هائلة، مما يجعلها تخطو بمجتمعاتها نحو الارتقاء للوصول الى مستوى المجتمعات المتقدمة[20]. عانت تركيا وخسرت الكثير، وعلي الجانب الآخر ربحت وستربح المزيد جراء تعاملها المقدر عليها مع القضية العراقية، معضلة تركيا الرئيسية هي انها تتعامل مع القضية العراقية من منطلق عزلتها القديمة داخل بوتقة الكمالية المحافظة، وتشكل القضية الكردية عقدتها الكبري في هذا الاطار. ان التحول الهائل الذي طرا علي القضية الكردية في المنطقة لايمكن تجاهلها او عدم وضعها في الحسابات السياسية والاقليمية، من جانب تخلي حزب العمال الكردستاني عن العنف وكذلك اعلن تخليه عن فكرة الانفصال عن تركيا، واوضح بجلاء تمسكه بالطرق السياسية والسلمية لتطوير الديمقراطية في تركيا، علي الجانب الآخر كانت النجاحات الكردية في العراق هاجس تركيا الذي تري من خلاله الالهام لاكرادها في التمرد، علي هذا الجانب ايضا طرا تحول مهم وجوهري، برز من خلال الزيارة الاخيرة لوفد مجلس الحكم الي كل من ايران وتركيا. في هذه الزيارة تراس وفد مجلس الحكم، الزعيم الكردي جلال طالباني وكان بصحبته هوشيار زيباري كممثل عن السياسة الخارجية للعراق الجديد. الاهم من كل ذلك هو ان تنائج الزيارة جاءت اكبر مما كان متوقعا

فانتقلت العلاقات العراقية التركية من حالة التوتر والشك وسوء الظن الي درجة من الحميمية والصميمية لم تشهدها سابقاً [21].

ان على النخب التركية الواعية والمتطلعة الي دور اكبر لبلادهم سوي التحلي بمزيد من الواقعية والشجاعة، وخاصة عندما ترتبط استحقاقات مصيرية تركية علي الصعيدين الداخلي والخارجي ولاسيما قضية انضمامها الي الاتحاد الاوروبي بموقفها من القضية الكردية. ان هناك حظوظا واستحقاقات هائلة تنتظر تركيا، وهي لايمكن ان تفوز بها الا اذا تجاوزت بوتقتها البالية وانطلقت بشجاعة وحزم للتفاعل مع المستجدات علي الساحة الاقليمية، وهنالك طريق واحد فقط للعبور الي هذه الاستحاقات الا وهو حل القصية الكردية في تركيا حلا عادلا، والظروف اليوم مؤاتية اكثر من اي وقت آخر ولسوء حظ تركيا فان الزمن ليس في صالحها، فلا يفصلها عن استحقاق الانضمام الي الاتحاد الاوروبي سوي عام واحد فقط، لذا فان عليها ان تسابق الزمن للايفاء بشروط انضمامها الي هذا الاتحاد والا فان سيناريو الشد والجذب بين تركيا والاسرة الاوروبية سيتكرر ربما هذه المرة بصورة اقوي، وستضيع تركيا فرصتها التاريخية الي وقت آخر ستكون قد خسرت المزيد من الفرص والمكاسب[22].

فيما مضي كان اكراد العراق على الاقل في نظر تركيا خطرا يهدد بتشكيل دولة كردية في كردستان العراق، وكان حزب العمال الكردستاني يهدد بالانفصال عن تركيا وتأسيس دولة كردستان الكبري، اما اليوم فان كل هذا قد تغير بصورة جوهرية، فما عاد حزب العمال الكردستاني خطرا علي وحدة الجمهورية التركية، وعلي العكس من ذلك فان الحزب الكردي الجديد [23]، يمكن ان يصبح قوة فاعلة في حرب تركيا علي الارهاب الذي بات يشكل

خطرا لا يستهان به، هذا اذا قامت الدولة التركية بخطوات شجاعة باتجاه حل هذه القضية المزمنة وذلك من خلال صفحة جديدة مع الكل بما فيهم الحزب الجديد الذي اعلن عن تمسكه بوحدة الاراضي التركية وكذلك تخليه عن العنف، علي الجانب الآخر فان اكراد العراق لم يعودوا يشكلون اي خطر علي الامن القومي التركي بل بالعكس من ذلك فان الاكراد يشكلون هذه المرة عنصر التعايش والتوافق مع اخوتهم الاتراك ويخطو العراق الجديد علي ايديهم بقفزات هائلة الي بناء علاقات سياسية واقتصادية قل نظيرها في تاريخ البلدين[24].

بقيت القضية الكردية منذ تأسيس العراق المعاصر 1921، والجمهورية التركية 1923 من اهم القضايا المركزية التي تمحورت حولها سياسة الدولتين المتجاورتين داخلياً وإقليمياً لما يزيد على ثمانية عقود متواصلة، حتى أتى الأحتلال الأمريكي لتغدو المطالبات الكردية لتأسيس فيدرالية لهم في شمالي العراق هاجساً كبيراً لحكومة آنقرة، تبدو معه ذات إهتمام مشهود في مناوءتها للحيلولة دون تحقيقها، بغية التحديد من مشاعر مواطنيها الأكراد في شطرها الجنوبي الشرقي، لاسيما وأن هناك عمليات مسلحة قد فرضت أوزارها هناك خلال العقد الأخير من القرن العشرين على أيدي مقاتلي حزب العمال الكردي/ التركي بقيادة عبد الله أوجلآن، والتي كلفت الكثير من الأرواح وتكاليف مادية ومالية ضخمة، لقد تطورت هذه القضية بإضطراد، لدى الجانبين الكرديين المتاخمين لكل من العراق، وتركيا، وإضطرت معه القوات المسلحة للدولتين الى التدخل بغية فرض الامن في مرات عديدة كانت تستغرق مدداً طويلة، حتى جاءت حرب الخليج الثانية 1991، لتضطر تركيا المتحالفة مع الغرب ضمن حلف الناتو لتتمركز في أراضيها قوات أطلسية وتقلع من قواعدها الجوية طائرات قتالية حققت ملاذاً آمناً لأكراد العراق ضمن اعماق

الشمال العراقي، ولغاية االسقوط يوم 9/ نيسان/ 2003، لتطفح على سطح العراق معضلات احدث ومشكلات اخطر حيال تركيا[25].

فثمة أثر آخر للوجود الأمريكي في العراق على تركيا، قد يعتبر المحور المعلن لسياسة آنقرة حيال العراق بعد السقوط يكمن في أن لا ينفصل أكراد العراق عن السلطة المركزية في بغداد، أو يشكلوا فيدرالية قوية تفضي مستقبلاً الى تأسيس دولة كردية في شمالي البلد، يؤدي الى تأجيج مشاعر أكراد تركيا نحو الأستقلال، أو الأنضمام الى قومهم، أو المطالبة بحقوق مضافة افضل مما منحتهم تركيا مؤخراً، ناهيك عن توفير ملجأ عرقي وسياسي آمن لمقاتلي وعوائل حزب العمال الكردي التركي المعارض P. K. K وسط كردستان العراق، وعلى الرغم من إدراكها العميق بأن من الصعوبة بمكان إجراء ذلك لأكثر من سبب، أولها المواجهة المحتملة مع القوات الامريكية المحتلة للعراق، وعدم رضا واشنطن التام حيال هذه الخطوة، وثانيتها كون أكراد العراق يمتلكون جيشين مسلحين ومنظمين ومدربين بواقع 75. 000 مقاتل لكل منهما، يتمتع افرادهما بخبرة قتالية متوارثة وعالية، وخصوصاً في مناطقهم الجبلية الصعبة التي يعرفون تفاصيلها، وهم يمتازون بمعنويات عالية اذا ما تواجهوا مع قوات برية تركية، وثالثتها التحالف الوطيد بين أكراد العراق والأمريكيين منذ مطلع عقد التسعينيات، والذي تعمق بعد سقوط النظام السابق، ولغاية يومنا هذا، كما هو معروف[26].

ان المشكلة الكردية، على الرغم من إستمرار بقائها أحد أهم الأسس التي تستند عليها سياسة تركيا في الداخل وإزاء دول الجوار التي يتواجد في أراضيها المتاخمة كثافة سكانية، فأن آنقرة سوف لا تكون مقتدرة على إتخاذ قرار سياسي بالتدخل العسكري في بقاع العراق الشمالية، مثلما كانت تتصرف في مواقف

عديدة قبل إحتلال العراق، تحت ذريعة ضرب هذا أو ملاحقة ذاك من المقاتلين الكرد المناوئين، لذلك فأنها تضطر للأكتفاء بطرح مطالبات-قد لا تؤول الى نتائج حاسمة لصالحها-عن ضرورة عدم ايواء مقاتلي حزب العمال P. K. K لدى القيادتين الكرديتين أو تسليمهم الى سلطاتها.. ولربما تتجه نحو التنسيق معهما لضمان حماية أنبوب النفط العراقي-التركي في بعض أو معظم أجزائه، وبالأخص اذا ما تحقق لأكراد العراق-مثلما هو متوقع-الفيدرالية المزمعة[27].

اما القضية التركمانية فهي كذلك شائكة، فالوعود التي أطلقها زعماء الجمهورية التركية لصالح القومية الثالثة في العراق، وخصوصاً بعد السقوط، تعتبر سابقة غير معهودة في تاريخ تركيا الحديثة التي حاولت بشق الأنفس الحفاظ على وحدتها والمجابهة حيال خصومها على مدار عقود القرن العشرين بعد تفكك أوصال الأمبراطورية العثمانية، وذلك على الرغم من أن تركمان العراق الممتدة ديارهم على خط يوصل تلعفر في أقصى الشمال مروراً ببعض مدينة الموصل وضواحيها، وكركوك ونواحيها، وأقضية داقوق وطوز ثم كفري وعدد من أقضية ونواحي محافظة ديالى وصولاً الى مندلي وغيرها في جنوبهم الأقصى، قد تعرضوا الى مشكلات ومعضلات ومظالم لا تقل عما تعرض اليه معظم أطياف المجتمع العراقي طيلة أربعة عقود من القرن العشرين، وأن آنقرة طالما اعتبرتهم وهو حقيقة واقعة شعباً من الأمة التركية في اواسط آسيا وصولاً الى أقصى غربها، وأن كركوك ذات الأكثرية التركمانية تشكل خطاً أحمر ثانياً إذا ما اقدم أكراد العراق على المطالبة لضم هذه المدينة الى فيدراليتهم المزمعة[28]، ان المعضلة الرئيسة التي قد تجابه تركيا، في هذا الشأن، تكمن بأن مدينة كركوك الهدف الستراتيجي الأهم في هذا المنحى تبعد عن خط الحدود العراقية التركية بحوالي 300 كيلومتر، ويجتاز المحور المؤدي اليها، إنطلاقاً من

زاخوإبراهيم الخليل بقاعاً كردية وعربية لا يشكل التركمان فيها الا اقلية ملحوظة، حيث من الصعوبة بمكان إدامة التشكيلات العسكرية التركية التي قد تتمركز في كركوك وضواحيها باي أسلوب كان، فضلاً عن المقاومة المسلحة الكردية المتوقعة أزاءها، واحتمالات المجابهة مع القوات الأمريكية المحتلة لشمالي العراق وعموم بقاعه، برضاء تام بيديه أكراد العراق المتحالفين مع الولايات المتحدة[29].

الحجاب والسفور في العلاقات العراقية التركية

لم يتاخر كثيرا رد حزب العمال الكردستاني على ماقيل انها مبادرة للرئيس العراقي جلال طالباني بخصوص ازمة هذا الحزب الطاحنة مع تركيا. ففيما قالت وكالات الانباء ان هناك مبادرة للرئيس طالباني تتزامن مع زيارة الرئيس التركي عبد الله غل للعراق فان كل ماحصل ان جلال منح العمال الكردستاني خيارين لاثالث لهما وهما اما القاء السلاح او الخروج من العراق[30].

ان باب الحلول السياسية الذي كان مغلقا الى حد كبير في الماضي فانه ازداد اغلاقا مع زيارة غل التي اصطحب معه فيها زوجته خير النساء المحجبة في بلد تحرسه العسكرتارية العلمانية بينما تتحدى زوجتي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء القوانين العلمانية لبلد بالكاد يسعى للمحافظة على هوية اسلامية بمضمون اوربي، أي بمعنى اخر اسلام وعلمانية، شرق وغرب، اصالة ومعاصرة. في مقابل ذلك فان الرئيس طالباني الذي يتولى منصب رئيس الجمهورية في بلد اسلامي بمذهبين وبقوميتين وبعدة اديان واطياف واقليات اصطحب معه زوجته السافرة السيدة هيروا ابراهيم احمد لاستقبال غل الاسلامي المتعلمن والعلماني المتاسلم. وبين خير النساء التي تريد بحجابها ان

تمنح تركيا هوية وهيرو خان التي تبدو حالة اشبه بالنشاز وسط موجة الاسلام السياسي المتمثلة بعضوات البرلمان والوزيرات وزوجات الوزراء في بلد تتقاذفه امواج مختلفة لالكي يحافظ على هوية معينة مثل تركيا بل يسعى للحصول على هوية[31].

وعلى الرغم من الطابع البروتوكولي لزيارة الرئيس التركي عبد الله غل الى العراق الا انها بدت بالنسبة لمختلف الاوساط العراقية السياسية والحزبية مختلفة كليا حتى عن الزيارة التي قام بها العام الماضي رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان والتي تم خلالها التوقيع على اتفاقيات تجارية واقتصادية هامة. الفارق الرئيس يتمثل فيما جرى بين المدة الفاصلة بين زيارة اردوغان خلال شهر تموز الماضي وبين زيارة غول الان العديد من المباحثات والمساومات الخاصة بين الحكومة العراقية من جهة وقيادة الحزبين الكرديين في كردستان من جهة اخرى فيما يتعلق بالموقف من حزب العمال الكردستاني وبين الحكومة العراقية والحكومة التركية من جهة وحكومة اقليم كردستان والقيادة الكردية في اقليم كردستان مع الحكومة التركية من جهة ثالثة. وطبقا لكل الحيثيات والمعلومات فان الرئيس جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني قد لعب في تطبيع العلاقات الصعبة بين انقرة واربيل بسبب التوتر الذي كانت تخلقه دوما تصريحات رئيس الاقليم مسعود البارزاني ضد تركيا فضلا عن تواجد قيادات العمال الكردستاني في مناطق واقعة تحت نفوذ البارزاني. ويبدو ان طالباني نجح في هذا المسعى الى حد كبير من خلال قيامه باكثر من زيارة الى تركيا واستقباله مبعوثين اتراك كبار. لكن الامر لم ينته عند هذا الحد. فانقرة نقلت الكرة الى ملعب الحكومة العراقية وذلك من قبيل التاكيد ان اقليم كردستان يخضع للسيادة العراقية وبالتالي فانه يتوجب على بغداد اما الضغط على الاكراد في كردستان لطرد عناصر هذا الحزب او السماح لتركيا بشن

عمليات عسكرية محدودة. هذا الامر ترك وضعا سلبيا على صعيد العلاقة بين بغداد واربيل حيث تردت الى ادنى مستوى وهو ما لعبته انقرة ثانية على صعيد المساومة بما هو اخطر وهو ملف المياه حيث تتحكم تركيا بمصادر دجلة والفرات. وحيث ان العراق يمر بازمة جفاف حادة فان الاتراك تمكنوا خلال زيارة غل الاخيرة من اخذ تعهدات كاملة من بغداد واربيل بمحاربة حزب العمال بلاهوادة مقابل تامين حصة مائية اضافية للعراق[32].

اما بالنسبة للعراق وتركيا فان العلاقات بينهما وعلى مدى التاريخ كانت مرهونة بقضية المياه التي يصعب التحكم بمجاريها فضلا عن حساسيات تاريخية كانت تتعلق بالموصل فقط ايام كانت قبضة الانظمة السابقة قوية على كركوك بينما اضيفت كركوك اليوم الى هذا الملف عندما بدات مطالب الاكراد تقوى على صعيد ضم كركوك الى اقليم كردستان. وهو امر جعل انقرة تدخل على هذا الخط بقوة. الا ان الجديد في الموضوع ان انقرة بدات تحسن المناورة على هذا الصعيد وهو مايعني انها ستظل المستفيد الاكبر طالما ان الاوضاع داخل العراق لاتبدو مستقرة والاهم من ذلك يصعب توقع المدى الزمني لاستقرارها.

اثر الوجود الامريكي في العراق على تركيا

منذ وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها 1945، فقد استقر قطبان سياسيان على قمة عالمنا المعاصر، وظهرت بوادر ما سمي بالحرب الباردة بين المعسكرين، الغربي الرأسمالي، والشرقي الشيوعي، وذلك خلال النصف الثاني من عقد الاربعينيات، لتنقسم الكرة الارضية الى بقاع متعددة تخضع لمصالح هذا القطب او ذاك، فاصبح لزاماً عليهما الاستحواذ بشتى الاساليب على هذه البقعة او تلك، في حين تراجعت القدرات المتاحة للدولتين الاستعماريتين الكبيرتين بريطانيا العظمى، وفرنسا في إدامة سيطرتهما

واستحواذهما على أكثر من بلد ظل تحت إحتلالهما أو وصايتهما، بعد أن أنهكتا في حرب ضروس طالت ست سنوات. وكانت منطقة الشرق الاوسط ملتقى قارات العالم الثلاث، وذات الاطلالة الواسعة على أعظم بحار العالم أهمية، والمحتوية على اهم المضائق والممرات المائية، والطافية على بحار عظيمة من النفط-على رأس قائمتي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي معاً، واللتان كان عليهما السعي بغية التمركز في بقاعها لملئ الفراغ الذي يتسببه الانسحاب البريطاني والفرنسي من ربوع هذه المنطقة.وبينما خلقت موسكو اكثر من قاعدة لها، وحصلت على العديد من الاصدقاء بين دول المنطقة، فقد ابتغت التسلل في أوساطها بحذر وتأن مشهودين. في حين رسخت واشنطن اقدامها في كل من فلسطين بتأسيس دولة اسرائيل، وفي تركيا بضمها الى حلف N. A. T. O، وفي كل من العراق، وايران، وباكستان اضافة الى تركيا عن طريق حلف بغداد.

وفي المملكة العربية السعودية بعد انشاء قاعدة جوية عسكرية ضخمة في الظهران، ولدى المملكة الاردنية الهاشمية وفق مساعدات اقتصادية وعسكرية سخية، وفي امارات الخليج العربي بابرام اتفاقيات نفطية ومعاهدات تجارية هائلة.كانت بمثابة حرب غير معلنة حيال تواجد السوفييت البطيء، والذين بدوا انهم لم يتوقفوا الا بتواجد غير مباشر، والقليل من المباشر، في بعض أقطار الشرق الاوسط خلال اربعة عقود متتالية، حتى فوجئ العالم في مطلع عقد التسعينيات بانهيار الاتحاد السوفيتي، بسرعة مذهلة، وتهرؤ أجزائه وتفكك جمهورياته بشكل لم يكن يتوقعه أفضل استراتيجيي العالم. وغدت الولايات المتحدة الأمريكية، بين عشية وضحاها، قطباً أوحد يتحكم في مصير العالم، ويمسك بنهايات خيوطه المتشعبة منذ مطلع عام 1992 تحديداً[33].

وفي تلكم الأيام، كانت تداعيات حرب الخليج الثانية، وإنسحابه القسري منها مافتئت قائمة، وكان التواجد العسكري الأمريكي الضخم في منطقة الخليج العربي قد أمسى حقيقة واقعة، وإصرار التحالف المناهض حيال العراق وشروطه المهينة تحت ذرائع عدم كشفه عن حقائق اسلحة الدمار الشامل ومختبراتها ووثائقها لازال متواصلاً، والحصار الدولي المفروض عليه مستمراً.فكانت جميعاً قد شكلت مسوغات وحججاً استغلتها واشنطن ولندن لشن حرب جديدة أخرى على العراق، تمخضت-كما كان جلياً للعيان قبل نشوبها عن سقوط النظام واحتلال الوطن، ليتمركز في بقاعه الامريكيون، ومن تحالف معهم، حتى مستقبل منظورغيرمعلوم.

وفي الوقت الذي لا نستطيع الجزم بأن تلكم الأمور قد أمست غير ذات أهمية بين الدولتين بعد إنهيار الأتحاد السوفيتي، نرى ضمن واقع الحال أن تركيا لم تكن تتمنى أن تتواجد على مقربة من حدودها الجنوبية الشرقية هذا الحجم الهائل والتسليح الثقيل من القوات الامريكية، بعد أن كانت هي تفرض على الولايات المتحدة شروطاً ما بعدها شروط قبل أن تتكرم عليها بالموافقة على تحشدات عسكرية دون ذلك بكثير، أو تتعاون عسكرياً معها لأي غرض كان، بما فيها ضرب العراق في حربي 1991، 2003. لذلك أن آنقرة قد خسرت كثيراً في تحالفها الستراتيجي مع واشنطن عندما أستجد هذا الموقف الذي تسبب في خفض قيمتها الستراتيجية، إذ لم يعد الامريكيون بحاجة ملحة الى تلك القواعد الجوية العسكرية التركية الست، مثلما بقى عليه الحال منذ منتصف القرن العشرين، وسوف لا تعد تركيا تلك القوة الأقليمية المؤثرة الكبرى ما دامت قوات الولايات المتحدة قد اوجدت نفسها عنوة في قلب الشرق الاوسط بهذه الضخامة وبقرار دولي صادر بالإجماع من أعلى سلطة دولية[34].

وقد ترغب تركيا، أو يفرض عليها، بعد أن تستقر أمور العراق، أن تبرم تحالفاً معه، تكون الولايات المتحدة الامريكية ثالثتهما، يمكن بموجبه-ان تم تحقيقه-مد الشطر الجنوبي الشرقي لحلف NATO ليصل الى منتهاه في مياه الخليج العربي الدافئة، حيث تستهدف آنقرة في هذا الصدد إدامة أواصر علاقاتها العسكرية مع واشنطن، ليس في سبيل إرضائها فحسب، بل الأحتفاظ بقواتها المسلحة وهي اضخم ثاني جيوش الحلف المذكورعلى مستواها، وضمان تدفق السلاح الامريكي عليها، سواءً على شكل هبات أو مساعدات أو مقابل ثمن مدعوم، والذي من دونه لا يمكن تسيير أمور القوات التركية في جميع مناحيها، لاسيما وأن الصناعة العسكرية ذات المنشأ الامريكي تشكل اكثر من 95٪ من جميع أسلحة صنوف القوات التركية الأربع وعموم تجهيزاتها ومعداتها، فضلاً عن الأسناد السياسي لدى المحافل الدولية والأقليمية، ونواح عديدة أخر وكل ذلك يمهد هامش مناورات أفضل للدولة التركية، وخصوصاً على المستوى الاقليمي[35].

تشير اكثر من وثيقة خلال النصف الثاني من عام 2003 اصدرتها مراكز بحوث ودراسات سياسية استراتيجية مخابراتية امريكية ذات مستويات مرموقة وآراء مسموعة في عموم العالم، وبعد عدة اشهر من الاحتلال الامريكي للعراق، الى ان الحقيقة التي تبدو منظورة في المستقبل القريب، أن الامريكيين قد جاءوا الى هذا البلد ليتمركزوا فيه، ليس بهدف تحريره من النظام السابق الذي سقط بسرعة غير متوقعة لدى الكثيرين، بل انهم اتوا ليستقروا فيه محتلين، سواءً بحكم السلاح غير المتكافئ، او عن طريق فرض اتفاقيات ومعاهدات ثنائية مع حكومة يشكلونها وفق رغباتهم وتوجهاتهم واستراتيجياتهم شاء عموم أهل العراق، ومن يجاورهم، ذلك أم أبوا ومهما يزعم عن القانون

الاساسي والدستور المزمع والانتخابات التي تتمخض عن مجلس تشريعي وحكومة عراقية ذات سيادة وإستقلال[36].

وأنهم عازمون على الأحتفاظ بأكثر من قاعدة جوية عسكرية ضخمة بشكل دائم، حتى لو إستقرت الأوضاع الأمنية، وسحبوا قواتهم المسلحة من أواسط المدن، ليمسي أرض العراق مرتكزاً استراتيجياً امريكياً دائمياً، له أهميته القصوى وفي قلب الشرق الاوسط بهدف الردع والترهيب والتلويح بإستخدام القوة المسلحة، أو نقطة وثوب وأنطلاق عندما تتطلب الحاجة لذلك. ان واقع حال هذا التواجد الأمريكي وإستشعار آثاره الأستراتيجية على مستقبل الدول المحيطة بالعراق، على إفتراض أقرب ما يكون الى الحقيقية المنظورة، بأن الأدارة الأمريكية تعمل على تسليم السلطة في بغداد الى حكومة ترتبط بتحالف استراتيجي وطيد معها، وسوف يقضي ضمن امور عديدة اخرى على الأحتفاظ بقواعد دائمية لها في هذا البلد، فإننا نستطيع ان نرى بوضوح أن الجمهورية التركية لربّما تكون أكثر الدول المجاورة للعراق تأثراً بهذا الوجود الأمريكي من النواحي الأستراتيجية بجميع مناحيها. نستطيع تلخيص تلكم الآثار.بعد ان امسى الاحتلال الامريكي للعراق امراً واقعاً منذ منتصف عام 2003، وتوضح ان الامريكيين قد يتمركزون في هذا البلد ليس لغرض محدود ومعلن، بل انهم سيستمرون في ذلك لسنوات طويلة قبل ان يستتب في ربوعه الامن، وتستقر في بغداد حكومة تتحالف مع واشنطن استراتيجياً.

فأن تركيا لربما ايقنت ان وجود هذا الحجم الهائل من القوات المسلحة الامريكية على مقربة منها قد غيرت الموازين في منطقة الشرق الاوسط برمتها، وبعد ان ظلت المواقف مستقرة نسبياً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين،

وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بانقرة التي كانت مرتبطة مع واشنطن بوشائج استراتيجية عليا عديدة، يأتي كونها عضواً في حلف NATO بالمقدمة منها. وتشكل القضيتان الكردية والتركمانية في العراق موضوعين خطيرين في نظر القادة الاتراك، ولكن ثمة اسباب موضوعية عديدة تحول بين اندفاع انقرة للتدخل الحقيقي لحسمهما، وفقاً لما تعلنه حيالهما من خطوات مزمعة، والتي لا يعدو كونها الا لكسب اعلامي وللاستهلاك الداخلي. اما الاثار الاخرى ذات الاهمية الادنى، فقد تكمن في محاولات تركيا الحثيثة لادامة الحياة في انبوب النفط العراقي الممتد عبر اراضيها، وتحكمها المزمع في مياه نهري دجلة والفرات النابعة من بقاعها، لما لذلك من تأثير خطير على عموم العراق، فضلاً عن احتمالات انضمامها الى الوحدة الاوربية وما قد يترتب على ذلك من سلبيات ازاء علاقاتها القائمة مع الولايات لمتحدة، ناهيك عن تعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل والقائم منذ عام 1996، كما هو معروف. ان الجمهورية التركية، التي لربما كانت تتمنى زوال النظام العراقي السابق لاسباب عديدة، وقد تعاونت فعلاً مع الولايات المتحدة لاضعافه من خلال تصرفاتها المثبتة منذ حرب الخليج الثانية عام 1990، فأنها في الوقت ذاته، لم تكن لتتمنى ان تتجاور مع قوات مسلحة امريكية برية وجوية هائلة، كي تفقدها او تحد عليها الكثير من الايجابيات الاستراتيجية التي تمتعت بها ضمن واقعها الجيوبوليتيكي بأكثر من منحى في نظر واشنطن وغيرها، وانها قد تعاني من اوجه متعددة من الاحتلال الامريكي للعراق في المستقبل المنظور[38].

تاريخ العلاقات العراقية _ التركية بين والجزر

انهارت الامبراطورية العثمانية اثر انهزام المعسكر الذي انضمت اليه في الحرب العالمية الاولى، مما اخرج العراق من مظلة الامبراطورية العثمانية،

ليوقعه تحت الاحتلال ثم الانتداب البريطاني المباشر على العراق، واخراج تركيا من مظلة الخلافة الاسلامية بوجهها الامبراطوري العثماني، ليدخلها في فراغ ايديولوجي انشغلت القوى السياسية والعسكرية والفكرية التركية عنه بحرب استقلال ضروس قادها مصطفى كمال اتاتورك، لتنتهي بتخليص تركيا من المخاطر الخارجية التي اكتنفتها، ورسم حدود جديدة لها، كونت في محصلتها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.

وباستقرارها بدأ اتاتورك برسم سياسة خارجية جديدة قائمة على اساس علمانية الدولة والتقرب الى الغرب، استناداً الى ارجاع اصول اجناسها للاوربية وربط تركية الحديثة بجذور اوروبية غربية، مع السعي المحموم لانهاء اي أثر لايديولوجية الدولة العثمانية من خلال التوجهات العلمانية كوجه للمدينة التركية الحديثة، ولغوياً باستبدال الحروف العربية للغتها العثمانية بحروف لاتينية للغة تركية حديثة، ودينياً بالغاء الخلافة الاسلامية في تركيا، وتغيير قانون الاحوال الشخصية بقانون مدني حديث . حكمت بريطانيا العلاقات العراقية- التركية منذ تأسيس المملكة العراقية عام 1921، حتى اعلان استقلالها وانضمامها الى عصبة الامم المتحدة عام 1932، وذلك برسمها وتوجيهها لسياسة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية، وبما يخدم مصالحها في قلب العالم الشرق الاوسط وقد تزامن هذا التوجه مع توجهات تركيا الحديثة للتقرب الى الغرب الرأسمالي وعلى رأسه بريطانيا وفقاً لايديولوجيا اتاتورك الجديدة القائمة على اساس السلم في الداخل والسلم في الخارج.

لقد استندت سياسته الخارجية على اساس البحث عن امن تركيا ضمن نطاق توزان ثابت، وتنميتها اقتصادياً، والاندماج مع المجموعة الغربية، فكان ان ربطت مصالح بريطانيا والمعسكر الغربي العلاقات العراقية- التركية بخدمة

الطرفين لهذه المصالح . استمرت العلاقات العراقية- التركية على هذا النهج الذي رسم لها الى مرحلة ما بعد اعلان استقلال العراق في عام 1932، كما انتهج خلفاء اتاتورك ذات الاسلوب الذي انتهجه خلال مدة حكمه 1923-1938، لتستمر العلاقات العراقية- التركية في ذات القوة الدافعة للتفاعل والتطور بما يخدم مصالحها المرتبطة بخدمة المصالح الغربية[39] .

خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولينضم كل من تركيا والعراق الى هذا النظام وفق اسسه وشروطه . دخل النظام الدولي مرحلة جديدة بعد ان انتجت الحرب العالمية الثانية انشطاراً عالمياً، تمثل بمعسكر شرقي شيوعي قاده الاتحاد السوفيتي وانضوت تحت لوائه بولندا وتشيكو سلوفاكيا وجميع دول اوربا الشرقية ودول البلقان باستثناء اليونان، ومعسكر غربي رأسمالي قادته الولايات المتحدة الاميركية وانضوت تحت لوائه بريطانيا وفرنسا وجميع دول اوروبا الغربية فضلاً عن ايطاليا واليونان، فكان انضمام تركيا والعراق الى المعسكر الغربي الرأسمالي توحيداً لسياستهما الخارجية، وبالتالي علاقاتهما الدولية، وعلاقاتهما مع بعضهما البعض[40] .

فقد رسم النظام الدولي بعد الحرب شكل العلاقات العراقية- التركية والتي قامت على اساس خدمة مصالحهما والمعسكر الغربي في المنطقة، والحفاظ على السلم في الشرق الاوسط بعيداً عن الحروب والنزاعات والوقوف بوجه محاولات التوسع الشيوعي فكراً وعسكرة في المنطقة، فكان ان انتجت تلك السياسة المسماة سياسة الاحتواء، كما عقد العراق معاهدات الامن المتبادلة مع الولايات المتحدة الاميركية... ومعاهدات الدفاع والتزود بالسلاح مع بريطانيا، وتركيا التي انضمت الى مشروع ترومان لعام 1946

للمساعدات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية، وبما يضمن استمرار نظامي الحكم في تركيا والعراق شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية ستراتيجية جديدة للدول الكبرى الغربية في علاقاتها مع البلدان الصديقة في اسيا واوروبا[41].

ورفض الدول الاسكندنافية انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي، حرصاً على عدم مشاركتها في المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية لدول الحلف، فكان ان قدمت قيادة المعسكر الغربي حلف شمال الاطلسي كانموذج لتشكيل حلف امني في منطقة الشرق الاوسط، والذي رفضت جميع الدول العربية الانضمام الى مشاريعه العديدة المقترحة، فكان ان تشكل جنوب في شرق اسيا، وحلف البلقان، وقد تمخض عن جميع هذه الجهود اتفاق العراق وتركيا عام 1954 على ان يكونا نواة حلف بغداد الذي عد قلب سياسة الاحلاف العسكرية والرابط بينهما في قلب العالم الشرق الاوسط فقد ضم العراق وتركيا وايران ممثلين عن منطقة الشرق الاوسط وبريطانيا ممثلة عن حلف شمال الاطلسي، والباكستان ممثلة عن حلف جنوب شرق آسيا، شرع حلف بغداد تعميق العلاقات العراقية التركية لتبنى على اساس ضمان الدفاع المشترك في حال تعر ض احداها للخطر الخارجي او الداخلي، وتوسيع حجم التبادل الدبلوماسي، وتوحيد العمل الاستخباراتي ازاء محاولات التغلغل الشيوعي، او اية محاولة لاسقاط نظام الحكم في كلا البلدين، وحسن الجوار، وزيادة حجم التبادل الثقافي والتجاري والعلمي[42]،

وتتوتر وتدخل مرحلة جديدة بانفراط عقد حلف بغداد اثر قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق . جمد العراق عضويته في حلف بغداد حال اندلاع ثورته

في 14 تموز 1958، ليوجه بذلك ضربة قاصمة الى سياسة الاحلاف العسكرية الغربية، وليأتي على نهايتها بعد انسحابه من الحلف في الرابع والعشرين من آذار 1959، في المقابل اتجهت حكومة الجمهورية العراقية لاعادة جسور الصداقة مع تركيا، بدأ بتعيين شخصية مرموقة ومرغوبة لدى الساسة الاتراك سفيراً للعراق في انقرة طالب مشتاق، وكذلك مساعي الحكومة العراقية عبر قنواتها الدبلوماسية والسياسية لتحسين صورة النظام العراقي الجديد، ورؤيته للعلاقات العراقية- التركية المستقبلية من خلال لقاءات وزير الخارجية العراقي بنظيره التركي في المحافل الدولية، ولقاءات سفير العراق في تركيا بوزير خارجيتها ورجال الحكم فيها، واستضافة ولقاءات رئيس الوزراء العراقي بالسفير التركي في بغداد، وحضوره لحفل السفارة بمناسبة العيد الوطني التركي في 29 تشرين الاول 1958، ليقابله موقف تركي مواز بدعم الحكومة التركية لرئيس الوزراء العراقي اللواء الركن عبد الكريم قاسم في صراعه على السلطة مع معارضيه والطامعين بعرش العراق، كونه يمثل سياسة الوسط المعتدل، والتي تضمن علاقات حسن جوار مع تركيا وعلاقات طبيعية ومتزنة مع الولايات المتحدة الاميركية والمعسكر الغربي الحليف والداعم لرئيس تركيا في المنطقة والعالم[43].

تبعه قيام انقلاب عسكري في تركيا يوم السابع والعشرين من اذار عام 1960، واعلان رئيس الوزراء العراقي تأييده للانقلاب ورفضه لاي تدخل خارجي في احداث تركيا كونها شؤوناً داخلية، مع التأكيد على استمرار رغبة حكومته بتقوية اواصر علاقاتها مع الجارة تركيا، وتبادل حكام تركيا الجدد لهذه الرغبة مع الحكومة العراقية وبشكل رسمي، الا ان العلاقات والرغبات البناءة في توطيدها سرعان ما ذهبت ادراج الرياح، حال سقوط قاسم وحكومته بانقلاب عسكري . تسبب عدم التزام انظمة الحكم الشمولي التي ادارت دفة

الحكم في العراق منذ انقلاب 8 شباط 1963 على حكومة قاسم، وحتى سقوط اخر هذه الانظمة في التاسع من نيسان 2003، بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتهديدها لامن منطقة الشرق الاوسط، ودخولها في حروب غير مبررة مع جاراتها، الى انضمامها لقائمةالدول التي فرض النظام الدولي عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها[44].

ولكن حال سقوط انظمة الحكم هذه، اظهرت تركيا حكومة وشعباً رغبتها الصادقة في اعادة جسور العلاقات مع العراق وشعبه، وبالفعل دخلت هذه الرغبة المتبادلة حيز التنفيذ، ويتتبع دقيق لشكل العلاقات العالية بين البلدين تثبت صدق هذه الرغبات، وتبشر بتطور ملحوظ في العلاقات العراقية- التركية مع استقرار الوضع الامني في العراق، وتجاوز المرحلة الانتقالية سياسياً، واعادة اعمار العراق الجديد .

مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل قضايا حاضرة غائبة

وتكتسب العلاقات العراقية - التركية أهمية بالغة كونها نابعة من جذور تأريخية عميقة وحقبات طويلة ربطت بين البلدين، وقد انعكس ذلك على المرحلة الراهنة التي تتطلب أن تكون هذه العلاقات بأحسن صورها وحالاتها نظراً لضرورة مشتركة على ارسائها وفقاً لقواعد المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتعزيز روابط الجوار لمصلحة البلدين أولاً والمنطقة برمتها ثانيا[45].
كما قام السيد رضا جواد تقي عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد ومسؤول مكتب العلاقات السياسية للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزيارة الى تركيا بين الفترة 3ـ6 / 4/ 2009، التقى خلالها بعدد من المسؤولين الأتراك والسياسيين التركمان والإعلاميين والطلاب الجامعيين .
واجرى تقي خلال لقائه بمستشار رئيس الجمهورية التركي لشؤون الشرق

الأوسط السيد إرشاد هرموزلو مباحثات تناولت مواضيع مختلفة في مقدمتها العلاقة بين البلدين الشقيقين العراق وتركيا، كما والتقى مسؤول المكتب السياسي في المجلس الاعلى أيضاً بمساعد مسؤول الملف العراقي في الخارجية التركية.

وقد اكد تقي على اصرار المجلس الأعلى على التواصل وتقوية العلاقة مع تركيا. ومن جانبه أكد المسؤول التركي بأن تركيا منذ البداية ومازالت تصر على وحدة العراق وهي منفتحة على جميع الشرائح العراقية بلا إستثناء . كما وقام السيد تقي بزيارة الى مكتب فضائية توركمن إيلي الفضائية التركمانية وتباحث مع مسؤولي الفضائية وأدلى بتصريح خاص للفضائية حول العلاقات العراقية التركية وحاجة العراق الى مزيد من التعاون التركي الإيجابي في العراق .

كما تباحث عضو الائتلاف العراقي الموحد مع مسؤولي مركز ORSAM للدراسات والبحوث الإستراتيجية بحضور عدد كبير من الكتاب والباحثين الأتراك. حيث تم تناول ومناقشة ملفات مختلفة سياسية، أمنية، اقتصادية وموضوع الفدرالية والمادة 140 ونتائج الإنتخابات المحلية والانتخابات القادمة ووضع الإئتلاف العراقي الموحد في العراق وتطور العلاقات التركية العراقية وموضوع حزب العمال الكردستاني وموضوع التركمان في تلعفر وكركوك وتصورات المجلس الأعلى حول هذه المواضيع . ثم قام السيد تقي والوفد المرافق له بزيارة الى مكتب حزب الوحدة الكبرى BBP وتم اللقاء مع مساعد الأمين العام للحزب وتقديم التعازي وقراءة الفاتحة على روح المرحوم محسن يازيجي الأمين العام للحزب الذي توفي أثر سقوط مروحيته قبل أيام وتم تناول العلاقة بين البلدين والحزبين. وقد جاءت زيارة الرئيس جلال الطالباني الى

تركيا ثم زيارة الرئيس التركي عبد الله غول الى العراق لتظهر حالة ايجابية من تطور العلاقات بين البلدين الجارين، واعتمادهـا لغـة الحـوار والتفـاهم لحـل بعض القضايا التي قد تشوب العلاقات حاضراً ومستقبلا[47].

1- واذا ما اتينا على موضوعة تحكم تركيا بالمنابع الرئيسة والاجزاء العليا لنهري دجلة والفرات وخطط تنميتها الاقتصادية السائرة على قدم وساق في بقاع جنوب- شرقي الاناضـول G. A. P، لوجـدنا ان العـراق في عهـد نظامـه السابق، ناهيك عن سوريا بشأن نهر الفرات، طالما اعتبره خطـراً محـدقاً يلحـق اذى شديداً وضرراً بالغاً حيال مشاريعه الاروائية والتنموية، ويؤثر على معيشة مواطنيه المستقرين وهم بالملايين منذ عصور، على مساري النهرين العظـيمين، وذلك لان هذا المشروع العملاق سيختزل- في مراحله النهائية، تدفق المياه من البقاع التركية نحو اراضيه بنسبة تتراوح بين (30-50٪)، مما يعني خسارة مائية تكاد لا تطاق، ولاسيما ان بعضاً من قادة تركيا قد صرح فيما مضى بـأن كـلاً من العراق وسوريا ليس لهما حق في الانهار التركية اكثر مما تـستطيع انقـرة ان تدعي حقاً في نفطهما، لكون منابع المياه التركية تعـود لاصـحابها مثلمـا تعـود اليهما منابع نفطهما ومثلما لا يحق لتركيا المطالبة بحصة في ثرواتهمـا النفطيـة، فأن البلدين ينبغي ان لا تطالبا بحصة من موارد تركيا المائية.

ولكن الوجود الامريكي في العراق لربما يقلـب المـوازين في هـذا الـشأن، مثلما في غيره، وبالاخص اذا ما توفقت واشـنطن في تـشكيل حكومـة عراقيـة متحالفة معها، واستتب الامن في هذا البلد لصالحها، عندئذ فأن انقـرة لا تجـرأ على اتخاذ قرار تستخدم بموجبه الماء بمثابة سلاح، ولا تكون مقتدرة على تحديد كميته المتدفقة نحو العراق يؤثر على شعبه ومشاريعه المائية والاروائية التنموية، حيث الولايات المتحدة عازمة على ابقاء قواعد عـسكرية جويـة لهـا في بعـض

بقاع العراق، وحتى اذا ما سحبت قواتها المنتشرة حالياً من المدن الكبيرة، فأن هذا البلد سيغدو جزءاً من التواجد الامريكي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وفق اتفاقيات ثنائية بين واشنطن وبغداد، وخصوصاً اذا ما تشكلت في العراق حكومة منتخبة دائمة بعد الانتخابات المزمع اجراؤها نهاية العام 2005 عندئذ، ومثلما اسلفنا، واذا ما اعتبرنا المياه سبباً لحروب القرن الحادي والعشرين استناداً الى اكثر من رؤية استراتيجية مطروحة فأن العراق، اذا ما بقي تحت النفوذ او الحماية الامريكية، فأن تركيا لا تكون على مقدرة لقطع المياه او تحديد كميتها المتدفقة نحو اراضيه بشكل ذي تأثير خطير على مشاريعه الاروائية والزراعية. قضية المياه بين البلدين وضرورة وضع قواعد وأسس يجري الالتزام بها للحفاظ على مصالح جميع البلدان المستفيدة من المياه المشتركة، فالعراق يعتمد أساساً على مياه نهري دجلة والفرات التي تنبع من الاراضي التركية، والتي هي شريان الحياة بجميع أوجهها ومجالاتها الحياتية في العراق، لذلك فأن وجود مشاريع كبيرة في تركيا لبناء مشاريع سدود مثل الغاب واليسو التي ستحجز كميات ضخمة من المياه على حساب حصة العراق ستؤثر سلبيا على مصالح العراق فهي وحسب الاحصاءات الرسمية قد تتسبب في زيادة التصحر والجفاف والقضاء على الاراضي الصالحة للزراعة بنسبة 40٪ علاوة على تعطيل أية إتجاهات للتنمية في هذا القطاع الحيوي وارتباطه الوثيق مع القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى. لذلك فأن المطلوب اجراء اتفاق بين العراق وتركيا لتقاسم المياه بشكل عادل ومنصف ولا يؤثر على مصالح البلدين، خصوصا وأن البعض يعتبر أن النهر وطني يعود للمكان الذي ينبع منه وحقه في التصرف بمياهه، في حين يرى البعض الاخر أن النهر دولي ما دام يمر ببلدان اخرى تعتمد على مياهه بما يستوجب وجود اتفاقات تنظم عمليات استثمار المياه من المنبع الى المصب بشكل عادل ومنصف.

2- ولكن هذا الطرح قد يتضادد مع جملة امور، اولاها عدم رغبة العراق وخصوصاً اكراده، وكذلك دول الجوار لتواجد عسكري تركي في اراضيه، وثانيتها محدودية تأييد الشارع التركي في شأن ارسال قوات مسلحة تركية الى *العراق في ظروفه الحالية*، والتي معها قد تتعرض الى تضحيات بالارواح وخسائر في الاسلحة والمعدات، ويؤدي الى مشكلات دموية بينها وبين بعض العراقيين، قد تكون لها اثار سلبية في المستقبل. تصاعدت على نحو واضح الأزمة بين تركيا والعراق في 18/ 6/ 2007، وكان الأساسي في أسباب هذا التصاعد، غضب تركيا بنشاط من أعضاء حزب العمال الكردستاني P. K. K الذين يتخذون من شمال العراق مقراً لهم، يتسللون منه إلى الأراضي التركية غرباً، للقيام بنشاطات عسكرية ضد الجيش والقوات المسلحة التركية. وكان التطور الأهم والمباشر لهذه الأزمة هو تصاعد حديث الأتراك عن عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق، هدفها تدمير قواعد P. K. Kقبل العودة إلى الأراضي التركية، وهو هدف استفز العراقيين وخاصة الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق، التي توحد موقفها مع الحكومة المركزية في رفض التهديدات العسكرية التركية، ورفض أية أعمال عسكرية يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق، والإصرار على التصدي لأية أعمال عسكرية تتم هناك. ورغم أن تصاعد الأزمة ناتج عن التهديدات بالتدخل رداً على تحديات وبسبب عملياتP. K. K، فإن ثمة أسباباً أخرى تكمن في خلفية أزمة العلاقات التركية العراقية، ولعل أبرز هذه الأسباب هو موضوع مدينة كركوك، التي تصر حكومة إقليم كردستان العراق على إلحاقها بالمنطقة الكردية، في حين يتحفظ الأتراك على هذا الإجراء، ويرغبون في بقاء المدينة تابعة للإدارة العراقية المركزية في بغداد، بحجة وجود أكثرية تركمانية - عربية في المدينة .و الحق، فإن موضوع كركوك وموضوع عمليات PKK في تركيا،

كلاهما جزء من هم تركي أساسي، يجسده الخوف من قيام كيان كردي منفصل ومستقل في شمال العراق، الأمر الذي يعتبره الأتراك مدخلاً لانفصال أكراد تركيا وإعلان كيان لهم في شرق وجنوب البلاد، حيث أغلبية كردية من الذين يسميهم الأتراك بأتراك الجبال، وقد كانت هذه القضية شغلا شاغلاً لتركيا ونظامها السياسي وللجيش وللنخبة التركية على مدار العقود الماضية، وقضية مركزية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية على السواء .

لكن توحد الأتراك في هذه القضية لم يمنع ظهور انقسام تركي في موضوع قيام الجيش بعمليات عسكرية في شمال العراق. إذ رفض رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان دعوات توغل الجيش في العراق، وأبلغ رفضه إلى الجيش في أثناء اجتماعه مع رئيس الأركان الجنرال يشار بيوك أنيت وقادة الجيش، وأكد ضرورة محاربة الإرهاب داخل تركيا قبل الذهاب إلى محاربته خارجها، مما أثار معارضي أردوغان وحكومته، على نحو ما قاله رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال الذي اتهم أردوغان بمنع الجيش من القيام بعملية عسكرية لضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في العراق. واتهم أردوغان، بأنه لا يفهم حقيقة ما تتعرض له تركيا من أخطار، وأنه يغض النظر عن حقيقة مهمة، وهي أن الإرهاب يتغذى على عوامل خارجية تتركز في الأساس في شمال العراق، وطالب بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على العراق . وان بحزب العمال الكردستاني التركي pkk وتواجد بعض قواته على الحدود العراقية التركية وقيامها بعمليات عسكرية تقلق الامن التركي وقد كان الرئيس جلال الطالباني واضحا في تأكيد موقف العراق الحازم أزاء هذه القضية، فقد أعلن في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التركي بأن على أفراد هذا التنظيم أما إلقاء السلاح وعدم استخدام الاراضي العراقية منطلقا لعملياتهم، أو الخروج من العراق لان وجودهم بالشكل الذي يهدد العلاقات بين البلدين غير

مرغوب فيه وسيبقى عاملا من عوامل التوتر ويكبد المناطق العراقية الحدودية خسائر مادية وبشرية نتيجة العمليات العسكرية التركية[48].

3- الامور الاقتصادية يتطلب تفعيلا جديا بتحقيق المصالح المتبادلة للبلدين نتيجة ما يربطهما من علاقات تجارية ونفطية، فجزء هام من نفط العراق يصدر الى الخارج عبر ميناء جيهان التركي ويتطلب الامر وجود اتفاق على حماية انبوب التصدير المار بالاراضي التركية وكذلك انشاء خطوط ومنافذ اخرى كتصدير النفط وكذلك الغاز الذي سيصدر الى الخارج، وقد تمخض عن زيارة الرئيس التركي الى العراق التوقيع على اتفاق اقتصادي يرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 5 الى 20 مليار دولار سنوياً، وهذا ما يمثل طفرة نوعية وكمية في العلاقات التجارية لاشك أنها ستنعكس إيجابيا على مجمل العلاقات بين البلدين الجارين، يشكل خط أنبوب النفط العراقي التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أثراً استراتيجياً آخر مضافاً الى الآخريات، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، لأن هذا الانبوب يؤمن لتركيا منفعتين اساسيتين، أولاهما رسوم الترانسيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية الايرانية 287 مليون دولار أمريكي، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للأستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، يضاف اليهما حاجة العراق الدائمة لإيصال نفطه الى أهم بحر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره بإستثمار منافذ أخرى متاحة.

ولكن الموقف الأستراتيجي قد اختلف الآن، فبعد أن تأمن للعراق تصدير نفطه عن طريق موانئه وسط الخليج العربي، وإحتمالية إفادته من الأنابيب

الضخمة الممتدة الى ميناء ينبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، وإمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية بإستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني، والتقولات المشاعة حول إعادة الحياة الى الأنبوب المهجور منذ عام 1948 حتى ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، لهي تشكل جميعاً معضلة استراتيجية مضافة الى معضلات تركيا وفق إحتمال ترك العراق لهذا الانبوب وسط مشكلات أمنية فرضت أوزارها بسبب إقدام مسلحين مناوئين للوجود الأمريكي في العراق على تفجيره لمرات عديدة، أوقف العمل فيه لأيام عديدة في كل مرة. ان الطروحات التركية في هذا الصدد عديدة، قد يكون في رأس القائمة احتمال اقدام الحكومة التركية على تواجد عسكري تركي رسمي في العراق يتألف من وحدات قوات الحدود الجندرمة، تقوم بمهمة حماية هذا الانبوب بالتنسيق مع ميليشيات من العشائر المتواجدة ضمن مساره البالغ حوالي (300) كيلو متر في الاراضي العراقية.

4- مثلما هو معروف، فأن تركيا قد تعلقت بالجماعة الاوربية اثر توقيعها على اتفاقية ترتبط معها منذ شهر ايلول 1963، قبل ان تلهث للانضمام الى الاتحاد الاوربي منذ النصف الثاني من سنوات عقد الثمانينيات، وفي حين لم يعر ذلك الاتحاد اهتماماً يذكر نحوها، مستثمراً هذا الالحاح التركي لغرض مطالب متعاقبة عليها، فقد تعرضت مصالحها وعلاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن الى ما لايحمد عقباها، فيما ظلت الاخيرة ساكتة الى حد تبدو من خلاله انها على غير رغبة في هذا التوجه التركي. هذا، وعلى الرغم من الالحاح المشهود لتركيا كي تكون عضواً في الوحدة الاوربية التي غدت تضم ستاً وعشرين دولة خلال منتصف العام 2004، وفق اعتقاد مخططيها لجني فوائد اقتصادية عظيمة اذا ما انفتحت امام صناعاتها المتحسنة وموادها الاولية

ومنتجاتها الزراعية سوقاً يحتوي على عدة مئات الملايين من البشر، معظمهم ذوي دخول مالية حسنة، ناهيك عن امكانات تصدير اياد عاملة الى اوساطها الا ان المماطلة الاوربية وتباطؤ اجراءاتها، فضلاً عن المطالبات والشروط التي يعتبرها معظم الرأي العام التركي تدخلاً في شؤونه الداخلية، بل واهانة في بعض الحالات بحقه. وبعد ان تجاور الاحتلال الامريكي مع تركيا، فضلاً عن مواقف واشنطن السابقة في تقديم الهبات والمساعدات والقروض المالية السخية اليها خلال ما يقارب ستة عقود مضت، قد تجعل من انقرة في موقف تعيد معه حساباتها نحو هذا الانضمام[49].

ان التوجه المركزي للحكومات التركية سيبقى كحالة، منذ مطلع عقد التسعينيات، في انضمام البلاد الى الاتحاد الاوربي، ليس للافادة الاقتصادية والتجارية المحتملة منه، بل وفق رؤية الى المستقبل المنظور الذي يتوقع معه ان يؤول هذا الاتحاد الى قوة اقتصادية عظمى.. وستناور تركيا على هذا الخط لكسب مساعدات وقروض افضل من واشنطن او بأسنادها او عن طريقها.

5- لم تكن اتفاقية التدريب العسكري التي ابرمتها تركيا مع اسرائيل عام 1996 لاغراض تدريبية فحسب كما يفهم من عنوانها، انما كان الغرض الحقيقي منها تبادل معلومات مخابراتية لاخطار اقليمية، يتم من خلال حوارات نصف سنوية يشترك فيها عد كبير من ضباط القوات المسلحة والمخابرات ذوي رتب ومناصب رفيعة، وتحديث طائرات القوة الجوية التركية ذات الطرز القديمة نسبياً لدى مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية، وشراء مقذوفات اسرائيلية ذات دقة عالية تحمل على الطائرات لضرب اهداف ارضية او بحرية، ومشاركات في العديد من المشاريع العسكرية لانتاج مقذوفات ودبابات حديثة قدرت مبالغها بزهاء خمسة مليارات دولار امريكي والاعظم من ذلك كله،

السماح لطائرات اسرائيلية بأن ترابط في قواعد جوية تركية على مدى اربع مرات سنوياً، ولفترة سبعة ايام في كل مرة لتستخدم الاجواء التركية من خلال مئات الطلعات الجوية نعتت بكونها لاغراض تدريبية. ان هذا التعاون الثنائي، مع تحالف الدولتين التاريخي المعاصر مع الولايات المتحدة الامريكية، قد فتح مجالاً افضل لتشكيل تحالف استراتيجي اعمق بين الدول الثلاث، تمثلت- ضمن امور عديدة اخرى- في اجراء مناورات عديدة مشتركة تحت عناوين وشعارات متعددة وبمعدلات سنوية، مما يعتبر تحولاً خطيراً في موازين الامن القومي لعموم منطقة الشرق الاوسط. واذا ما كانت انقرة قد شعرت ببعض الاحراج الدبلوماسي في هذا الصدد حيال بعض الدول العربية او الاسلامية، فأن الاحتلال الامريكي للعراق منذ سقوط نظامه يوم 9/ 4/ 2003، يمكن تركيا من تطوير هذا التحالف دون استحياء او وجل، ما دام القطب السياسي المتحكم الوحيد في شؤون العالم قد امسى جاراً متحادداً مع الاراضي التركية.

الوجه المشرق لمستقبل العلاقات العراقية التركية

إن موقف أردوغان وحكومته لا ينسجم فقط مع سياسة تركيا الهادفة إلى تبريد السياسات الساخنة مع دول الجوار، وهي سياسة ميزت مسار حكومة حزب العدالة والتنمية في الفترة السابقة، إنما هو يأخذ في الحسبان من جهة أخرى الإبقاء على خطوط اتصال ومصالح تركية راهنة مع العراق، رغم ما يحيط بالعلاقات التركية - العراقية من حساسيات، سواء في موضوع حزب العمال أو موضوع كركوك، كما يأخذ في الحسبان جملة من المواقف على النطاقين الدولي والإقليمي، حيث ثمة ميل واضح في المستويين المذكورين إلى منع تصعيد الصدامات العسكرية في منطقة لا تنقصها الصراعات من جهة، ولا الأعمال الإرهابية المتنامية في العديد من بلدانها ومنها تركيا، وهو أمر

يجعل من مواجهة الإرهاب في الداخل التركي على رأس أولويات حكومة أنقرة -كما قال أردوغان .

وإذا كانت المبررات لرفض زج الجيش التركي في عمليات عسكرية في شمال العراق، لا تعني موقفاً تركيا مبدئياً ونهائياً في الموضوع الذي فيه كثير من التوافق التركي، فإنها تفتح الباب نحو البحث عن حلول سياسية للمشاكل التي تؤثر في العلاقات التركية - العراقية وتوترها، خاصة أن في العراق وفي إقليم كردستان العراق على السواء توجهات تسعى إلى حلول سياسية مع تركيا، وأن يكن من أرضية تختلف عن تلك التي يقف عليها الأتراك، لكن الوقت وما يحمله من تطورات ومتغيرات مستقبلية، قد يؤديان إلى تقارب في الأرضيتين، وبالتالي إلى توفير فرصة لحل سياسي للمشاكل القائمة في علاقات البلدين، بدل اللجوء إلى خيار عسكري لمعالجة بعض جوانب العلاقات التركية - العراقية .

استقبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في بغداد الثلاثاء 24/ 3/ 2009 الرئيس التركي عبدالله جول والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين البلدين الجارين في جميع المجالات بما يخدم الامن والاستقرار في المنطقة ويعزز فرص التعاون بين البلدين. ورحب المالكي بزيارة الرئيس التركي الى العراق والتطور الذي بلغته العلاقات بين العراق وتركيا. كما اجتمع جول في بغداد مع نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء اقليم كردستان. وكان الرئيس التركي قد أجرى محادثات في بغداد مع نظيره العراقي جلال الطالباني. وقد هيمنت المسألة الكردية على المحادثات فقد طالب جول خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الطالباني من المسؤولين العراقين اتخاذ اجراءات مشتركة مع أنقرة للحد من وجود عناصر حزب العمال الكردستاني

على أراضي إقليم كردستان العراق. وأضاف الرئيس التركي أن معسكرات الارهابيين موجودة في شمال العراق لقد حان الوقت لإنهاء هذه المشكلة التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين. من جهته قال الرئيس العراقي إن حزب العمال الكردستاني أمام خيارين فإما إلقاء السلاح بشكل نهائي أو مغادرة العراق. وأضاف أن تركيا تمر بمرحلة ديموقراطية وهناك مجال لكي يتجهوا الى العمل الدعائي والحزبي والسياسي والبرلماني.

وأكد الطالباني أن الدستور يمنع اي مجموعة مسلحة مثل العمال الكردستاني وغيره ونقوم حاليا بتحقيق هذا الهدف فاللجنة الأمنية الثلاثية تنسق وتتحقق من أنشطة المنظمات الإرهابية وأنشطة الكردستاني وغيره. وكانت تركيا قد صعدت العام 2008عملياتها العسكرية ضد المتمردين الأكراد في شمال العراق. ورغم الاحتجاجات العراقية على هذه العمليات فقد تعهد البلدان بالتعاون لبناء علاقات أمنية واقتصادية. يشار الى ان آخر زيارة لرئيس تركي للعراق كانت للرئيس الاسبق فخري كوروتورك في عام 1976. وفي يوليو/ تموز2008 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوجان بزيارة إلى بغداد وركزت محادثاته مع المالكي على زيادة التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والتجارة والمياه. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2008 قام المالكي بزيارة انقرة ووعد بزيادة تعاون الحكومة العراقية مع تركيا في مواجهة المتمردين الأكراد. وقال الرئيس العراقي في حديث لصحيفة تركية مؤخرا إن إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق أمر مستحيل وهو ما وصفه المراقبون بمحاولة لتهدئة المخاوف التركية. وكانت الولايات المتحدة والعراق وتركيا اتفقت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على إقامة مركز قيادة مشترك في شمال العراق لجمع المعلومات الاستخباراتية عن متمردي حزب العمال. ويشار إلى أن من القضايا الشائكة في علاقات البلدين موضوع مياه نهري دجلة

والفرات اللذين ينبعان من تركيا ويجريان في الأراضي العراقية. وكانت تركيا قد أقامت سدودا على النهرين مما أدى تراجع نصيب العراق من المياه. وتعد تركيا شريك تجاري رئيسي للعراق الذي يصدر ما يعادل 400 ألف برميل نفط يوميا عبر خط أنابيب يمر بالأراضي التركية إلى ميناء جيهان التركي. كما اعلن الرئيسان خلال المؤتمر الصحفي توقيع اتفاقية اقتصادية مشتركة هي الاولى من نوعها التي يوقعها العراق مع احدى دول الجوار.

كما استقبل فخامة الرئيس جلال طالباني في مكتبه الخاص ببغداد رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان والوفد المرافق له. واجرى محادثات مع رئيس الوزراء التركي تناولت العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، وتمت المحادثات وسط اجواء ودية ومراسم استقبال حافل للضيف التركي الكبير حيث رحب به الرئيس طالباني بحرارة، مشيداً باهمية الزيارة التي وصفها بالتأريخية ومشدداً على ضرورة تطوير وتوسيع العلاقات بين البلدين في جميع المجالات بما فيه الخير والمنفعة المتبادلة للشعبين العراقي والتركي، كما عبر الرئيس طالباني عن سروره بتوقيع الاتفاقية الاستراتيجية في ختام المحادثات التي جرت في وقت سابق من اليوم نفسه بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي، مشيراً الى أهمية العمل المشترك من أجل توسيع آفاق التعاون والصداقة في جميع الميادين بين البلدين. من جهته، جدد رئيس الوزراء التركي رغبة بلاده على مزيد من تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين، مؤكداً عزم تركيا على تقديم الدعم في جميع المجالات للعراق، مثمناً دور الرئيس طالباني في توطيد وتقوية العلاقات بين العراق وتركيا، وشارك في المحادثات من الجانب العراقي الدكتور عادل عبدالمهدي والاستاذ طارق الهاشمي نائبا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني وعدد كبير من كبار المسؤولين والوزراء والمستشارين. وضم الوفد التركي نائب رئيس الوزراء

جميل جيجيك وعدد من الوزراء والمستشارين لرئيس الوزراء. وفي ختام المحادثات أقام الرئيس طالباني مأدبة عشاء موسعة على شرف الضيف التركي الصديق والوفد المرافق له وحضرها رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه الدكتور برهم احمد صالح ونائبا رئيس مجلس النواب وعدد كبير من الوزراء والنواب وممثلي الكتل السياسية . وقدم رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب اردوغان شكره وامتنانه للرئيس طالباني على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة .

الابعاد المستقبلية للاتفاقية بين العراق وتركيا

في زيارة الرئيس عبدالله غول ومن قبلها زيارة رئيس الوزراء اردوغان تكون تركيا قد اكدت عدة خصائص منفردة في تعاطيها مع العراق كدولة جارة تربطها بها روابط تاريخية عميقة واواصر اسلامية راسخة، من جهة ومع الملف العراقي بوصفه ملفا ساخنا ينطوي على الكثير من المخاطر التي لاتهدد وحدة العراق وحده بل تهدد استقرار وسلام وامن المنطقة . وتقع في مقدمة هذه الخصائص ان تركيا نأت بنفسها، احتراما لارادة الشعب العراقي وحقه في تقرير مصيره وخياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عن ان تكون طرفا منحازا لاي مكون من مكونات الشعب، وتمثل هذا اولا في رفضها تسخير المطارات والاراضي التركية لتقديم اي دعم لوجستي لقوات الغزو الاميركية عام 2003 رغم انها عضو في حلف شمال الاطلسي ويعد جيشها ثاني اكبر جيش في الحلف وان معظم الدول الاعضاء شاركت في هذا الغزو بشكل مباشر او غير مباشر، ثم باعلان استعدادها لتقديم هذا الدعم لتلك القوات عند انسحابها من العراق وفقا للاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة

الاميركية، مما يؤشر وقوف تركيا ضد الغزو لانه متقاطع مع ارادة الشعب العراقي ووقوفها مع الانسحاب لانه ينسجم مع ارادته.

وكذلك في احترامها للعلاقات التاريخية مع العراق رغم عدم استقرارها على وتيرة واحدة بسبب الانعطافات الحادة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة وتعدد الانظمة الايديولوجية على ادارة دفة الحكم فيه، تلك العلاقات التي من الطبيعي أنها تتأثر سلباً أو إيجاباً بعوامل كثيرة منها الدينية والمصالح السياسية والاقتصادية إضافة إلى قضايا الحدود. كما تخضع لتأثيرات خارجية عديدة، ناهيك عن تأثيرات القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة أو بعض دول الاتحاد الأوروبي المتنفذة، ومن ثم في بقائها عنصرا ايجابيا ليس في الدعوة الى الحفاظ على وحدة العراق ارضا وشعبا بل وفي اعتمادها برنامجا سياسيا ثابتا في توكيد حرصها على هذه الوحدة ودفاعها عنها، بل ويمكن القول ان تركيا هي الدولة الوحيدة من دول الجوار العراقي التي حفظت عهد الجيرة بمعناه الثقافي والقيمي الاسلامي وكانت صد الانفصال. ولعل اهم الخصائص تلك ان تركيا ظلت عنصرا دوليا مقبولا ومحترما عند الشعب العراقي وهذا النهج التركي في التعاطي مع الشأن العراقي فاجأ جميع المراقبين لتاريخية العلاقة بين العراق وتركيا مع وجود نهجين مختلفين في التعامل مع شؤون المنطقة السياسية منها والاقتصادية، رغم بعض التماثل في التعامل مع المشكلة الكردية التي تعد عامل الاقلاق الاول في هذا المحيط الاقليمي، خاصة أن الأكراد في العراق - بدعم أميركي- لعبوا ويلعبون اليوم الآن دورا خطيرا ومؤثرا في السياسة العراقية ولهم أوراق يتمنون ان تكون مؤثرة في طبيعة العلاقة المستقبلية بين العراق من جهة وإيران وتركياوسوريا من جهة اخرى طبقا لطموحهم الذي لم يتورعوا عن الاعلان عنه في بناء الدولة الكردية المستقلة.

لقد افضت لقاءات الرئيس غول مع القيادات العراقية المختلفة الى رؤى جديدة لعهد جديد من العلاقات العراقية التركية تشكل بؤرتها المركزية احترام خصوصية كل بلد منهما لجاره وترفعه عن التدخل في شؤونه الداخلية واحترام الخيارت الوطنية للشعبين ومعالجة الملفات الساخنة والمعلقة بروح الحوار الايجابي البناء .

ولعل اتفاق الطرفين على مضاعفة تركيا لحصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات من النتائج المهمة لحل مشكلة استغرقت ردحا طويلا من العلاقات المتشنجة بين البلدين نجم عنها بلوغ التصحر في الاراضي الزراعية العراقية حدا كبيرا ومع ادراك حقيقة ان انعاش الزراعة العراقية هو واحد من اهم مفاتيح الاستقلال الوطني حين تكون سلة الغذاء العراقية بعيدة عن اصابع التحكم الاجنبية نجد ان هذا الاتفاق يمثل عاملا اضافيا لعوامل استقرار الاقتصاد العراقي وصولا الى اكتفائه الذاتي من جهة وعنصرا من عناصر توفير الامن الاقتصادي الوطني . واذا اضفنا الى ذلك توقيع مذكرة تفاهم اقتصادية استراتيجية تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة مليارات الى عشرين مليار دولار حتى عام 2014 والاتفاق على تسهيل تصدير النفط العراقي عبر الاراضي التركية الى جميع انحاء العالم نكون قد تلمسنا الجدية العالية من الحكومتين العراقية والتركية على الارتقاء بمفردات العلاقة الثنائية الى مستوى ستراتيجي كبير.

نجد ان اعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، تشكل أثراً استراتيجياً وخصوصاً من الناحية الاقتصادية يعود بمنافع جمة على الطرفين فهو من جهة، يؤمن لتركيا

منفعتين اساسيتين، أولاهما رسوم الترانسيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية-الايرانية 287 مليون دولار أمريكي.. وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للأستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، كما يؤمن للعراق ايصال نفطه الى أهم بحر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره بإستثمار منافذ أخرى متاحة او منافذ قيد الاتاحة خاصة وان تركيا لن تؤثر تحولات السياسة اليومية على اتفاقاتها الاقتصادية ومنها هذا الانبوب الذي تضاهي منافعه منافع تصدير النفط العراقي عن طريق موانئه او موانئ وسط الخليج العربي، او حتى احتمالية إفادته من الأنابيب الضخمة الممتدة الى ميناء ينبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، اوإمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية بإستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني .

ان رفض تركيا على لسان رئيسها غول إستحواذ قوة واحدة على كركوك وضرورة حل قضيتها توافقيا بين مكوناتها واحدا من المفاتيح المهمة المؤكدة لنمو علاقات راسخة مستقبليا من جهة وانقاذ المنطقة من توترات وخيمة قد تلوح في الافق بسبب تطلعات قومية شوفينية وغير موضوعية . وتأتي هذا الاتفاقية لتعزز الانفاقية الستراتيجية التي وقعها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي اردوغان في زيارة الاخير لبغداد التي قضت بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين لتأكيد إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين، كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اقتصاد البلدين ويمثل فاتحة خير للاقتصاد العراقي وتشجيعا لباقي دول المنطقة في كسر

الطوق الذي وضع حول العراق سياسيا واقتصاديا خاصة وان تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنولوجية متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي مما يعني ان الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون واتجاه الوضع الاقتصادي والأمني نحو الاستقرار أكثر من ذي قبل، وامتلاك العراق عناصر اساسية لاقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة .

وكانت قد نصت الاتفاقية الموقعة من قبل المالكي واردوغان على تشكيل مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك بين البلدين يرأسه رئيسا وزراء البلدين ويقوم وزيرا خارجيتيهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع بينما يكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات وفي المجال الامني ففضلا عن ان تركيا استضافت العديد من المؤتمرات الاقليمية المتعلقة بالشأن الامني العراقي واسهمت بفاعلية في غيرها وقدمت دعما واضحا للامن في العراق بتقديم الخبرات والتقنيات والتدريب وفضلا عن حرصها على ان تبقى على مسافة واحدة من جميع المكونات والاتجاهات والمذاهب والقوميات العراقية فانها شددت على ضرورة وحدة التركمان التي تعد الأساس في نيل حقوقهم المشروعة وممارسة دورهم المناسب في إطار المعادلة السياسية القائمة فهم جزء من أبناء العراق.

إن تركيا على استعداد لتقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لهم لتقوية الحكومة المركزية في العراق في مرحلة بناء أسس لدولة ديمقراطية حديثة ينبغي أن يكون للتركمان دور مهم وواضح فيها مع تشديد تركيا على اعتبار كركوك عراقًا مصغرًا لاتحل مشكلتها الا بالتوافق الوطني والسياسي في إطار وضع خاص يحفظ حقوق جميع مكوناتها بما يضمن استقرار العراق ووحدته . ان حرص تركيا على دعم استرجاع العراق لسيادته كاملة مع الرغبة الكاملة لدى السلطات التشريعية والتنفيذية والشعبية العراقية في تطوير مديات التعاون في الاصعدة المختلفة مع تركيا واحتواء كل المشاكل العالقة وتذويبها بروح الحواء الايجابي البناء يوفر حاضنة حقيقية لاستقرار وسلام وامن ليس العراق فحسب بل والمنطقة برمتها .

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية :

(1) يجب بناء علاقات ايجابية مع كل دول الجوار وخاصة تركيا التي هي دولة جارة وبإمكانها ان تقدم نوعا من التعاون في مجال الاعمار والبناء كما هو حاصل في اقليم كردستان بالاضافة الى مناطق اخرى في الجنوب، ان تشارك تركيا بحجم اكبر من ما هو عليه الان في اعمار العراق.

(2) ان تركيا دولة جارة ومهتمة بالشأن العراق بشكل واضح والعراق بحاجة الى علاقات متوازنة مع كل دول الجوار.

(3) إن على دول الجوار ان تتعامل مع العراق ككتلة شعبية واحدة، وليس من المقبول أن يتعامل البعض وفق التقسيمات الاثنية

والطائفية الموجودة واقامة علاقات مع اطراف غير حكومية قد تؤثر سلبيا على الاوضاع السائدة في العراق والتي تعتمد على ضرورة التعامل مع الدولة العراقية وفق أسس التفاهم والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

هوامش ومصادر الفصل الثامن

1- حامد نصار، العلاقات العراقية التركية الى امام، الارشيف العراقي في الدانمارك، الدانمارك،2009.

2- خالد بكر ايوب، العلاقات العراقية التركية، الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العراق،2009.

3- صباح جاسم، الاتفاقية العراقية التركية هل تكون حجر الزاوية في الانفتاح على العالم، شبكة النبأ المعلوماتية، 2009.

4- د.صبحي ناظم توفيق، الاثار الاستراتيجية للوجود الامريكي في العراق على تركية، رؤوية مستقبلية، وكالة الاخبار التركمانية، العراق، 2009.

5- صباح جاسم، مصدر سابق.

6- طالب سلمان الغريفي، افاق تجارية، العراق،2009.

7- خالد بكر ايوب، العلاقات العراقية _ التركية والمصالح المشتركة، الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني،2009.

8- وأدى هذا الاصرار على الهواجس الى تحشيد القوات على الحدود العراقية وقصف القرى الحدودية بين فترة واخرى.

9- ايوب، مصدر سابق، ص2.

10- سلامة العكور، الحدود العراقية التركية، الحقيقة الدولية، 162، فلسطين،2007.

11- لذلك ليس غريبا أبدا ان تجمع كل من تركيا وإيران وسوريا على اعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية يجب مكافحتها حتى تصفيتها تصفية نهائية.

12- العكور، مصدر سابق.

13- ايدن اقصو، الآفاق المطلوبة لنمو علاقات العراق الخارجية العلاقات العراقية التركية – نموذجاً، العراق،2009.

14- وكانت قد نصت الاتفاقية الموقعة من قبل المالكي واردوغان على تشكيل مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك بين البلدين يرأسه رئيسا وزراء البلدين ويقوم وزيرا خارجيتيهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع بينما يكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات وفي المجال الامني.

15- اقصو، مصدر سابق، ص3.

16- عزت الشابندر، النائب عن القائمة العراقية،2009.

17- صباح جاسم، الاتفاقية العراقية التركية هل تكون حجر الزاوية في الانفتاح على العالم، شبكة النبأ المعلوماتية،2008.

18- تركيا اعلنت رسميا في وقت سابق، عن لقاءات مباشرة بين اردوغان والمسؤولين في الاقليم، لكن الغاء اللقاءات كان بمثابة ضياع لفرصة

الحوار بين الطرفين المعنيين بحل المشاكل العالقة، وهما حكومة الاقليم والحكومة التركية.

19- جاسم، مصدر سابق، ص6.

20- تشكل القضية العراقية الامتحان الاهم والاصعب في هذا المخاض العسير، فهي اجتازت حدودها التقليدية لتضع جميع شعوب المنطقة ونخبها امام مصيرها الذي لامفر منه. من بين هذه الدول علي سبيل المثال تشكل تركيا النموذج الواضح والصارخ علي صحة كلامنا هذا، فهي بالرغم من كل مشاكلها وعزلتها عن بيئتها الاقليمية، لا بل وحتي الدولية، الا انها لا تستطيع الوقوف بعيدا عن المنطقة وتحولاتها الكبيرة.

21- سردار عبدالله، استقراء الواقع بادوات جديدة، العلاقات العراقية التركية ودور العامل الكردي فيها، الحوار المتمدن، العدد 673،2003.

22- ان مخاوف تركيا حتى وان كانت حقيقية فيما مضي فانها اليوم لاتشكل الا ترددا في الانعتاق من البوتقة القديمة وخوفا من التغيير، فاسباب المخاوف قد طراعليها تغييرات جوهرية هامة وهي بذلك قد انعدمت.

23- مؤتمر شعب كردستان.

24- سردار، مصدر سابق، ص2.

25- د.صبحي ناظم توفيق، رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية التركية، مركز الاعلام التركماني العالمي، قسم الدراسات السياسية، كركوك، العراق، 2007، ص4.

26- ولذلك فإن تركيا قد تضطر الى التلويح بالعصا الغليظة حيال القيادتين الكرديتين المتحكمتين في الشمال العراقي، والتهديد بالتدخل العسكري فيه اذا ما لم تأت الرياح بما تشتهي سفنها.

27- توفيق، مصدر سابق، ص6.

28- د.لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،2009.

29- توفيق، مصدر سابق، ص7.

30- بما ان احلى الخيارين مر بالنسبة لهذا الحزب الذي يقاتل تركيا منذ اكثر من ثلث قرن ويقضي زعيمه التاريخي عبد الله اوجلان وتعني العم ايضا عقوبة بالسجن مدى الحياة.

31- روخان جدلية الحجاب والسفور في العلاقات العراقية التركية، شؤون سياسية،2009.

32- فالمياه لاتبدو منة او كرما من تركيا طالما هناك قانون دولي ينضم حقوق الدول المتشاطئة. اما الرابح فهم الاتراك اولا الذين ضمنوا من يحارب حزب العمال نيابة عنهم ومن اذعن لمطالبهم كاملة والاكراد ثانية الذين تمكنوا من اعادة المياه الى مجاريها مع تركيا انطلاقا

من حسابات سياسية واقتصادية تمهيدا لفتح صفحة كاملة من العلاقات بين الطرفين.

33- توفيق، مصدر سابق، ص3.

34- من المعروف أن آنقرة إرتبطت مع واشنطن بوشائج معمقة في النواحي الأستراتيجية، سواءً كانت سياسية أو عسكرية أو غيرها، في حين كانت واشنطن في أمس الحاجة الى تركيا لأكثر من سبب واحد، قد يكون في المقدمة تحاددها البري مع الأراضي السوفيتية وبلغاريا معاً، وإطلالتها الواسعة على البحر الاسود، وكون مضيقي البوسفور ودردنيل ضمن جغرافيتها.

35- ابراهيم أوجي، تركمان العراق مدنهم وقراهم عشائرهم وبيوتهم، مجلة الاخاء، نادي الاخاء التركماني، العدد ت، بغداد،2003.

36- ويعتبر هذا الأمر من اخطر ما يواجهه الشرق الاوسط بشكل عام، ودول الجوار العراقي على وجه الخصوص، بعد أن إستمر التواجد الأمريكي في عموم هذه المنطقة على شكل تمركزات عسكرية محدودة-ولو كانت دائمية-أو تحشدات مؤقتة إستهدفت أغراضاً معينة طيلة ما يزيد على نصف قرن مضى.

37- وقد يكون من اهم الاثار التي ترتبت على تركيا من جراء الوجود الامريكي في العراق، هو الانخفاض النسبي لقيمتها الاستراتيجية العسكرية العليا، اذ لم يعد الامريكيون بتلك الحاجة الملحة الى القواعد العسكرية الجوية مثلما كان عليه الحال منذ اواسط القرن الماضي، وسوف لا تمثل تلك القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة ما دامت الولايات المتحدة الامريكية قد تواجدت بثقل في قلب الشرق

الاوسط، لذلك فأن تركيا مضطرة الى مجاراة السياسة الامريكية كي تواصل تسليح وتجهيز القوات المسلحة التركية الضخمة.

38- د.ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود الامريكي في العراق، سلسلة كتب المستقبل العربي،32، احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

39- د.غزوان هادي، العلاقات العراقية التركية بين الفراغ الايديولوجي والكمالية الاوربية، مركز الصباح للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص1.

40- د.هادي، مصدر سابق، ص2.

41- وهي ستراتيجية الاحلاف العسكرية بهدف توحيد سياستها ونظامها الامني في العالم، لتكون بديلاً عن نظام المعونات الاقتصادية والعسكرية، الذي اثبت فشله اثر تنازع بعض اطرافه من داخل المعسكر الغربي على هذه المعونات.

42- وقد استمرت العلاقات العراقية التركية على على هذا المنوال، بل وتوسعت بزيادة حجم الزيارات الرسمية من رجالات الحكم لكلا البلدين.

43- د.هادي، مصدر سابق، ص2.

44- مما دفع بتركيا الساعية لتثبيت مكانتها في المنظومة الدولية الى الالتزام بالقرارات الدولية وتطبيقها ضد انظمة الحكم السابقة في العراق، وبالشكل الذي حدد العلاقات العراقية التركية بالموقف الدولي من الحكومات العراقية.

45- وقد أكدت الظروف التي مرّ بها العراق اهمية تعميق العلاقات مع دول الجوار مثل تركيا وايران علاوة على المحيط العربي، وذلك ما يخلق تعاوناً يصب في مصلحة الجميع ويبعدهم عن الصراعات والنزاعات غير الجدية ويساهم في تحقيق فهم مشترك لضرورة استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وربط دولها بمصالح وثيقة ومتبادلة .

46- وقد اجرى وفد المجلس الأعلى في كل من اسطنبول وأنقرة لقاءات متعددة مع المسؤولين والشخصيات التركمانية البارزة من مختلف القطاعات للإستماع الى آرائهم أنقرة-المركز الخبري المجلس الأعلى.

47- قيس العزاوي، افاق تطور العلاقات العراقية التركية، الجريدة، الافتتاحية، العراق، 2009، ص2.

48- علاوة على أن هذا التواجد غير مشروع وفق الدستور العراقي الذي لايسمح بوجود تنظيمات مسلحة على أراضيه تهدد الامن الوطني والاقليمي.

49- عندما تقدر ان الوحدة الاوربية حتى لو اتخذت قراراً نهائياً بهذا الشأن بعد عشرسنوات من المفاوضات المزمعة، فأنها لا تستطيع توفير ما تغدقه الولايات المتحدة الامريكية عليها ولربما تستثمر انقرة اعوام مفاوضاتها مع اوربا بمثابة ورقة ضغط على واشنطن، محاولة الاحتفاظ بعلاقاتها الاستراتيجية معها، مثلما كانت خلال العقود السابقة، والا تكون تركيا خاسرة في اكثر من مجال، سوى تعلقها بأمل واحد، يكمن في ان تكون الوحدة الاوربية قوة اقتصادية وعسكرية

ضخمة خلال بضعة عقود تستطيع من خلالها ان تكون نداً للولايات المتحدة الامريكية.







المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 0096265331289 ص.ب. : 1170 عمان -الرمز البريدي : 11941 الأردن

Email: zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net